وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكـــرة *

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

الريف الجزائري في فترة الإحتلال الفرنسي (1830-1870)

الريف القسنطيني أنموذجا

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

***إعـــداد الطالبـة:**

نزيـــهة منســول

***إشـــراف الدكتـــورة:**

شلـــوق فتيحـــــة

السنة الجامـــعية:2016- 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من غمرتني بحبها وحنانها إلى التي كانت دعواتها سندا لي إلى من وضعت الجنة تحت قدميها أمي الغالية.

إلى قدوتي وسندي والذي علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح أبي الحبيب.

إلى أخواتي وكل من تربطني بهم صلة الرحم ، إلى كل الأصدقاء الذين عايشتهم طوال مشواري الدراسي وأخص بالذكر شهرة، أم كلثوم، سمية، سارة، إيناس، وهيبة، عائشة.

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي أهدي ثمرة جهدي.

شكر وعرفان

بادئ ذي الأمر أحمد الله عز وجل الذي وفقني وسدد خطاي في إتمام هذا العمل.

ومن باب التقدير والعرفان بالجميل أتقدم ببالغ عبارات الشكر والتقدير والإحترام للأستاذة المشرفة شلوق فتيحة على النصائح القيّمة ومجهوداتها المبذولة طيلة إنجاز البحث.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكافة أساتذة التاريخ بقسم العلوم الإنسانية بجامعة بسكرة على مساعداتهم وتوجيهاتهم التي قدموها لي طيلة مشواري الدراسي.

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكافة موظفي مكتبة جامعة قسنطينة02 عبد الحميد مهري على حسن الإستقبال و مساعدتهم لي في إطار إنجاز هذا البحث.

مقدمة

يعرف الريف بأنه" أرض فيها زرع وخصب، والجمع أرياف[1] " كما أنه عرف عند العرب بالعديد من المسميات والمصطلحات كالقرية، البادية، المداشر...إلخ، ويحظى بأهمية بالغة حيث يعد هو منشأ وأصل المدن وهذا ما يظهر جاليا في قول ابن خلدون: " فالبدو أصل المدن والحضر وسابق عليهما ...ومما يشهد لنا أن البدو أصل الحضر ومتقدم عليه أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وعدلو إلى الدعة والترف الذي في الحضر، وذلك يدل على أن أحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها فتفهمه"[2].

ومن هذا نستشف بأن الريف هو القاعدة الأساسية والبنية التحتية التي يتشكل منها أي مجتمع من المجتمعات، ونظرا لهذه الأهمية البارزة التي اكتسبها الريف كان عرضة لموجات الإستعمار والتدخلات الأجنبية في العديد من الدول، ويعتبر الريف الجزائري نموذجا من الأرياف التي عرفت هذا النوع من التدخلات والإستيطان الذي أثر فيه تأثيرا واضحا.

عند تتبعنا للواقع والمسار التاريخي للريف الجزائري نجد بأنه قد مر بفترات وحقب زمنية كان لها تأثير واضح وبارز على المجتمع الجزائري ونبتدئها بالتواجد العثماني في الجزائر والذي أدى بالمجتمع الجزائري أن يكون مجتمعا ريفيا في معظم ربوعه وجهاته حيث بلغت نسبة سكان الريف" 95%من مجموع السكان الذين قدر عددهم أنذاك بحوالي 3ملايين/ن" وذلك طيلة الحكم العثماني الذي امتد من عام 1518م إلى غاية 1830م [3]، والذين كانوا يعيشون في شكل مجموعات عشائرية هذه البنية الإجتماعية القبلية كانت محط

[1] محمد مركض الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج23، تع: عبد الفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، 1406هـ-1986م، ص396.

[2] عبد الرحمان إبن خلدون، **المقدمة**، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، بيروت، 1993، ص 98.

[3] سلوان رشيد رمضان، مؤيد حمد المشهداني، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830**، في مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، ع16، جامعة تكريت للعلوم، 2013، (ص م411-455)، ص421.

إهتمام وتركيز السلطات الفرنسية منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر في عام 1830م حيث سخرت الإدارة الفرنسية كل وسائلها وسياساتها في جميع المجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...الخ) لهدم هذا البناء القبلي وتفتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ، وكذا تقزيم الزوايا والحد من نشاطها الديني والتوعوي وسعت إلى استغلالها لصالحها.

الإشكالية:

يعتبر هذا الموضوع الموسوم بـ" **الريف الجزائري في فترة الإحتلال الفرنسي 1830-1870 الريف القسنطيني أنموذجا**" من المواضيع الهامة التي يجب تسليط الضوء عليها، وسأحاول من خلاله دراسة وضعية وحالة الريف في الفترة المذكورة إنطلاقا من الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تأثر الريف الجزائري بصفة عامة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية والريف القسنطيني بصفة خاصة؟

ومن هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي مميزات الريف الجزائري أواخر العهد العثماني ؟

- كيف كانت وضعية الريف الجزائري أثناء فترة الحكم العسكري الفرنسي للجزائر؟

- كيف كان واقع الريف القسنطيني أثناء السيطرة الاستعمارية الفرنسية خاصة الفترة 1830-1870م؟

- **أسباب اختيار الموضوع :**

- **أسباب موضوعية:**

- إبراز الأهمية البالغة التي كان يتمتع بها الريف الجزائري لكونه هو النمط الغالب في المجتمع الجزائري الرئيسي وكذا باعتباره القاعدة الأساسية للاقتصاد وذلك لغناه بمختلف الموارد والثروات هذا ما جعلته محط اهتمام السلطات الإستعمارية.

- التعرف بعمق على واقع المجتمع الأهلي الريفي وما شهده من تحولات في فترة الحكم العسكري الفرنسي و إبراز السياسات التي طبقت عليه في هذه الفترة.

- تسليط الضوء على بعض جوانب السياسة الإستعمارية في بدايات الإحتلال.

- **أسباب ذاتية:**

- الرغبة الشخصية في التعرف على نمط معيشة سكان الريف الجزائري في أواخر العهد العثماني والفترة الإستعمارية الفرنسية وتقديم معطى علمي تاريخي يوضح مدى معاناة سكان الريف الجزائري في الفترة الإستعمارية من1830م-1870م.

- الميل الشخصي للدراسة والتعرف على مثل هذه المواضيع المتعلقة بالأرياف والبوادي.

- الرغبة في التعرف على الأساليب الوحشية التي طبقتها الإدارة الإستعمارية ضد أهالي الريف.

أهداف الموضوع :

- التعريف بالوضع السائد للريف الجزائري أواخر الحكم العثماني.

- التعرف على وضع الريف الجزائري أيام الحكم العسكري الفرنسي.

– إعطاء لمحة عن أساليب الإدارة الفرنسية العسكرية في الريف الجزائري الإحتلال .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أنها ترصد أوضاع المجتمع الجزائري في أواخر العهد العثماني كما أنها تسلط الضوء على مرحلة مؤلمة وصعبة عاشها الشعب الجزائري تحت نير الاحتلال الفرنسي، أو بعبارة أدق وأوضح عانت منها الأغلبية المتواجدة في الأرياف نتيجة السياسة الإستعمارية المطبقة عليه في المجال السياسي والإقتصادي وكذا الإجتماعي والثقافي حيث كان لها انعكاسات خطيرة وواضحة على البنية الإجتماعية الجزائرية.

المنهج المعتمد:

نظرا لطبيعة الموضوع التاريخية اعتمدت على **المنهج التاريخي الوصفي** من خلال سرد الوقائع والأحداث وتبيين مدى صعوبة الأوضاع التي كان يعيشها الأهالي في الفترة المدروسة جراء التطبيقات الاستعمارية، و**المنهج التحليلي** من خلال رصد انعكاسات وأثار هذه السياسة الفرنسية.

خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة وثلاث فصول مقسمة بدورها إلى ثلاث أقسام وخاتمة بالإضافة إلى الملاحق والفهارس.

فالفصل الأول: موسوم «الريف الجزائري أواخر العهد العثماني» تناولت فيه الأوضاع السياسية العسكرية من خلال التطرق إلى نظام الحكم والتنظيم الإداري وأهم الإنتفاضات المحلية ضد سلطة الأتراك، والقسم الثاني الأوضاع الإقتصادية ممثلة في طبيعة ملكية الأراضي والفلاحة والصناعة وكذا التجارة والقسم الثالث الأوضاع الإجتماعية والثقافية

حيث بحثنا في التركيبة السكانية والطرق الصوفية والزاويا والمجاعات والأوبئة التي أصابت الريف في هذه الفترة.

الفصل الثاني: عنونته « بالريف الجزائري في فترة الحكم العسكري 1830م-1870م» قسمته إلى قسمين القسم الأول عالجت فيه الأوضاع السياسية والعسكرية التي انضوى تحتها النظام الإداري وسياسة مصادرة الأراضي وتشجيع الإستيطان والمقاومات الشعبية، أما قسم الثاني فكان حول الأوضاع الإقتصادية تناولت فيها الفلاحة والمنظومة الضريبية والتجارة الريفية، أما القسم الثالث فخصصته للأوضاع الإجتماعية والثقافية فضمنته البنية الإجتماعية والطرق الصوفية والإستعمار والكوارث الطبيعية.

الفصل الثالث: عنوان «الريف القسنطيني من الفترة 1830م-1870م» تناولت في قسمه الأول الأوضاع السياسية والعسكرية من تنظيم إداري وتطور حركة الإستيطان ومصادرة الأراضي والمقاومة الشعبية ضد الإستعمار والصراع بين العائلات المتنفذة، أما القسم الثاني فتناولت فيه الأوضاع الإقتصادية المتمثلة في الفلاحة والسياسة الجبائية وكذا التجارة أما القسم الثالث فتناولت فيه الأوضاع الإجتماعية والثقافية والتي ضمنتها التركيبة السكانية والطرق الصوفية والإستعمار وكذا الكوارث الطبيعية.

وأنهيت هذا الموضوع بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها خلال مراحل البحث.

مصادر ومراجع البحث:

اعتمدت في هذا الموضوع على جملة من المصادر والمراجع منها:

«**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر**» المحمية لمحمد بن ميمون الجزائري والذي وضفته في نظام الحكم والتنظيم الإداري في الفترة العثمانية وكذا «**مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**» الذي قدم لي وبصورة واضحة الثوارت التي قامت ضد الحكم التركي، وكتاب «**مجاعات قسنطينة**» لصالح العنتري والذي أفادني في التعرف على الوضع الصحي في العهد العثماني وصولا إلى العهد الإستعماري وما اجتاح قسنطينة من أوبئة.

وبالإضافة إلى هذه المصادر القيمة استخدمت جملة من المراجع منها كتاب مع «**تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**» لكاتبه يحي بوعزيز والذي تناول وبصورة جيدة الفلاحة والصناعة والتجارة وكذا التركيبة السكانية في العهد العثماني، وكتاب «**الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض**» لمؤلفه بن داهة بن عدة وقد استخدمته في دراسة الإستيطان وكل ما يتعلق بقوانين نزع الملكية العقارية، وفي نفس الصدد أفادني كتاب «**سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية**» لمؤلفه يحي بوعزيز، وكتاب «**الجزائر بين الماضي والحاضر**» لأندري برنيان وأخرون والذي كان دراسة شاملة للجزائر من المراحل الأولى لتكوينها وصولا إلى الفترة الإستعمارية وكتاب «**إدراة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م**» لصاحبه صالح فركوس والذي أفادني وبشكل كبير في التعرف على سياسة المكاتب العربية في جميع المجالات في الشرق الجزائري.

وزيادة على هذه المصادر والمراجع استخدمت جملة من الرسائل الجامعية كرسالة دكتواره المعنونة «**بالمجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**» لصاحبها أرزقي شويتام والتي تناول فيها وبإسهاب أوضاع المجتمع الجزائري في جميع المجالات في العهد العثماني، ورسالة ماجستير حول «**النظام الضريبي بالريف القسنطيني وأواخر العهد العثماني**» لفلة موساوي القشاعي والتي كانت دراسة شاملة للمنظومة الضريبة في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، ورسالة ماجستير لعبد الحكيم رواحنة الموسومة «**السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930م**» والتي أعانتني في التعرف على وضعية الإقتصاد الجزائري في العهد الإستعماري، بالإضافة إلى رسالة ماجستير بعنوان «**الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين 1830- 1919م**» لصاحبها جمال الدين سعيدان والتي قدمت لي وبشكل كبير صورة واضحة عن الوضع الصحي للريف القسنطيني في الفترة محل الدراسة.

صعوبات الموضوع:

- قلة المراجع والكتابات باللغة العربية التي تتناول موضوع الريف الجزائري.

- أغلب المصادر التي تعالج واقع الريف الجزائري هي وثائق أرشيفية موجودة في مراكز الأرشيف الجزائرية كأرشيف ولاية قسنطينة أو مراكز الأرشيف الفرنسية وبالتالي صعوبة الحصول عليها.

- أغلب مراجع الموضوع هي مراجع فرنسية مع صعوبة ترجمتها كلها.

- قلة المصادر والمراجع التي تخص الفصل الثالث وكان اغلبها وثائق أرشيفية وإن وجدت باللغة العربية فكانت تتضمن نفس الأفكار والمعلومات.

الفصل الأول: الريف الجزائري أواخر العهد العثماني

1-الأوضاع السياسية والعسكرية.

2-الأوضاع الإقتصادية.

3- الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

تمهيد:

يعد الريف اللبنة الرئيسية التي يقوم عليها الكيان الاجتماعي في الجزائر و ذلك لكونه مصدرا للاقتصاد ونظرا لهذه المرجعية والأهمية كان محط أنظار ومطامع السلطات الفرنسية التي كثفت جهودها للسيطرة عليه.

لكن قبل التطرق لسياسة فرنسا المطبقة في الريف الجزائري وما ترتب عليها من أوضاع في الفترة المحددة، أردنا أولا تقديم لمحة على أوضاع الريف في الفترة الممهدة للوجود الفرنسي ألا وهي أواخر العهد العثماني. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي: كيف كانت أوضاع الريف الجزائري أواخر العهد العثماني؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال التطرق للأوضاع السياسية والعسكرية و الاقتصادية وكذا الاجتماعية و الثقافية السائدة في الريف الجزائري أنذاك.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية:

لقد كان للمنظومة السياسية والإدارية العثمانية المتبعة في الجزائر الأثر البالغ على الريف حيث أن هذه السياسة هي التي حددت طبيعة العلاقات بين السلطة و الرعية، و لكي تتضح لنا طبيعة هذه العلاقات وجب علينا التعرف على هذه المنظومة والمكونة من نظام الحكم و التنظيم الإداري و ما ترتّب عليها من ثورات .

1- نظام الحكم:

لقد حكم العثمانيون الجزائر من عام1518م إلى غاية الإحتلال الفرنسي عام 1830م وعرفت خلال فترة حكمهم مراحل أربعة هي: مرحلة البايلربايات، ومرحلة الباشوات ومرحلة الأغوات أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي مرحلة الدايات من عام 1671م إلى عام 1830م.[1]

وهذه الأخيرة التي سنسلط الضوء عليها في دراستنا.

لقد تميز نظام الأغوات بكثرة المؤامرات والاغتيالات حيث أنه في عهدهم شهدت الجزائر اضطرابات داخلية، وغارات أوروبية[2]، ولتجاوز هذه الأزمات التي عرفها نظام الأغوات تدخلت **طائفة الرياس**[3] وأقامت نظام الدايات هذا الأخير الذي حافظ على علاقته بباشا

---

[1] صلاح العقاد،**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى** ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط6،(د، ب، ن) ،1993،ص ص26-27.

[2] أرزقي شوتيام،**المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830**،رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2005، (غير منشورة)، ص 57.

[3] البحرية الجزائرية في العهد العثماني وتكونت نواتها الأولى من الذين جاء بهم الإخوة بربروس من بحارة المشرق وكانت مهمتها حماية السواحل الجزائرية من الغزو الأجنبي، أنظر: جمال الدين سهيل، **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 17**م، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع13، المركز الجامعي غرداية،2011،(ص م137-158)، ص140.

القسطنطينية إلى عام1711م، منذ هذا التاريخ أصبح السلطان يخلع لقب الباشا على الداي نفسه.[1]

أما بالنسبة لمنصب الداي لم يكن هناك نظام محدد لتعيينه كما لم تكن فترة حكمه محددة فالداي يبقى على رأس السلطة إلى غاية وفاته إن لم يبعده غيره أو يستقيل[2] وكان هذا المنصب تتولاه في الغالب شخصيات بارزة في الدولة مثل الخزناجي أو الأغا أو خوجة الخيل،[3]هذه القاعدة لم تكن ثابتة في جميع الحالات حيث كان الداي في بعض الحالات يصل إلى الحكم بعد تمرد **الإنكشارية**[4] أو نتيجة مؤامرة يحيكها أحد أعضاء الهيئة التنفيذية[5].

كما يعتبر الداي هو السلطة العليا في البلاد حيث كان هو من يترأس الحكومة، وهذه الأخيرة بدورها كانت تتكون من[6]:

وكيل الحرج: وهو المكلف بالأسلحة الداخلة والخارجة وصناعتها والمتصرف في شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا.

الخزناجي: وهو المكلف بأموال الدولة الداخلة و الخارجة ويعرف اليوم بوزير المالية.

---

[1] رابح لونيسي وأخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**،ج1، دار المعرفة للنشر و التوزيع، (د، س، ن) ص،12.

[2] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية للنشر و التوزيع، ط1،(د، ب، ن)، 2013، ص423.

[3] أرزقي شوتيام، مرجع سابق، ص28.

[4] فيالق عسكرية تكونت من أبناء رعايا الدولة الذين تم جمعهم ما بين السادسة و الخامس عشر من عمرهم من مختلف الولايات العثمانية في أوربا، وفي وقت معين من السنة و هناك رأي مخالف وهو أن أفراد الإنكشارية كانوا من أولاد المسلمين و قد قدمت الإنكشارية للدولة في القرنين السابع عشر و الثامن عشر خدمات كبيرة ثم فسد نظامها و أصبحت مشكلة كبيرة في الدولة العثمانية . أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص41.

[5] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 13.

[6] محمد بن ميمون الجزائري،**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم ، (ش، و، ن، ت)، ط2، الجزائر 1981، ص 34.

خوجة الخيل: وهو المكلف بمراقبة الحراس وإدارة أملاك الدولة.

كما نجد منصبا أخر مهما في الحكومة كان يعتمد عليه الداي في تسيير الشؤون وهو منصب الأغا وهي درجة سامية في الحكومة وكان يقود وحدات الفرسان التي تتكون في معظمها من العرب أو البربر.[1]

الباش كاتب: هو الأمين العام للحكومة حيث يتولى تسجيل وصياغة جميع القرارات التي يتخذها الديوان في اجتماعاته اليومية تحت إشراف الداي و في جميع القرارات التي يتخذها الديوان كان الباش كاتب يبدأ بكتابة العبارة التقليدية التالية:' "**نحن باشا ديوان جند الجزائر المنيع**"[2]

زيادة على جميع المناصب و المراتب التي تم ذكرها نجد أيضا منصب الكتّاب وهم أربعة الكاتب الأول وهو المكلف بثكنات **اليولداش**[3] والعسكر وكل سجلات أملاك وعوائد البايلك، والكاتب الثاني يمسك النسخة الثانية من سجل الفرق العسكرية الموجودة لدى الكاتب الأول، والكاتب الثالث يمسك النسخة الثانية من دفتر أملاك وعائدات البايليك، والرابع ومكلف بسجل إيرادات الدولة وكل ما يأتي من البلاد الأوروبية[4]، وبالإضافة إلى كبار هؤلاء

---

[1] عثمان بن حمدان خوجة، **المرآة**، تق وتح محمد العربي الزبيري، سلسة التراث،2005، ص90.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، (د، ب، ن)، 1997، ص66.

[3] رتبة عسكرية في الجيش البري الإنكشاري و اليولداش هو جندي بسيط يعرف بين أصحابه ب:يكي يولداش وبعد مرور ثلاث سنوات يصبح إسكي يولداش ثم باش يولداش أي رئيس اليولداش، والأصل في كلمة يولداش أنها تركية وتعني رفيق أو زميل و تطلق على رفيق الشخص في سفره. أنظر: الأمير بوغدادة ، **دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة1520-1830، الجيش أنموذجا**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد ما بين 18-19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014، (ص م107-134) ، ص ص113-114.

[4] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص15.

المسؤولين كان هناك موظفون سامون يقومون بأعمال محددة في الدولة نخص بالذكر[1]:

– رئيس التشريفات أو البروتوكول: بمثابة مدير البلاط وينحصر دوره في تسهيل عمليات الإتصال بين الداي والشخصيات التي يستقبلها يتميز بإتقانه للغات الأجنبية.

- الكاخيا: مكلف بحراسة خزينة الدولة والإحتفاظ بمفاتيحها.
- الخزندار: وهو المسؤول عن خزن المال والإحتفاظ به إلى أن يتلقى الأمر بإنفاقه.
- الحكم باشي: رئيس أطباء قصر الداي.
- الشاوش: الحاجب أو البواب الذي يتولى مراقبة الدخول و الخروج إلى قصر الداي.
- الباي: بمثابة الوالي في يومنا هذا و يقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي الذي هو رئيس الدولة ورمز السيادة الوطنية.

وزيادة على هذه المناصب الحكومية نجد أيضا الديوان وهذا الأخير يوجد على نوعين النوع الأول الديوان الأكبر والنوع الثاني ديوان الإنكشارية والأول هو عبارة عن مجلس واسع جدا يضم حوالي سبعمئة عضو أغلبيتهم من العسكر كان له دور بارز عند الدايات غير أنه تراجع في نهاية العهد التركي حيث انحصر دوره في تقديم المشورة للهيئة التنفيذية و المصادقة على اختيار الداي أما بالنسبة للديوان الثاني يتكون من ضباط الإنكشارية مثل

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 67.

جموع **البولكباشي**[1] وجموع **الأوضة باشي**[2] وغيرهم، وكان له دور كبير وهام في جميع مراحل نظام الحكم التركي باستثناء مرحلة الدايات التي عرف فيها ضعفا وتراجعا.[3]

2-التنظيم الإداري:

أما بالنسبة للمنظومة الإدارية التي كانت في أواخر العهد العثماني هي نفسها في جميع المراحل حيث لم يقع عليها أي تغيير حيث قسمت البلاد إلى أربع مقاطعات هي: دار السلطان وهي المناطق الموصولة مباشرة بالمركز وكانت تضم مدينة الجزائر و ضواحيها و بايلك التيطري الذي كانت عاصمته مدينة المدية[4]وبايلك الشرق الذي كانت عاصمته مدينة قسنطينة وأخيرا نجد بايلك الغرب الذي كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ووهران.[5] **(الملحق 01)** كما قامت السلطة العثمانية في الجزائر بتقسيم البايلكات الى ثلاث أقسام إدارية وهي: إدارة الباي، وإدارة من البايلك و إدارة الأرياف وهذه الأخيرة هي التي سنسلط الضوء عليها في هذا الفصل.

لكي تتمكن السلطة العثمانية من تنظيم الأرياف بصورة جيدة وفرض سيطرتها عليها قامت بتقسيم البايلك إلى عدة أجزاء تعرف بالأوطان وكل وطن الى مجموعة من القبائل و الأعراش ، وكان يعين على كل وطن منها أو مجموعة من الأوطان قائد أما الشيوخ فكانوا يعينون على القبائل والأعراش وكان عدد الأوطان يختلف من بايلك للآخر فكانت مقاطعة

---

[1] رتبة عسكرية في الجيش العثماني وتعني رئيس الفرقة أو الكتيبة ويسمح القانون لأصحاب البولكباشي أن يكون قسم منهم من أفراد الديوان.انظر: محمد بن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص 38.

[2] رتبة عسكرية في الجيش العثماني وتعني قبطان السرية. أنظر: مصدر نفسه، ص 38.

[3] صالح عباد، مرجع سابق ص ص228-429.

[4] مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**، ج3، تق: محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، (د،س، ن)، الجزائر، ص 295.

[5] محمد بن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص 36.

دار السلطان تضم خمسة أوطان هي: وطن بني خليل و ووطن بني موسى ووطن حجوط ووطن الخشنة ويسر، وكان القياد يحكمون تلك الأوطان بواسطة الشيوخ الذين يحافظون على سجلات الضرائب التي تتضمن أسماء سكان كل وطن وهي مرتبة حسب الأشخاص والأعراش وبايلك التيطري كان يحتوي على أربعة عشر وطنا، بينما بايلك الغرب والشرق يضمان أربعين وطنا.[1]

القبائل بدورها قسمتها إلى أقسام حسب درجة ولائها فكان ترتيبها كالتالي:

– **قبائل المخزن:** هي قبائل متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها فمنها من رسّمها الأتراك على الأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم ومنها من أستقدم كأفراد مغامرين أو حتى متطوعين من مناطق مختلفة، ليؤلفوا جماعات شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية بالجزائر حيث أنه من مهامها الأساسية، تمكين الوجود التركي بالجزائر فقد وصل عدد أفراد فرقها العاملة في الريف والمدن إلى نحو ثلاثمئة ألف رجل، وكانت تأتمر بأوامر كل بايلك بجمعها للضرائب من القبائل الخاضعة لسلطته والتي تمثل سائر أفراد الرعية، ومنها مخزن الزواتنة وسميوا بهذه التسمية لأنهم سكنوا وادي الزيتون والمكاحلية نسبة إلى نوع السلاح الذي كان يحمله فرسانهم.[2]

– **قبائل الرعية:** هي قبائل خاضعة مباشرة للبايلك كما تعد أضعف حلقة في سلسلة المجتمع الريفي، من هذه القبائل عرب الشراقة وعرب لغرابة و العشايش،[3] كما أنها لا تتمتع بأية

---

[1] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص ص37–38.

[2] محمد الطاهر بنادي،**العلاقة بين السلطة والرعية من خلال قبائل المخزن**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الاقتصاد، ملتقى دولي عقد ما بين 18–19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014، (ص م299 –312) ، ص ص300–303.

[3] جهيدة بوعزيز، **الصراعات الداخلية و أثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني 1771–1837**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، ، جامعة قسنطينة2 ، 2011، (غير منشورة)، ص 28.

امتيازات ويدفعون الضرائب بانتظام وتسلط عليهم العقوبات الصارمة إن هم قصروا في ذلك.[1]

- **القبائل المتحالفة :** تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين يمتازون بالنفوذ والكفاءة الحربية وأصالة نسبهم، وقد عمل البايلك على ربط المشيخات والزعماء المحليين بالسلطة وجعلها في خدمة الحكام لأن المرابطين و شيوخ الزوايا لعبوا دور وسيط الخير بين الأهالي في الأرياف وبين الحكام في المدن، حيث كانت الحاميات التركية تستعين بأحد المتصوفين لتسهيل عملية المرور عبر الجبال.[2]

- **القبائل الممتنعة عن سلطة البايلك:** يتواجد أغلبها في المناطق الجبلية حيث كانت بعيدة عن مركز الحكومة، وهذا ما جعلها لا تعترف بالسلطة الحاكمة منها: قبيلة النمامشة التي كانت في صراع حاد مع الأتراك[3]، ولقد عجزت السلطة المركزية عن مواجهة هذه القبائل رغم تنصيب حاميات وإقرار عشائر المخزن في المراكز المهمة التي تتركز فيها هذه المجموعات من أجل التحكم في الأسواق القريبة من مواطن هذه القبائل[4].

3- أهم الانتفاضات المحلية ضد سلطة الأتراك:

لقد ولدت السياسة الإدارية المطبقة في الأرياف طيلة العهد العثماني عموما وأواخره خصوصا نوعا من التباعد بين سكان المناطق الريفية والسلطة، ويرجع ذلك في الأساس

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص37.

[2] فريدة شرفة، **العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد ما بين 18- 19 فبراير 2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،(ص م 71-85) ص 75.

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 30.

[4] فريدة شرفة، مرجع سابق، ص75.

لطبيعة نظام الحكم العثماني الذي يستند في حكمه لهذه المناطق على شيوخ الأعراش، كما كان للسياسة المجحفة المتبعة من طرف البايات في جمع الضرائب من القبائل الدور البارز في هذا التباعد حيث كان يتم إخضاعها بالقوة في حالة عدم الامتثال للأوامر، وهذه السياسة لاقت الرفض وعدم القبول من طرف سكان الأرياف، وعبروا عن رفضهم بإعلان العصيان

والثورة، فكانت الثورة **الدرقاوية**[1]و**التيجانية**[2] التي تنسب كل واحدة منهما الى طريقتها.

أ- **الثورة الدرقاوية:**

- **ثورة ابن الأحرش الدرقاوي في الشرق الجزائري :**

تنسب هذه الثورة إلى أحمد ابن الأحرش الدرقاوي و الذي تجمع المصادر على أنه من أصول مغربية، وذلك ما ذكره صاحب طلوع سعد السعود قائلا:" **أنه فتى مالكي المذهب درقاوي الطريقة ينتسب إلى وادي درعة في المغرب، وجاء لتلك القبائل وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر واستعمل الحيل مع الناس وأظهر لهم الأمور الغرائب.**"[3]

---

[1] من الطرق الصوفية المعروفة على مستوى المغرب العربي هذه الطريقة تنسب الى مؤسسها الشيخ محمد العربي بن أحمد الدرقاوي الإدريسي، والذي قام بتأسيس زاوية له في بني زروال بضواحي مراكش يجتمع فيها أتباعه ومريدوه الذين كثر عددهم حول طريقته. أنظر: صلاح الدين مؤيد العقبي، **الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها**، دار البراق، بيروت،2002، ص230.

[2] طريقة صوفية تنسب إلى مؤسسها الشيخ أبو العباس أحمد بن المختار بن أحمد التيجاني وكان ظهورها الأول في بلدة بوسمعون جنوب ولاية البيض، وهي طريقة مستنبطة من الكتاب والسنة و كتب السادة الصوفية و تقوم على العديد من المبادئ منها أن يتلقى المريد الأفكار على يد الشيخ أو المقدم المأذون له بالتلقين. أنظر: كمال بوغديري، **الطرق الصوفية في الجزائر الطريقة التيجانية أنموذجا**، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014-2015، (غير منشورة)، ص ص251-259.

[3] الأغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر وإسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الاسلامي، (د، س، ن)، ص299.

تعود أسباب هذه الثورة إلى النزعة الإستقلالية التي امتاز بها سكان الأرياف والسياسة التركية المجحفة كما تشير جل المصادر إلى وجود أيادي خارجية حركت وساهمت بشكل كبير في قيام هذه الثورة.

حيث يذكر الشريف الزهار علاقة هذه الثورة وابن الأحرش بباي تونس بقوله:

" **أن حمودة باشا[1] استدعى في أحد الأيام ابن الأحرش، ووسوس له قائلا أن رجلا مثلك شجاع أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر و ينزعه من أيديهم، ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك،[2]**" في حين هناك من يذكر بأن اليد الأوروبية لعبت دورا بارزا في تحريض ابن الأحرش للقيام بهذه الفتنة، وقاموا بنشر إشاعة مفادها أن الثورة كانت بقيادة الأمير الفرنسي **جيروم نابليون**[3]، في حين هناك من ذكر بأن الثورة كانت بتحريض من انجلترا والدليل في ذلك أن ابن الأحرش لما عاد من مصر رجع على ظهر سفينة انجليزية، وقامت هذه الأخيرة بإمداده بإعانات وهدفها من ذلك حثه على الفتن والمشاكل[4].

---

[1] هو الإبن الأكبر لعلي باي ولد حوالي عام1752م اعتلى كرسي العرش الحسيني عام1782م وصف باللياقة البدنية والصرامة في إصدار الأحكام أجاد اللغتين العربية و التركية.انظر: صورية حصام، **العلاقات بين إيالتي الجزائر و تونس خلال القرن الثامن عشر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012-2013، (غير منشورة)، ص 87.

[2] أحمد شريف الزهار، **نقيب أشراف الجزائر 1754-1830**، تق وتح: أحمد توفيق المدني، (ش، و، ن، ت)، الجزائر،1974، ص 85.

[3] 1784-1860م الأخ الأصغر لي نابليون الأول تولى عدة مناصب حيث خدم في الحرس القنصلي، واشتغل في البحرية في جزر الهند الغربية كما عين قائدا في الجيش الفرنسي وأحرز مكانة حقيقية في معارك في 1806-1807م، باستيلائه على عدة حصون بروسية وكانت مكافئته في ذلك أن أصبح ملكا على واستفاليا كما شارك في معركة واترلو وتولى رئاسة مجلس الشيوخ في عهد ابن أخيه نابليون الثالث و توفي عام 1860م. متاح على الرابط www.marefa.org تاريخ الزيارة 2017/03/17، 8:36.

[4] جهيدة بوعزيز، مرجع سابق، ص 87.

تمركز نشاط ابن الأحرش في واد زهور شرق مدينة جيجل جنوب الميليةعام**1804م** ، وتعرض إلى السفن الفرنسية التي كانت تصطاد المرجان وقتل بحارتها، وبهذا أصبح النظام العثماني في خطر جراء هذه الثورة التي أضحت تهدد أمن البلاد وحتى الإقتصاد، نتيجة لذلك أمر داي الجزائر الباي عثمان[1] بالتوجه إلى واد زهور للقضاء على ابن الأحرش[2]، وما كان إلا أن التقى الجمعان في واد زهور، فأطلق ابن الأحرش السد المائي على المُعسكر وذلك استنادا لما ذكره صاحب طلوع سعد السعود قائلا " **فرت القبائل للمعقل وأجروا فيهم ماء ودارو بعسكره من كل جانب دحورا**".[3]

هذا ما ساعد ابن الأحرش على تحقيق الانتصار، حيث قتل الباي عثمان ومن معه فلم ينج منهم إلا القليل وغنم ابن الأحرش أموالا كثيرة، وذلك لكون الباي عثمان لم يترك شيئا في خزينة قسنطينة.[4]

ونلاحظ أن مقتل الباي عثمان وجميع محلته يعد انتصارا باهرا لابن الأحرش وثورته، حيث نستشف بأن هذا الأخير قد استطاع أن يفرض نفوذه وسيطرته على سكان المنطقة بدرجة كبيرة جعلتهم يقومون ضد النظام المركزي التركي.

---

[1] بن محمد الكبير باي هو فاتح وهران وقد خلف أباه بايا على وهران بعد موته ثم عزل وعين بايا على قسنطينة اشتهر بنزاهته وذكائه قتل عام 1804م أثناء تصديه لابن الأحرش الدرقاوي.انظر: احمد بن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر2013، ص445.

[2] علي خنوف، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، الميزان للنشر والطباعة، (د، س، ن)، الجزائر، ص ص 44-45.

[3] الأغا بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص 300.

[4] الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 86.

ورغم هذا الانتصار إلا أن ابن الأحرش قد أغفل جانبا مهما وهو أن هذه الدولة التي يتعامل معها هي دولة ذات سياسة رشيدة[1]، فقد عمل الداي على إيجاد الحل المناسب للقضاء على هذه الفتنة وذلك من خلال تولية القائد عبد الله الذي كان شيخ العرب بقسنطينة بايا عليها، والذي استطاع القضاء على ابن الأحرش وأخمد الفتنة، حسب ما يذكره الشريف الزهار بقوله" **فلما وصل عبد الله إلى المدينة رجع ابن الأحرش و تفرقت عنه القبائل وهرب إلى الناحية الغربية فقتله ابن الشريف وأطفئت نار الفتنة من الناحية الشرقية.**"[2]

ـ ثورة عبد القادر ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري:

تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر ابن الشريف الدرقاوي وهو من أولاد سيدي أبي الليل بقبيلة الكسّانة، الذي ذهب إلى المغرب وتتلمذ على يد مولاي العربي[3]، وعند عودته إلى الجزائر أظهر ابن الشريف الزهد والصلاح وأبدى التقوى والورع فأسس معهدا في أولاد "**بني الليل**"لاستقبال الأتباع وتلقين الأذكار والأوراد وتعليم مبادئ الدرقاوية،[4]ولقد كان عبد القادر بن الشريف متمكنا من سائر العلوم التي عمل على نشرها وهذا ما ساعده على جمع الأنصار حوله خاصة أهالي الصحراء حيث أضحى هو ملجأهم، هذا ما يؤكده صاحب طلوع سعد السعود قائلا: " **اقتدى به جل الناس خصوصا أهل الصحراء، أذعنوا إليه إلى أن قهرهم قهرا حتى صارت عامة درقاوى تجتمع إليه. وصارت كل شيعة تهدي إليه الهدايا**

---

[1] جهيدة بوعزيز، مرجع سابق، ص 89.

[2] الشريف الزهار، مصدر سابق، ص ص 86-87.

[3] شيخ الطريقة الدرقاوية ببني زروال في المغرب الأقصى على يده تمت إجازة ابن الشريف حيث تم تعيينه مقدما لهذه الطريقة. انظر: رشيدة شدري معمر، **العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2005-2006،(غير منشورة)، ص 189.

[4] سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519-1830 دار السلطان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران،2013،(غير منشورة)، ص131.

و يشتكون إليه ضرر المخزن فكان يعدهم بالفرج القريب المشكور"[1]، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الثورة قد وقعت بعدما تولى مصطفى باي أمر وهران وبعد أن استطاع أبن الشريف ان يحكم أمره على العرب حيث صارت إليه القبائل وظهرت له الكرامات[2]، وذلك استعدادا منه للحرب ضد العثمانيين حيث أنه أغراهم واتجه بهم نحو ميدان المعركة رافعا راية الحرب ضد العثمانيين محللا أموالهم ودمائهم.[3]

عندما كان الباي مصطفى العجمي راجعا من إحدى حركاته سمع الخبر فجمع جيوشه، واتجه نحو الدرقاوي فالتقى الفريقان في **فرطاسة**[4]، واشتد وقع القتال بينهما الذي انتهى بانهزام جيش الباي وانتصار الدرقاوي الذي لاحق الأتراك و أخذ يقتلهم ويأسرهم حتى أسوار مدينة معسكر.[5]

بقيت محلة الباي بما فيها بيد الدرقاوي المتجاسر فأمسى الباي بمخزنه في نكد وأصبح الدرقاوي بأتباعه في رغد كما مات من مخزن الباي الكثير منهم **الحاج أحمد بن هطال التلمساني**،[6] ولم يكتف الدرقاوي بهذا النصر فقط بل زاد حدود هجوماته حتى وصل إلى الأتراك بوهران مستحضرا في ذلك كل القبائل و مناديا عليهم للوقوف إلى جانبه ضد الأتراك و خاطبهم قائلا: " **أننا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الحقر و الذلة والمسكنة و أداء**

---

[1] الأغا بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص ص302-303.

[2] شريف الزهار، مصدر سابق ص84.

[3] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 132.

[4] واد يمر عبر مدينة غليزان ويصب في نهر الشلف.أنظر: رشيدة شدري معمر،مرجع سابق، ص189.

[5] مختار بونقاب، **إنتفاضة درقاوى في بايلك الغرب الجزائري 1802-1816**، في مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع والتاريخ، المركز الجامعي للمعسكر، العدد3، 2008،(ص م135-142) ص 138.

[6] أبو العباس الحاج أحمد بن محمد بن هطال التلمساني، تولى كتابة الديوان لدى محمد باي الكبير وأصبح من مستشاريه و مرافقيه في حملته على الأغواط وعين ماضي وجبال عمور عام 1785م حافظ على منصب الكتابة في عهد عثمان باي الغرب. أنظر: رقية شارف، **الواقع الإقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن 12هـ-18م وبداية القرن 13هـ-19م**، في مجلة العلوم الإنسانية، ع41، جامعة الجزائر،2014،(ص م53-62)، ص55.

المغارم والجزية الثقيلة و قطعنا دابر الترك الظُلام وأتباعهم فالواجب عليكم مبايعتنا و الإذعان لنا".[1]

ولقد كان لهذا الخطاب صداه الكبير حيث تمكن الدرقاوي من خلاله الحصول على مساندة ودعم القبائل له حتى المخزنية منها مثل: **الحشم**[2]، **الزمالة**[3] **و الدوايرو**[4]**الغرابة**[5]، يبدو واضحا وجليا أن السبب الذي دفع بالقبائل للتكتل ورائه هو رغبتها في التخلص من الضرائب الثقيلة التي كان الأتراك قد أثقلوا كواهلهم بها، إلى جانب تأكدها من انكسار شوكة العثمانيين وضعف قوتهم بعد انهزامهم في معركة فرطاسة بالإضافة إلى خوف البعض الأخر من إتلاف الدرقاوي لمحاصيلهم الزراعية خاصة وأنه كان فصل الصيف ووقت الحصاد،[6] كانت هذه جملة من الأسباب التي دفعت بالقبائل لمساندة الدرقاوي في ثورته.

أثناء محاصرة الدرقاوي لوهران عزل الباي مصطفى وعين مكانه الباي محمد بن عثمان هذا الأخير الذي عزم على القضاء على الدرقاوي الذي فشل في الدخول إلى وهران فتراجعوا عنها نحو معسكر، وفي أثناء ذلك هاجمتهم قبيلة الغرابة و البرجية وأهالي بني

---

[1] المزاري بن عودة، مصدر سابق، ص ص304- 306.

[2] لفظ مأخوذ من الحشمة كان سهل غريس موطنا لهم و أصبح الحشم قبيلة مخزنية عام 1790م بأمر من الباي محمد بن عثمان و يتألفون من عدة أعراش موجودين في واد الحمام و بقية تابعين لمخزن أغا الدوايرأنظر: كاميلية دغموش، **قبائل الغرب الجزائري بين الإحتلال الإسباني والسلطة العثمانية(1792-1509)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014، (غير منشورة)، ص ص99-102.

[3] تعني هذه الكلمة المخزن الثابت من الفرسان ومن مهامها مساعدة الباي في جمع الضرائب وإخماد الثورات و السهر على تنفيذ أوامره الإدارية تتقاسم رئاستها ثمانية أعراش منها المخاليف، القدادرة، القرايدية. انظر: مرجع نفسه.

[4] من أقوى قبائل مخزن وهران استقروا في المنطقة في 1750م وتتولى فيها الرئاسة ثلاثة مجموعات هي البحايثية والكراطة و البناعدية.أنظر: مرجع نفسه.

[5] هم عرش ملتقط كالزمالة و الدوايرر يطلق عليهم لفظ عبيد البخاري جاءوا مع مولاي إسماعيل عند غزوه للغرب الجزائري عام 1701م تتقاسم الرئاسة فيها ثمانية أعراش منها العلايمية والوناونية والسايهلية.انظر: مرجع نفسه.

[6] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 133.

شقران وألحقوا به هزيمة كبيرة ما دفع الدرقاوي إلى التراجع إلى معسكر كما ظهر الدرقاوي مرة أخرى وهاجم محلات الباي في موقعة وادي المالح لكنه مني أيضا بالهزيمة ولم ينجو إلا من فر إلى قبة هذا الولي[1].

رغم ذلك ظهر الدرقاوي من جديد وهاجم سهول غريس وأفسد الزرع وقتل الماشية وفي هذه الأثناء كان الباي بنواحي مليانة فقصده أهل غريس، وألحوا عليه تخليصهم من درقاوة فأسرع إليه الباي وهزمه، ونتيجة هذه الهزائم المتتالية التي لحقت به تشتت عنه أتباعه ومريدوه وانفصلوا عنه حيث أنه كلما اتجه إلى مكان إلا وفروا منه، فقصد اليعقوبية ثم بلاد الأحرار فطردوه كما أبعده أهل عين ماضي والأغواط وتختلف الروايات حول نهايته هناك من يقول بأنه قتل بعد هذه المعارك وهناك من يقول أنه بقي على قيد الحياة.[2]

ب ـ ثورة الطريقة التيجانية:

يعود تاريخ الصراع بين الطريقة التيجانية والسلطة العثمانية إلى البدايات الأولى لتأسيس هذه الطريقة عام 1782م،[3]على يد **محمد الكبير التيجاني**[4]، فقد أظهر لهم حكام الإيالة العداء حيث بدئوا في إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط.[5]

---

[1] مختار بونقاب، مرجع سابق، ص 140.

[2] مرجع نفسه.

[3] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص138.

[4] هو الشيخ أبو العباس أحمد بن المختار بن أحمد التيجاني المولود في عام1150هـ1737م، مؤسس الطريقة التيجانية وهو من نسب شريف يعود إلى محمد الملقب بالنفس الزكية نشأ أحمد التيجاني في مسقط رأسه في عين ماضي وسط عائلة متشبعة بالعلم و حفظ القرآن. أنظر: كمال بوغديري، مرجع سابق، ص ص251-252.

[5]حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى النشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص2.

كانت أولى الحملات بقيادة الباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري في عام 1784م، بهدف إخضاع عين ماضي والأغواط لسلطة بايلك الغرب، وبعد عام من ذلك جهز صالح باي الذي كان بايا على قسنطينة حملة على منطقة الأغواط، ونتيجة لهذه الهجمات المتكررة على منطقة عين ماضي بدأ سكان هذه الأخير في التفكير بالقيام بالثورة، فبعثوا إلى الشيخ أحمد التيجاني الذي كان مقيما في منطقة بني سمعون بالبيض يطالبونه بتزويدهم بالسلاح لمواجهة الباي، إلا أن الشيخ التيجاني رفض ذلك ونصحهم بالمسالمة ودفع الضريبة.[1]

كما قام الباي عثمان في 1787م بحملة على عين ماضي و انتهى الحصار بإبرام الصلح بين الطرفين، كما لم يتمكن أحمد التيجاني من تحقيق الانتصار على الجيش التركي في معركة أولاد دحو قرب معسكر،[2] وذلك بسبب تصدي آخر بايات وهران حسن بن موسى (1821م-1830م)، والذي عمل على تفكيك القبائل المناصرة له بإغرائها بالأموال، وفعلا نجح الباي في ذلك وجعلهم يسحبون دعمهم للتيجاني،[3]وخلال هذه الأحداث توجه أخ محمد الكبير التيجاني الذي كان أكثر هدوءا من أخيه إلى منطقة عين ماضي، وأخذ قيادة الطريقة[4].

---

[1] بن يوسف التلمساني، **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (الحكم العثماني- الأمير عبد القادر- الإدارة الإستعمارية) 1782-1900**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر،1997-1998، (غير منشورة)، ص ص 132-134.

[2] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 25.

[3] محمد شاطو، **السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792-1830**، في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي للمعسكر، 2008، (ص م165-169) ص 167.

[4] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 139.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

يعتبر الإقتصاد هو الدعامة الأساسية التي يستند عليها المجتمع الريفي الجزائري في أواخر العهد العثماني حيث أن حياة ومعيشة سكان هذا الأخير ارتبطت به ارتباطا وثيقا، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المجال من خلال تبيين الأوضاع الإقتصادية للريف الجزائري في أواخر العهد العثماني، مسلطين الضوء على مجالاته فلاحة، صناعة، تجارة، وكذا الملكية العقارية للأراضي.

1- طبيعة ملكية الأراضي:

كان المجتمع الجزائري طيلة العهد العثماني مجتمعا ريفيا في معظم ربوعه، هذه الطبيعة فرضت عليه مبدأ استغلال وفلاحة الأرض حيث كانت هذه الأخيرة المورد الرئيسي للاقتصاد، هذا ما دفع بالسلطة العثمانية لتنظيم ملكيتها العقارية ليسهل استغلالها و الاستفادة منها عن طريق تقسيمها إلى أنواع هي:

أ- أراضي البايلك أو ملكيات الدولة المعروفة بالعزل: تشمل هذه الأراضي ممتلكات البايلك وهي المخصصة للحاكم التركي وعائلته، تتواجد هذه الأراضي في المدن وهي خصبة ومسقية جيدا، وصالحة لكل أنواع الزراعات تزرع بالاعتماد على التويزة أو عن طريق الخماسين[1]، ولقد استحوذ عليها البايات عن طريق الشراء أو الحيازة حيث يقومون بمصادرتها عملا بالصلاحيات المخولة لهم، كما عرفت ملكيات البايلك بأسماء مختلفة حسب نوعية التصرف فيها وطريقة الإنتاج بها، وكانت تسمى أيضا أراضي العزل وأحيانا

[1] عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، (غير منشورة)، ص17.

كان يتم التنازل عنها لبعض الموظفين الإداريين والمرابطين مقابل الخدمات التي قدموها للسلطة أويتم تأجيرها للخواص.[1]

ب- أراضي الملك:هي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة وكان لهم الحق في التصرف فيها حسب ما يشاؤون[2]، ويعود تكوينها التاريخي إلى استصلاح الأرض أو حيازتها عن طريق الشراء، أو امتلاكها عن طريق الوراثة كما تنص على ذلك الأحكام الشرعية،[3] وهذه الأراضي موجودة بشكل كبير في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية، حيث يستأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه ويعمل عنده وفي أخر السنة عندما تجنى المحاصيل يتقاضى الفلاح، خمس المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه.[4]

ج- أراضي العرش: وهي الأراضي التابعة للقبائل الغير متعاونة مع الأتراك وكانت أقل شئنا من الناحية الاقتصادية، لأنها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية ، وهذه الملكية مشاعة غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة و ليست ملكية خاصة أي أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها.[5]

د- أراضي الوقف: وتسمى كذلك بأراضي الحبوس وهي الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية الخيرية، بمجرد أن تسلم ملكية هذه الأراضي تصبح غير قابلة للنقل على أن يستفاد

---

[1] فلة موساوي القشاعي ، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني1771-1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، (غير منشورة)، ص 97.

[2] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص90.

[3] فلة موساوي القشاعي،مرجع سابق، ص 102.

[4] محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** (ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1972، ص58.

[5] احميدة عميراوي، وآخرون ، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص ص26-27.

من عوائدها سواء في صورة محاصيل أو أي دخل آخر وكانت تصرف في الهدف الذي حبست له وهو الأعمال الخيرية وكان يتولى أمرها الوكيل تحت إشراف الناظر.[1]

وبالإضافة على تنظيم الملكية العقارية عمدت الإدارة العثمانية إلى فرض العديد من الضرائب على سكان الأرياف نذكر منها:

اللزمة هي ضريبة عينية أو نقدية تفرض بغرض تموين الحامية والمساهمة في **الدنوش**[2] وقد تفرض عادة على قبائل الرعية الخاضعة، الغرامة هي ضريبة تفرض على القبائل الممتنعة أو البعيدة عن نفوذ البايلك وهي غالبا ما تكون بأطراف بايلك الشرق والجهات الجبلية،حق العسة، وهي ضريبة ألزمت بها بعض القبائل الصحراوية مقابل إقامتها ببعض المراعي وترددها على أسواق الجهات الشمالية لإقتناء الحبوب، حق البرنوس يدفعه القائد أو شيخ القبيلة عند توليه منصبه[3].

2- الفلاحة في الريف:

فرضت طبيعة المجتمع الجزائري الريفية على السكان مزاولة الفلاحة التي تعددت أنواعها ومجالاتها، حيث قام السكان بزراعة الحبوب، كالقمح والشعير والذرة التي كانت تباشر في كل المناطق التي تدر مردودا اقتصاديا للسكان وخاصة في السهول الخصبة الداخلية والساحلية، وفي المناطق الجبلية وبعض جهات السهول العليا الداخلية الممطرة،[4]

---

[1] أرزقي شوتيام، مرجع سابق، ص 214.

[2] هي مبالغ مالية يطلق عليها عادة لزمة الوطن وتعرف عند سكان الريف بالمعونة بغرامة الصيف و غرامة الشتاء تأخذ مرتين في العام على الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية و تدفع عن طريق الشيوخ إلى القائد.أنظر: سعاد عقاد، مرجع سابق، ص113.

[3] فلة موساوي القشاعي، مرجع سابق، ص ص64-71.

[4] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 398.

مثل جبال بني رشاد بشمال معسكر وسهل المدية، إلى جانب السهول العليا بقسنطينة وكذا سهل المتيجة الذي كان ينتج القمح بنسبة كبيرة وسهول غريس وسهول بجاية، والتي كانت تمارس باستعمال المحراث الخشبي البسيط.[1]

ويختلف مردود الهكتار الواحد من منطقة إلى أخرى و يتراوح بين قنطار واحد وعشرة قناطر، وذلك على حسب خصوبة وكمية الأمطار و لقد كان يتم الاحتفاظ بهذا المنتوج في المطامير التي تعد من الوسائل القديمة التي اشتهر بها الريف الجزائري منذ القديم كوسيلة للتخزين.[2]

كما استغلت الأرض أيضا في فلاحة الخضر والفواكه بجميع أنواعها، حيث انتشر هذا النوع من الفلاحة في الأجنة والبساتين والضيعات الواقعة خارج المدن، وكذا في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل والأوراس ومليانة والأطلس البليدي ومرتفعات تلمسان واشتهرت هذه المناطق بأشجارها المثمرة كالتين والزيتون والكروم والتفاح والأجاص والجوز والكرز[3].

تشتهر الواحات بأشجار النخيل، وهناك بعض الجهات يجمع فيها السكان بين فلاحة الحبوب والخضر والفواكه والأشجار المثمرة، في ما يعرف بالزراعة ذات الطوابق ويشتهر الجنوب القسنطيني وبلاد القبائل والأوراس بهذه الفلاحة[4].

كما أولى سكان الأرياف تربية الحيوانات أهمية كبيرة حيث أنه لم تكن توجد عائلة في الريف لا تملك ثروة حيوانية معتبرة، غير أن تواجد هذه الثروة متباين على حسب المناطق،

---

[1] لويست فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر: الياس مرقص، دار الحقيقة للنشر والطباعة، بيروت، 1980، ص52.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص399 -400.

[3] أرزقي شوتيام، مرجع سابق، ص 216.

[4] يحي بوعزيز، مرجع سابق 401.

فنجد أهل الصحراء والسهول العليا يختصون بتربية الجمال والخيل ويعتنون بها عناية كبيرة، حيث يذكر حمدان خوجة "**وهم يحبون خيلهم حبا شديدا ويجعلونها في مكانة خاصة إلى درجة أنهم يقدمون لها حليب النوق،**"[1] أما المنطقة التلية فكانت متخصصة في تربية الأبقار، ومنطقة القبائل فيها الماعز والبغال والخيول،[2]ويعتبر مردود هذه الحيوانات مصدرا أساسيا للسكان على حسب كل منطقة، ففي المناطق الرعوية مثلا تعد حرفة الرعي هي المهنة الأساسية والإقتصادية المعاشية لحياتهم.[3]

3- الصناعة في الريف:

لقد مارس سكان الأرياف في العهد العثماني صناعة تقليدية، كانت تستمد خاماتها الأولية من المجالين الفلاحي و الحيواني، ومن هذه الصناعات ما يلي:

- **الصناعة النسيجية:** عرفت هذه الصناعة انتشارا على نطاق واسع وذلك لتوفر المادة الخام بكثرة وهي الصوف، حيث كانت تصنع منها الخيام والحايك واللحاف والأحزمة المطروزة والزرابي والقندورة والبرانس[4]، وارتكزت صناعة الزرابي في الجنوب القسنطيني ، والبرانس في القبائل أما في منطقة الأوراس فقد انتشرت صناعة الجلابية.[5]

- **الصناعة الفخارية:** مما ساهم في إثراء هذه الصناعة وكثرتها هو توفر مادتها الخام بشكل كبير ألا وهي الطين، وتتجلى هذه الصناعة في الأواني المنزلية المختلفة، وتشتهر

---

[1] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص37-38.

[2] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 217.

[3] يحي بوعزيز،مرجع سابق، ص 402.

[4] أندري برنيان وأخرون ، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص ص 196-198.

[5] يحي بوعزيز،مرجع سابق، ص 403.

منطقة القبائل بإنتاج الكثير من الأدوات الطينية المحروقة والفخارية الملساء خاصة الكسكاس والطواجن والقلل والمصابيح.[1]

- **الصناعة الخشبية:** كان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية كالأقداح والملاعق والأدوات الفلاحية كالمقابض والمحارث وغيرها وكانت هذه الصناعة تمثل لسكان الأرياف وسيلة للتسلية ولقضاء وقت فراغهم، ومن أشهر الأشجار التي تستغل في هذه الصناعة أشجار البلوط و الزيتون والأرُز والعرعار.[2]

- **الصناعة الغذائية:** وكانت صناعة استخراجية بالدرجة الأولى حيث تقوم بها النساء في البوادي من خلال استخراج الزبدة والحليب وطحن الحب وعجن الدقيق،[3] وكذا صناعة الطبق القومي لسكان الريف وهو الكسكسي كما يذكره وليام شالر[4]، بالإضافة إلى صناعة أخرى وهي استخراج الزيت والعسل التي سادت في منطقة القبائل.[5]

- **الصناعة المعدنية:** كانت هذه الصناعة تمارس في المدن والمناطق الجبلية على حد سواء حيث كان أصحابها ينتجون الخناجر والسكاكين والبنادق والأسلحة والشرائح الحديدية المطلوبة لبعض الحاجات وكذا صناعة أدوات الزينة النسائية كالأساور والخلاخل و الخواتم.[6]

---

[1] ويليام شالر، **قنصل أمريكا في الجزائر في 1816-1824**، تر: إسماعيل العربي، (ش، و، ن، و، ت)، الجزائر، 1982، ص 30.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 404.

[3] حمدان خوجة ، مصدر سابق، ص 36.

[4] وليام شالر، مصدر سابق، ص87.

[5] فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837**، تر: أبو العيد دودو، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 96.

[6] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 405.

إن انتشار الصناعة المعدنية لدليل على وجود مناجم في البلاد لاستخراج المادة الأولية، حيث كانت هناك مناجم في كل من جبال زكار وبجاية لهذا كان سكان هذه الأخيرة مثلا يستخرجون الرصاص و النحاس و الحديد ويصنعون من هذه المواد الحلي و السكاكين و السيوف و الأدوات الفلاحية التي كانوا يبيعونها لسكان السهول كما برع سكان منطقة القبائل في صناعة البارود أما سكان المناطق السهلية كان نشاطهم الصناعي مقصور على بعض المصنوعات المستعملة في حياتهم اليومية مثل الحصير والسلال والسروج وغيرها[1].

4-التجارة في الريف :

تعد التجارة من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي مارسها السكان حيث كانت تتم في القرى والمداشر الكبيرة والمتوسطة، وتعقد لها أسواق خاصة دورية أسبوعية وكانت تتوافر هذه الأسواق على كل ما يحتاجه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، ومن المنتوجات التي كان يتم تداولها وبيعها في هذه الأسواق: القمح ،الشعير، الزبيب، العسل والشمع والزيت والصوف وكذا الزرابي والسروج وغيرها[2].

وكانت أهم الأسواق المحلية موزعة على الجهات التالية:

دار السلطان: كانت الأسواق في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات، التابعة لها مثل البليدة وبوفاريك، بايلك التيطري: تعقد فيها عدة أسواق منها الغداورة وأولاد مختار وأهمها سوق الربايع الواقعة جنوب المدية، بايلك الغرب: من الأسواق الموجودة به سوق الجعفرة بسعيدة وأولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف وأولاد الشريف بثنية الحد[3].

---

[1] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص ص226-227.

[2] أندري برينيان وآخرون، مرجع سابق، ص 153.

[3] ارزقي شويتام، مرجع سابق، ص 237.

بايلك الشرق: سوق أولاد عبد النور، سوق الحراكتة، سوق السقنية، سوق التلاغمة[1].

وكانت من أشهر الأسواق الموسمية سوق وادي العثمانية السنوي بالقرب من قسنطينة الذي يتم تحت إشراف شيخ العرب، الذي تختلط فيه السلع المحلية مع السلع المستوردة، أما بالنسبة لتجارة سكان الصحراء فلقد اعتمدت على المبادلات ذات الشكل التقليدي، أي أسلوب المقايضة ونادرا ما تستعمل النقود بين قوافل التجار المحملة بالعبيد والعاج وريش النعام.[2]

ثالثا:الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها الريف الجزائري أواخر العهد العثماني، على أوضاعه الاجتماعية وحتى الثقافية، وهذا ما سيتم توضيحه.

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص64.

[2] حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى1830**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008،(غير منشورة)، ص 38.

1-التركيبة السكانية :

يتألف الريف الجزائري من مجموعات وعناصر بربرية وعربية تجمع بينهم رابطة **العصبية**[1] والقرابة، لأن الريف بطبيعته لا يسكنه إلا ذوي العصبية، حيث يذكر ابن خلدون "**أن سكنى البدو لا تكون إلا للقبائل أهل العصبية**".[2]

وكما ذكرنا أنفا أن هذه القبائل قد قسمت من حيث علاقاتها بالسلطة المركزية : إلى قبائل المخزن الموالية للسلطة، وقبائل خاضعة لسلطة البايلك تراقبها قبائل المخزن والتي عرفت بقبائل الرعية[3]، وكذا قبائل الأحلاف والتي كانت تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين، بالإضافة إلى القبائل الممتنعة عن سلطة البايلك التي كانت تقطن الجبال أو التي تجوب جهات الهضاب الوهرانية ومناطق الأطلس الصحراوي[4].

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي لسكان الريف فقد قسموا للمجموعات الآتية[5]:

الأسرة: وتتشكل من الوالدين والأبناء، ويلعب الوالد أومن يتولى مكانه دور الرئيس في الأسرة في جميع المجالات.

---

[1] يقصد رابطة الدم أو الحلف أو الولاء التي تجمع بين الأفراد بالإضافة إلى شرط الملازمة بينهم من أجل أن يتم التفاعل الإجتماعي بينهم وتبقى مستمرة ومتفرعة بوجود هؤلاء الأفراد واستمرار تناسلهم فينشأ بين أفرادها شعور يؤدي إلى المحاماة والمدافعة.أنظر فيصل المحارب، **العصبية عند إبن خلدون**، ملتقى إبن خلدون لعلم الإجتماع، 2008. متاح على الرابط http://www.socialar.com، تاريخ الزيارة 02/ 2017،14:03/06.

[2] إبن خلدون، مصدر سابق، ص98.

[3] ليلى تيتة، **تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19**، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 17، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، (ص م137-146)، ص138.

[4] حاج عمر ابراهيم، **التركيبة السكانية للجزائر خلال العهد العثماني**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الاقتصاد، ملتقى دولي عقد مابين18-19 فبراير2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، (ص م219- 239)، ص 232.

[5] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 395-396.

القبيلة: وتأتي بعد الأسرة كمجموعة أوسع تتألف من مجموعة أسر تنحدر من أصل واحد.

العشيرة: تأتي بعد القبيلة في الكبر والحجم وتتألف من مجموعة قبائل.

العرش: ويتألف من مجموعة قبائل وعشائر مختلفة الأصل والمكانة، والأعراش بدورها تضم القرى والمداشر وهكذا.

2-الطرق الصوفية والزوايا:

حظيت **الطرق الصوفية**[1] والزوايا بمكانة مرموقة في المجتمع الجزائري، وذلك نظرا لكثرتها وانتشارها في جميع نقاط التراب الوطني سواء المدن والأرياف والجبال وحتى الصحاري البعيدة. حيث أعتبر مشايخها موردا ومصدرا يستقى منه العلم والمعرفة في جميع المجالات والاختصاصات.

ولقد كان لزوايا الريف دور أكثر إيجابية منها في المدينة. حيث أنه منذ بداية عهدها كانت عبارة عن **رباطات**[2] ونقاط أساسية ضد الأعداء، فكان المرابطون يقودون أتباعهم في الحروب الجهادية وينصرون المجاهدين، ويطعمونهم في زواياهم ويتحالفون مع المكافحين

---

[1] هي شكل من أشكال التنظيم الديني و السياسي و الثقافي يغلب عليها طابع الغموض والسرية، وتتصف في علاقتها بالسلطة بالاضطراب و التمرد في كثير من الأحيان و المساندة في أحيان أخرى و الطريقة هي اتصال المريد بالشيخ وارتباطه به حيا أو ميتا و ذلك بواسطة ورد من الأذكار، التصوف رحلة روحانية تعتمد على الخلوة والتجلي الرباني أو اللقاء العرفاني المتوج بالوصال و الكشف الإلهي، **الزاوية** بمعنى الصوفية هي الخلوة للعبادة وقد كانت أساسا رباطا للجهاد.أنظر: محمد عجيلة و آخرون، **تأثير طرق الصوفية على المجتمع الصحراوي في الجزائر**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات،ع، 15، المركز الجامعي غرداية، 2011،(ص م364-374)، ص ص365-366.

[2] لغة مصدر ربط يرابط بمعنى أقام ولازم المكان ويطلق في اصطلاح الفقهاء والصوفية على شيئين أولهما البقعة التي يجتمع فيها المجاهدون لحراسة البلاد ورد هجوم العدو، و الثاني عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه المؤمنون الصالحون لعبادة الله وذكره و التفقه في أمور الدين. أنظر: بن لباد الغالي، **الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية و العلوية و القادرية دراسة أنثروبولوجية**، رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009،(غير منشورة)، ص30.

من أجل الدين وحماية البلاد[1]، بالإضافة على هذا الدور السياسي الذي لعبته الزوايا الريفية اضطلعت أيضا بمهام ووظائف عديدة لعل من أبرزها:

الوظيفة الدينية حيث كانت تقوم بحلقات التوعوية الدينية التي كانت تنظم داخل حرم الزاوية، وكانت تهدف من خلالها شرح مقتضيات الشريعة وفق تصور بسيط يراعي مستوى العقليات، بالإضافة إلى حلقات الذكر والأوراد والتي كانت تسعى من ورائها إلى تعميق المعارف الدينية، والتوجيهات الروحية بالنسبة لخدام ومريدي الزاوية[2].

كما مارس رجال الزوايا والتربية وظيفة التعليم أي تلقين الدروس والعلوم وحتى أنهم اتخذوا هذا الدور كوسيلة لجلب الناس والطلبة إلى زواياهم، واعتناق مذاهبهم الصوفية وكسب المال والصدقات[3]، كل هذا عمق من أواصر التعارف و مد جسور المحبة بين طبقات المجتمع الجزائري كما عملت على إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية فقربت بين الفقراء و الأغنياء و العلماء و الأميين والشرفاء وغيرهم وصهرتهم جميعا في بوتقة واحدة والفت بينهم في إطار العملية التربوية حيث حرصت على تهدئة الأعصاب و استقرار النفوس، وتهذيبها بالقيم القرآنية و التمرس على الطاعة ونبذ العنف و التمرد والعصيان.[4]

ومهمة التدريس هذه لكي تتم بطريقة جيدة وتحقق الأهداف المنشودة منها، يجب أن توصل بوظيفة أخرى لا تقل أهميتها عليها وهي وظيفة الإيواء والإطعام حيث أنه كان لابد

---

[1] طيب جاب الله، **دور الطرق الصوفية و الزوايا في المجتمع الجزائري**، في مجلة المعارف مجلة علمية محكمة، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ع14،جامعة البويرة، 2013، (ص م137-150)ص ص138-139

[2] الطيب العماري، **الزوايا و الطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية**، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 15،جامعة بسكرة،، 2014،(ص م 132-140) ص130.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830**، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص318.

[4] محمد عجيلة وأخرون، مرجع سابق، ص370.

من توفير الشروط اللازمة من مبيت ومأكل ومشرب،وهذه المهمة كانت تزداد أهميتها خاصة في فترات القحط والمجاعة حيث كانت الزوايا تنال الرضا والقبول أكثر من قبل السكان في إطار ما يسمى بالبركة، أي أن الزاوية هي الملجأ الوحيد الذي لا تزول منه البركة.[1]

كما لعبت الطرق الصوفية وزواياها دور المؤسسة القضائية والهيكل العدلي في الريف، حيث عملت على فض النزاعات وإنهاء وتقليل الخلافات والمشاكل بين السكان، أفرادا وجماعات وذلك بفضل منزلة شيوخها ومقدميهم ووكلائهم وبذلك تمتع هؤلاء السكان بالاستقرار والأمن النفسي والخلقي حيث اتخذوا من هؤلاء الشيوخ قادة لهم بدلا من الحكام المدنيين وقضاتهم الرسميين الذين لا يرتاحون لسلوكاتهم وأحكامهم[2]، ومن أمثلة الزوايا: زاوية القيطنة بوادي الحمام بمعسكر[3]، وزاوية خنقة سيدي ناجي وزاوية ابن الشريف وضريح سيدي خالد[4].وكذا زاوية عين ماضي وزاوية تماسين وزاوية قمار[5]، ولقد كانت هذه الزوايا تستمد مواردها المالية من أراضي الوقف، التي يتولى المسلمون حرثها والاعتناء بها ويستخدم إنتاج هذه الأرض في تغطية متطلبات الزاوية وفي أحيانا أخرى يمدها السكان من إنتاجهم الفلاحي[6].

---

[1] الطيب العماري، مرجع سابق، ص 131.

[2] الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)**، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008،(غير منشورة)، ص 119.

[3] عدة بن داهة، **النزعة الجهادية للطلبة العلم وحملة القرآن الكريم في منطقة معسكر خلال العهد العثماني**، في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي للمعسكر، 2008،(ص م85-92)، ص86.

[4] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص268.

[5] بن يوسف التلمساني، مرجع سابق، ص 101.

[6] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 266.

3- المجاعات والأوبئة في الريف:

تعرضت الجزائر في أواخر العهد العثماني لفترات من المجاعة والقحط مست غالبية الوطن سواء مدنا وأريافا، وهذه الأخيرة باعتبارها كانت تمثل السواد الأعظم في البلاد فقد تأثرت بهذه المجاعات تأثرا كبيرا.

حيث أنه في عام 1800م حدثت مجاعة بالبلاد اختفت فيها الأقوات من الأسواق، حتى أضطر الداي مصطفى باشا للالتجاء إلى استيراد القمح من موانئ البحر الأسود لتوزيعه على السكان[1]، وتوالت المجاعات فقد كان للشرق الجزائري نصيب منها وذلك في عام 1804م وقعت مجاعة شديدة وأزمة قحط كبيرة في قسنطينة كان سببها ثورة الشريف ابن الأحرش وذلك حسب ما يذكره العنتري"...**نشأت عنها مجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية بموت الباي وتشتيت أهل محلته فإن أهل العرش، قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد. ومن أجل ذلك انعدمت الحراثة وانفقدت حبوب الزرع، بقيام ذلك الهول وعز إخراجها وقل من يأتي بها للأسواق**"[2].

ولقد أدت هذه المجاعة إلى ارتفاع أسعار الحبوب فبيع الصاع الواحد من البر وقتئذ خمسة عشر ريال، والصاع من الشعير بسبعة ريالات ودام القحط والغلاء في الحبوب مدة سنة كاملة[3]، ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع هذه المحاصيل الزراعية هو تعرض الأراضي الزراعية إلى موجة من الجراد عام1722م، والذي تكرر في عامي

---

[1] حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 163.

[2] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح: رابح بونار، (ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1974، ص 33.

[3] محمد الزين، **نظرة عن الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، جامعة غرداية، 2012، (ص م129-135) ص 131.

1815م و1817م فجراد عام 1815م خلف أضرار بالغة، حيث أنه غطى كل حقول سهول متيجة وفحص الجزائر والبليدة والقليعة[1].

كما يعتبر الجفاف عاملا مهما أدى إلى القحط والمجاعة والذي من أسبابه اضطراب التساقط وانقطاع الأمطار في بعض الفترات لمدة تستغرق الموسم الفلاحي كله، وهذا ما حدث في الفترة مابين1778-1784م بالإضافة إلى جفاف عام 1819م الذي أدى إلى نقص كبير في مردود الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى ظاهرة الزلازل التي تعد سببا هاما في انتشار القحط وذلك نظرا لتعطل الأعمال الفلاحية وهجرة السكان وتحول الفلاحين عن الحقول، ومن أشد الهزات الأرضية دمار زلزال عام 1755م، وزلزال الأطلس البليدي عام1825م[2].

وبطبيعة الحال تسببت هذه المجاعات في تدني المستوى المعيشي للسكان وبالتالي تدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض الخطيرة والأوبئة الفتاكة، وكان من هذه الأمراض الكوليرا، التيتانوس، الجدري، السل والطاعون وهذا الأخير الذي كان أكثر فتكا بالسكان وذلك بسبب ظهوره وانتشاره على عدة فترات، حيث ظهر في الفترة ما بين 1786م - 1787م[3]والذي خلف العديد من الضحايا في الريف ويعتبر من أخطر وأعنف الأوبئة التي عرفتها الجزائر نظرا لما خلفه من ضحايا، ووباء عامي1793م-1804م والذي تسبب في

---

[1] سعاد عقاد، مرجع سابق، ص 58.

[2] مرجع نفسه، ص ص 59-60.

[3] عثمان بوحجرة، **الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني1519-1830 مقاربة اجتماعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2014-2015، (غير منشورة)، ص47.

أضرارا جسيمة لسكان الريف حيث انتقلت إليهم العدوى إثر لجوء عدد كبير من سكان المدينة إلى الريف.[1]

واستمر هذا الوباء في الظهور على فترات متقطعة وكان أخر ظهور له عامي1817 م –1822م كما شمل هذا الوباء كل الإيالة حتى وصل إلى مشارف الصحراء مخلفا عددا كبيرا من الوفيات[2]، وكان هذا المرض ينتقل عبر السفن التي كانت ترسو في ميناء الجزائر[3]وتكون قادمة من المشرق مثل: سفن الحجاج وغيرها وفي نفس السياق يذكر الشريف الزهار " **أن وباء 1793م الذي اجتاح الجزائر قدم من بر الترك في مركب مع رجل يدعى ابن سماية**"[4].

بالإضافة إلى مرض الطاعون ظهرت كذلك أمراض أخرى لا تقل خطورة منه وفتكت بأرواح العديد من السكان منها: داء الجدري الذي كان يظهر كل أربع سنوات من ذلك أنه في عام 1804م أودى بحياة ما يزيد عن ألفي شخص ، وزيادة عليه انتشر مرض الملاريا أو ما يعرف بحمى المستنقعات، ومن أهم المناطق التي عانت منه منطقة سهل متيجة وما شابهها[5]، وذلك نتيجة لمناخها الملوث وهذا ما يؤكده حمدان خوجة بقوله:"...**إنني أزور هذا السهل مرة في ربيع كل سنة لأنني أخشى الحمى وحتى في هذه الفترة أخذ معي ماء الكولونيا وغيره مما يقيني شر الهواء الملوث...**[6]

---

[1] سعاد العقاد، مرجع سابق، ص ص61–62.

[2] عائشة غطاس، **الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني**، في مجلة الثقافة، ع 76، وزارة الثقافة الجزائر، 1983، (ص م122–130)، ص126.

[3] سلوان رشيد رمضان، مؤيد حمد المشهداني، **مرجع سابق**، ص 434.

[4] الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 51.

[5] عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 126.

[6] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص49.

ولعل ما زاد في حدة وانتشار هذه الأمراض والأوبئة هو إهمال السلطة الحاكمة للرعاية الصحية الخاصة بالأهالي حيث حرصوا على استقدام أطباء للعناية بهم وبحاشيتهم فقط[1]، ولم يقوموا ببناء المستشفيات حيث تولت الزوايا مهمة إيواء وعلاج المرضى باستخدام النباتات والأعشاب الطبية[2]، ومن أمثلة الأعشاب التي سادت في منطقة الشرق: عصارة شجر الصنوبر والقطران والبصل وزيت الزيتون والعرعار والزعتر والعسل والكمون وعروق الطيب وغيرها وكانت تستعمل في الإغلاء أو النقع[3].

[1] عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 128.

[2] سلوان رشيد رمضان، مؤيد حمد المشهداني، مرجع سابق، ص 433.

[3] عثمان بوحجرة، مرجع سابق، ص68.

خلاصة:

من خلال ما تم تناوله نستنتج ما يلي:

– أن طبيعة الحكم العثماني في الأرياف الجزائرية كان حكما غير مباشر يستند بدرجة كبيرة على الأعراش والقبائل المخزنية، وحتى القبائل المتحالفة معه حيث عملت هذه القبائل على توفير الاستقرار والحماية للنظام العثماني، من القبائل الجبلية والصحراوية كما مكنته من التحكم في جزء كبير من البلاد.

– أن الثورات التي قامت في الريف التي هددت أمن واستقرار النظام العثماني في الجزائر قد باءت بالفشل على الرغم من الخسائر المادية التي ألحقتها بالسلطة الحاكمة، ويرجع ذللك كونها كانت ثورات إقليمية محدودة محصورة في نطاق لا يتعدى الحدود الجغرافية لبايلك معين كما يعتبر الاختلاف في اتجاهات هذه الثورات التي كان منطلقها طرقي صوفي هو السبب في إجهاضها.

– اهتمام السلطة العثمانية بقطاع الفلاحة وما يؤكد ذلك التنظيم الذي طبقوه في تحديد طبيعة ملكية الأراضي الزراعية، وطريقة توزيعها على البايلكات والأساليب التي تساعد على استغلالها بشكل أمثل، كما نخلص أن الإنتاج الفلاحي في الريف كان إنتاجا معاشيا استهلاكيا.

– مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الربط بين المدينة والريف وتوطيد العلاقة بينهما وذلك من خلال تلك الأسواق الدورية والأسبوعية التي كانت تقام في الأرياف.

– تشجيع الإدارة العثمانية للتجارة المحلية له هدفين أساسين ألا وهما إثراء ودعم خزينة الدولة من خلال الضرائب المفروضة على القبائل و كذا تمكنها من إخضاع وجذب بعض القبائل الصحراوية.

– اعتماد سكان الأرياف على صناعات تقليدية محضة لتلبية متطلبات حياتهم اليومية أي أن الصناعة القائمة في الريف هي صناعة معاشية بالدرجة الأولى.

– تمتع الريف بتركيبة سكانية متجانسة مترابطة يحكمها مبدأ العصبية والعرق.

– عملت الزوايا على الحفاظ على تعاليم الدين الإسلامي من خلال الحلقات التوعوية الدينية وحلقات الذكر و الأوراد و كانت عبارة عن حلقة وصل بين طبقة الفقراء و الأغنياء من خلال توزيعها للمساعدات و الإعانات المختلفة، كما ساعدت الزوايا على تحقيق الوحدة والترابط في المجتمع حيث أنها ضمت الشرائح الاجتماعية المختلفة و بذلك أزالت الفوارق الاجتماعية.

الفصل الثاني: الريف الجزائري في فترة الحكم العسكري1830م-1870م.

1- الأوضاع السياسية والعسكرية.

2-الأوضاع الإقتصادية.

3-الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

تمهيد

منذ أن وطئت جحافل الغزو الاستعماري الفرنسي أرض الجزائر عام 1830م، وهي في سعي دائم لتثبيت دعائم وجودها في هذه البلاد منتهجة مختلف السياسات والأساليب المجحفة، مركزة في ذلك على القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري ألا وهي الريف وهذه الأساليب كانت المتسبب الرئيسي في الحالة التي آل إليها الريف الجزائري من تخلف وفقر ومعاناة على جميع الأصعدة.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: كيف كانت أوضاع الريف الجزائري في فترة الحكم العسكري الفرنسي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والثقافية السائدة في الريف الجزائري في الفترة من 1830م إلى1870م.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية:

اعتمدت سلطات الإحتلال الفرنسي في الريف الجزائري على منظومة سياسية وإدارية محكمة تمكنت بفضلها من تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في السيطرة على البلاد وفرض وجودها، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراسة النظام الإداري المتبع في الريف وسياسة الإستيطان وردود الفعل حول هذه السياسات.

1-النظام الاداري:

منذ أن احتل الفرنسيون الجزائر في 5 جويلية 1830م وإلى عام 1870م اتبعت الحكومة الفرنسية نظاما عسكريا في تسييرها حيث تقرر تكليف الحكام العسكريين بتسيير شؤونها[1]، وقد أنشأ الجنرال **دي برمون**[2] في اليوم الموالي من الإحتلال لجنة الحكومة لتنظيم الشؤون الجزائرية تتلخص مهمتها في النظر في حاجات وإمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وإلغائها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية وموظفين فرنسيين لممارسة الوظائف المدنية، ولقد كانت هذه اللجنة تهدف إلى جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للإستفادة منها في الإدارة الجديدة وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[3] .

---

[1] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص99.

[2] ولد عام1773م بمدينة ماين التحق بالمدرسة العسكرية شارك في حروب نابليون تولى قيادة الحملة على الجزائر عام 1830م و في أوت من نفس العام تم عزله ليعود الى فرنسا توفي عام 1846م . انظر: عبد القادر سلاماني، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة1832-1847**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران2008-2009، (غير منشورة) ص 02.

[3] أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ط3، (ش، و ن، ت)، الجزائر، 1982، ص ص57-58.

وفي يوم 16 أكتوبر 1830م قرّر القائد الجديد للقوات الفرنسية الجنرال كلوزيل[1] إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى ولكنها تكون متخصصة في مجالات محددة هي العدالة والداخلية والمالية وهذا التغيير لم يأت بنتيجة وذلك نظرا للفوضى التي كانت تعيشها فرنسا[2]، لكن نتيجة للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر دعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي في سبتمبر 1831م يفصل المسائل العسكرية والأمنية عن المسائل المدنية والذي جاء على النحو التالي: المسؤول الإداري و المالي المدني، مسؤول وحدات الاحتلال في أفريقيا، مسؤول الإدارة ونائبه المسؤول الإداري و المالي المدني، وبعد مرور ثلاث سنوات من تعسف القادة العسكريين وخدمة مصالحهم الذاتية على حساب الجزائريين عزل المدنيون الفرنسيون ولم يسمح لهم بالتدخل في شؤون الإدارة الجزائرية هذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى إرسال **اللجنة الإفريقية**[3] للتحقيق والبحث في هذه الأوضاع[4]

قامت هذه اللجنة بتحقيق ميداني في الفترة ما بين 2سبتمبر 1833م إلى 25أكتوبر 1833م، وقدمت تقريرها للحكومة الفرنسية أوصت فيه بالاحتفاظ بالجزائر لذلك وسّعت الحكومة الفرنسية المناقشات بتشكيل لجنة ثانية للنظر في المقترح وأكدت كذلك على

---

[1] ولد في عام 1772م بمدينة أرياج الفرنسية تولى عدة مناصب في السفارات الفرنسية كملحق عسكري وفي 7أوت 1830م عين على رأس القوات الفرنسية في الجزائر ثم في عام 1835م و 1837م ثم أعيد في 12 جانفي1838م توفي في 21أفريل 1843م. أنظر: عبد القادر سلاماني، مرجع سابق،ـص 42.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص120.

[3] هي لجنة تحقيق أرسلتها الحكومة الفرنسية لتعاين أوضاع الجزائر و تقدم تقريرا يتضمن اقتراحات حول مستقبل البلاد وافق عليها الملك لويس فليب وسميت اللجنة الافريقية في 7 جويلية 1833م. أنظر: أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر** ..، مرجع سابق، ص97.

[4] عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، دار دزاير انفو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص69.

ضرورة بسط الحكومة الفرنسية سيادتها على القطر الجزائري بأكمله و العمل على استغلال البلاد[1].

كما قدمت اللجنة الثانية للحكومة الفرنسية تقريرها في10 مارس1834م والذي اشتمل على اقتراحات التالية:[2]

- خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية
- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي .
- إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر ووهران وعنابة وتخصيص ميزانية للجزائر.
- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى واحد وعشرون ألف جندي.

وفي 22 جويلية 1834م صدر المرسوم الملكي بتوصية من اللجنة الإفريقية والذي ألحق الجزائر بفرنسا وأعطى إدارتها للحاكم عام جديد، الذي كان مسؤولا عن الحكومة وعن الأمور المدنية والعسكرية في الجزائر[3]، وكان الحاكم العام يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب يساعده في عملة معتمد مدني، ونائب عام، ومدير مالي وعدد آخر من ضباط سامين يتشكل منهم جميعا مجلس إدارة وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات وكل ولاية إلى دوائر وبلديات، ونستخلص مما سبق أن الجزائر أصبحت تحكم بطريقة عسكرية وهي خاضعة لوزارة الحربية الفرنسية.[4]

والسؤال المطروح كيف ستتمكن هذه السلطة الإستعمارية الدخيلة من تسيير شؤون شعب غريب عنها؟

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص100.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص122.

[3] أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، مرجع سابق، ص63.

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج، 1 دار المعرفة للنشر والتوزيع،(د، س، ن)، الجزائر، ص140.

لعل أبرز مشكل واجه الإدارة الفرنسية هو مشكل إدارة الأهالي وكيفية التعامل معهم و في هذا الإطار عمدت إلى إيجاد وسيلة للتواصل مع الأهالي وكذا تسيير شؤونهم والتي تمثلت في المكاتب العربية، وهذه الأخيرة هي عبارة عن هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادي في فض المشاكل اليومية الكثيرة، وسرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدة لإدارة البلاد.[1]

كما عَرَّفَ الرائد أوجين دوماس المكتب العربي بأنه" المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، و كذلك تهيئة السبل لاستيطاننا ولتجارتنا عن طريق استتباب الأمن العام و زيادة الرخاء لدى الأهالي."[2]

أما فرديناند هيقونيت فقد اعتبر بأن المكتب العربي"هو.. حلقة بين الجيش الأوروبي الذي استوطن بالتراب الجزائري منذ عام 1830م والجيش الأهلي الذي يسكن البلاد إلى غاية الآن.. "[3]

كان أول من أحدث هذا المكتب العربي هو الحاكم العام **دوق دوروفيغو**[4] عام 1833م عندما أنشأ فرعا في مكتبه أطلق عليه اسم "المكتب العربي"، الذي أصبح يعرف فيما بعد بمصلحة الشؤون العربية والتي أسندت إدارتها إلى النقيب **لامورسير**[5]1833م-

---

[1] أندري برينيان وآخرون، مرجع سابق، ص323.

[2] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 177.

[3] frères -, Michel levy**souvenir d'un chef de bureau arabe**Ferdinand hugonnet, libraires,paris 1858, p p5-6.

[4] ولد في 26 افريل 1774م اشترك في معارك النمسا بولونيا اسبانيا بروسيا و في عام 1810م و1831م شارك في معارك بالجزائر و عاد الى فرنسا في 1833م التي توفي فيها في نفس العام. انظر: عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 2.

[5] ولد في 5 فيفري1806م بنانت شارك في معركة موازيه في 12ماي1840م ثم صار وزيرا للحربية في 1848م، توفي في 11 سبتمبر1865م بروزال. انظر: مرجع نفسه، ص41.

1834م لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية،[1] ونظرا لعدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين حاول بعضهم إعادة إحياء الوظيفة التركية القديمة أغا العرب أي الخليفة.[2]

وهذه الأخيرة كان قد تم العمل بها منذ عهد الجنرال دي بورمون حيث تولى هذا المنصب **حمدان بن عبد الرحمان أمين السكة**[3] غير أنه فشل في مهمته كوسيط بين السلطة الفرنسية والقبائل الريفية لكونه حضريا ولا يعرف شيئا عن طبائع الريف، و لما تولى الجنرال برتيزين منصب حاكم عام وقع اختياره على الحاج محي الدين مبارك القليعي الذي كان من عائلة مرابطية بالقليعة غير أن الحاج مبارك قدّم استقالته من هذا المنصب بعد اعتقال عائلته من طرف الدوق دوروفيغو، وفي عام 1837م تم إعادة تأسيس مديرية الشؤون العربية و تولى إدارتها الضابط **بيليسي**[4] إلى غاية عام 1839م[5].

---

[1] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر1830-1925**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص70 .

[2] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، (غير منشورة) ص128.

[3] هو **حمدان بن عبد الرحمان**، أمين السكة من أقدم العائلات بالجزائر التي تعود إلى القرن السادس قدم جده الأول الحاج السعيد من بغداد ويعتبر والده من أكبر الصناع يملك عدة مصانع بباب الواد. أنظر: فاطمة حباش، **المكاتب العربية و دورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري(1844-1870)، تيارت، سعيدة ، جيرفيل، البيض، أنموذجا**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران،2013-2014، (غير منشورة)، ص48.

[4] 1794 -1864م دخل مدرسة قيادة الأركان في1819م شارك في حملات اسبانيا في عام 1823م والجزائر التي عاد إليها في 1841م كمقدم و تقلد في 1843م مهام نائب قيادة أركان الجيش ثم قائدا للأركان. أنظر: عبد القادر سلاماني ، مرجع سابق، ص128.

[5] فاطمة حباش، مرجع سابق، ص ص48-54.

وبعد سقوط مدينة قسنطينة في 13اكتوبر1837م وجدت الإدارة الفرنسية نفسها مرة أخرى في مشكل كيفية إدارة وتسيير الأهالي وحل هذا المشكل من قبل الجنرال **فالي**[1] الذي أبقى على شكل الإدارة التركية في تسيير شؤون الأهالي، حيث أسند القيادة إلى ضباط فرنسيين يخضع لأوامرهم ضباط وشيوخ من الأهالي.[2]

بتولي الجنرال **بيجو**[3] منصب حاكم عام للجزائر في عام1841م أعيد تأسيس مديرية شؤون الأهالي في16أوت1841م وأصبح مديرها يمارس سلطة على القياد والشيوخ والحكام.[4]

وبمقتضى المرسوم الوزاري المؤرخ في 1فيفري 1844م استحدث بيجو المكاتب العربية كهيئة محلية حيث كان الهدف منها هو تطبيق مراقبة صارمة للمناطق التي أخضعها جيش إفريقيا كما عملت إدارة الاحتلال على تعميمها تدريجيا لفرض سيطرتها على البلاد، وأشركت هذه الأخيرة رؤساء القبائل سواء بمحض إرادتهم أو مجبرين في إدارة الأراضي وشؤون سكانها.[5]

كانت المكاتب العربية في كل مقاطعة تتشكل من مدير، ضابط مسؤول عن الصحة، ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية، مترجمان، ضابط صف، خوجة أي كاتب عربي، وكيل الضياف، حاجبان أي شاوش، وحسب القرار المؤرخ بتاريخ الفاتح من فيفري

---

[1] ولد في1773 م بمنطقة بيرين شاتو انخرط في الجيش ضمن سلك المدفعية خلال حروب الثورة والإمبراطورية تحصل على رتبة ملازم أول عام 1793 م ثم نقيب في1795م وصل إلى الجزائر في1831م تولى قيادة وهران من أفريل إلى جويلية 1835م وعلى عنابة من 1835-1837م. أنظر: مرجع نفسه، ص50.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص71.

[3] ولد في 15 ديسمبر في 1775 م، التحق بالجيش الفرنسي في ماي1804م حارب في اسبانيا برتبة عميد وشارك في معارك بالجزائر وعين جنرال في أوت 1836م وحاكما عاما من 1841-1847م توفي في عام 1849م. أنظر: عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص41.

[4] فاطمة حباش، مرجع سابق، ص55.

[5] عثمان زقب، مرجع سابق، ص129.

عام 1844م فإنه تم تحديد المهمة الرئيسية لمدير المكتب العربي والتي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين.[1]

وكانت المكاتب العربية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها تثبيت سلطة الاحتلال وإخضاع السكان لها ومراقبة تحركات القبائل خاصة العناصر المشبوهة بإحصائها و الحصول على معلومات كافية عنها، ومراقبة نشاط الزوايا و الطرق الصوفية وشيوخها وتقديم الدعم اللازم للقادة العسكريين والحرص على تنفيذ الأوامر بما يخدم توجهات الاحتلال المختلفة[2]، استخلاص الضرائب، العمل على الحد والتقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة والعمل على إحلال الأمن والاستقرار وذلك لخدمة مشاريع الاستعمارية ولاسيما الميدان التجاري، كما كانت تقوم بمهمة فض النزاعات والقضاء.[3]

2- سياسة مصادرة الأراضي و تشجيع حركة الاستيطان:

أ- سياسة مصادرة الأراضي:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م عملت على تشجيع حركة الاستيطان و التعمير وهذه الأخيرة التي لا تحقق إلا في إطار المصادرة والاستيلاء على الأراضي وذلك لما لها من أهمية بالغة في ترابط بنى المجتمع الجزائري، ولإعطاء الصبغة القانونية لعملية المصادرة عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار جملة من القوانين والمراسيم والتي كان من أهمها:

- **قانون 8سبتمبر1830م:** بموجب هذا القانون استولت الإدارة الإستعمارية على أملاك الأوقاف والحبوس كما صادرت أملاك البايلك وكذا أملاك المهاجرين بحيث أصبحت تابعة

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص130.
[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص131.
[3] صالح فركوس، مرجع سابق، ص73.

للدولة،[1]وانطلاقا من هذا القانون نجد بأن سلطات الإحتلال قد نقضت معاهدة5جويلية 1830م والتي كان من بنودها"...**الدين المحمدي يعبد كما سبق ويبقى على ما هو عليه وحرية أهل البلاد في دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم...**"[2].

- **مرسوم 22جويلية1834م:** ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك بناءًا على توصيات اللجنة الإفريقية، وقد كان هذا التاريخ بداية تحول هام للسياسة الفرنسية في الجزائر من وجهتين القانونية والتاريخية لأنه أرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر،[3] كما عين هذا المرسوم الأراضي التي ستطبق فيها النصوص التشريعية لاسيما تلك المتعلقة بانتزاع الملكية والتي ستجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملا قانونيا، وبناءًا على هذا المرسوم أعلنت أن جميع المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية تعود ملكيتها للوطن الأم[4].

- **قانون1أكتوبر1844م:** أقر هذا القانون ملكية وشرعية ما تمّلكه الكولون نتيجة انتزاع أراضي القبائل والعشائر، ونتيجة ترسيخ ملكية الأوروبيين بغرض تحقيق الاستيطان تم إبعاد أكثر من ألفي عائلة في متيجة واقتطعت ثلاثون ألف هكتار و وضعت في خدمة الإستيطان[5]، في حين يتمركز الفلاحون على سبعة وعشرون ألف وست مئة و ستة وثلاثون هكتار في متيجة وبين وادي يسر وبودواو[6]، وفيما يتعلق بأملاك الحبوس ادعت أن

---

[1] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر2010، ص ص13-15.

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص23.

[3] عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962**، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،(د، س، ن)، ص ص305-306.

[4] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص23.

[5] محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات1830-1962**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص157.

[6] جيلالي صاري، مرجع سابق، ص20.

الإجراءات المتكررة قد أفقدتها نفعها البدائي وهي تشكل عقبة في وجه التطور وقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع وبعبارة أخرى فقد ألغى هذا القانون ملكية الحبوس[1].

- **قانون 21جويلية 1846:** أقر هذا القانون بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق حول عقود الملكية العقارية الريفية، بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية وكل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية فإنها تتحول إلى ملكية الدولة[2]، كما سمح هذا القانون بإمكانية الإستيلاء على الأراضي غير المستغلة(البور) وكذا أرض العرش في حال ثبوت مشاركتهم في المقاومة[3]، وبموجب هذا القانون تم انتزاع حوالي مئة وثمانية وستون ألف هكتار عاد منها خمس وتسعون ألف هكتار لقطاع الدولة وسبعة وثلاثون ألف هكتار لصالح المعمرين[4].

- **قانون16جوان 1851م:** ويتعلق هذا القانون بالملكية في الجزائر ويؤكد أنها حق مصون للجميع بدون تمييز بين الملاّك من الأهالي والملاّك الفرنسيين وغيرهم، كما نص على أن حقوق الملكية وحقوق التمتع بها تعود للأفراد والعشائر وبطون العشائر[5]، كما أنه وبمقتضى هذا القانون تم ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة والتي قدرت بـ مأتي ألف هكتار كما أن ستين ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة.[6]

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص ص23-24.

[2] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول الملكية...**، مرجع سابق، ص317.

[3] بن يوسف التلمساني، **التوسع الفرنسي في الجزائر1830-1870**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005،(غير منشورة) ص349.

[4] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول الملكية...**، مرجع سابق، ص318.

[5] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص14.

[6] عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول الملكية...**، مرجع سابق، ص329.

- **القرار المشيخي سيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863م:** صدر القرار في عهد الإمبراطورية الثانية التي كانت بزعامة **نابليون الثالث**[1]، هذا الأخير الذي قام بزيارة للجزائر في سبتمبر من عام 1860م واطلع فيها على أحوال الجزائريين وتذمرهم من تطبيق قوانين مصادرة الأراضي وأثناء هذه الزيارة ذكرهم بأن واجب الفرنسيين هو إدخال الحضارة والارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية،[2]وهذا ما يظهر في الرسالة التي بعثها إلى الجنرال بيليسي والي الجزائر في 6فيفري 1863م قائلا"...**ولو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم وأن سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الأراضي وأننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض القواعد القديمة والواهية أساسها كبير الترك، إن ذلك محال أو كان قصد الدولة إنجاز هذا الأمر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم وتشردهم في الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية...**"[3] وفي إطار إدخال هذه الحضارة الفرنسية وترقية المجتمع الجزائري أصدر مجلس الشيوخ قرار22أفريل 1863م والذي نصت مادته الأولى على تنظيم الملكية الريفية حيث سمحت للقبائل أن تمتلك الأراضي التي كانت تتمتع بها بطريقة دائمة وتقليدية، أما مواده اللاحقة فقد نصت على ترسيم حدود هذه الأراضي وتقسيمه بعد ذلك بين الدواوير وتحويلها إلى ملكيات فردية،[4]وتم بوجب هذا القرار تحويل ما يقارب ثمان مئة ألف هكتار من الأراضي العرشية إلى ملكية خاصة.[5] **(الملحق02)**

---

[1] هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد في باريس في افريل 1808م ابن شقيق الإمبراطور نابليون الأول تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري عام 1815م نفي عام1836م إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.أنظر: بن يوسف **التلمساني، التوسع الفرنسي**....مرجع سابق، ص353.

[2]عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص25.

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، 161.

[4] Ernest Mercier, **La question indigèneen Algérie au commencement du XX^e siècle**, August challamel éditeur, paris, 1901,p p52-53.

[5]عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص25.

وانطلاقا من هذا القرار أصبح كل دوار يعرف حدوده ومثال على ذلك: مائتين وأربعة وثمانون قبيلة محاذية للمراكز الاستعمارية أو الغابات عرفت حدودها منها دائرة معسكر،قبيلة أولاد إبراهيم، أولاد عوف، أولاد خالد وعويسات، وأولاد منصور وأولاد فارس...إلخ.[1]

أما بالنسبة لمهمة الإشراف على مسح الأراضي وتطبيق قرارات السيناتوس كونسيلت فقد أسندت للمكاتب العربية حيث حدد هذا القرار ثلاث عمليات رئيسية هي: تحديد أراضي القبائل، توزيع الأراضي المحددة على الدواوير، إدخال نظام الملكية الفردية داخل كل ملكية دوار أي قسّم الأراضي إلى خمسة أنواع: أراضي ملك (عائلية)، أراضي عرش (خاضعة للقبيلة)، أراضي بلدية، أملاك عمومية، أملاك دولة وتم حصر القبائل في دواوير محددة لكل منها ملكيتها الفردية.[2]

ب- سياسة الإستيطان:

إن إتباع سياسة المصادرة وتجريد الفلاحين من أراضيهم كان الهدف الأساسي منها هو تشجيع الاستيطان والتعمير، حيث أنه منذ أن وقع الاحتلال في 5جويليةعام 1830م والذي أخذ طابع الإسكان وليس مجرد استعمار استغلال انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر،[3]حيث اعتبرت الهجرة الاستيطانية من دعائم ترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر وكانت بداية الاستيطان عن طريق جنود الحملة حيث اغتصب كلوزيل ألف هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش وأعطاها لجنوده، لتتوالى مختلف الجنسيات الأوروبية، وتعود أول محاولة للاستيطان إلى عام 1832م حيث وصل أربع مئة سويسري

[1]عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول الملكية**..، مرجع سابق، ص341.

[2]محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين1881-1914**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص ص127-128.

[3]هاشمي الطيب، **التوجه الجديد للسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014،(غير منشورة) ص135.

وألماني ووزعت عليهم قطع من الأراضي قدرت مساحتها بثلاث مئة وعشرون هكتار ليأتي من بعدهم الفرنسيون والإسبان.[1]

ويعتبر الجنرال كلوزيل من أكبر مشجعي ودعاة حركة الإستيطان وذلك لحثه الأوروبيين وتشجيعهم على ذلك في خطابه الذي ألقاه في عام1835م قائلا"**لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة،**"[2]حيث قام كلوزيل بإسكان عائلات فلاحية فرنسية كما أنه أول من أنشأ ضيعة نموذجية عام1830م واستفادت من ألف هكتار من الأراضي الزراعية وأنشأ مركز بوفاريك الإستيطاني عام1835م وفي نفس العام منحت مساحات أرضية تقدر بأربعة آلاف هكتار لمستوطن من بولندا.[3]

لقد استمرت سياسة التعمير والتوطين حيث زادت حدتها مع الجنرال بيجو الذي اعتمد في حكمه للجزائر على السيف والمحراث(السيف على رقاب العرب و المحراث بيد المحتل) وذلك بإشراك القوات العسكرية في حركة الاستيطان وإنشاء القرى الجديدة،[4] حيث أقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية وأصدر عام 1841م قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوربيون وأقر في 1845م أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر وبموجبه استولت على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد،[5] كما أنه

---

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى1962**، ج2، دار المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، (د، س، ن)ص243.

[2] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص80.

[3] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول الملكية...**، مرجع سابق، ص ص108-109.

[4] سلوان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمود حمد المشهداني، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر1830-1871**، في مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 20، ع4، 2013،(ص م 285-327) ص292.

[5] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص8.

أنجز في مابين عام1842م-1845م خمسة وثلاثون ألف مركز تعمير وسبعة وعشرون قرية استيطانية في الساحل ومتيجة وحدها،[1]وارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين في فترة حكم الجنرال بيجو إلى ستة وأربعون ألف ومئة وثمانون مهاجر.[2]

وعند رحيل بيجو من الجزائر في سبتمبر عام 1847م كان مجموع المستوطنين الأوروبيين بالجزائر حوالي مئة وتسعون ألف وأربع مئة مستوطن أوروبي بينهم أكثر من خمسة عشر ألف شخص في المستوطنات الريفية الداخلية وحوالي خمسون ألف فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا.[3]

كما اهتمت الجمهورية الثانية (1848م-1851م) بأمر التهجير والتعمير حيث رسمت خطة لنقل مئتي ألف مستوطن إلى الجزائر واعتمدت مبلغ خمسين مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من عمليات الهجرة،[4] وذلك أملا في إسكات أصوات العمال الاشتراكيين الساخطين عليها بعد فشل الحكومة في إيجاد عمل لهم وهجرت من باريس حوالي خمسة عشر ألف شخص من ضمن عشرين ألف مهاجر، و وطنتهم في اثنان وأربعون قرية استيطانية منها اثنى عشر في منطقة الجزائر وتسعة في منطقة وهران،[5] لكن خطة تهجير العمال إلى الجزائر باءت بالفشل وذلك للأسباب التالية: صعوبة نقل أعداد من العمال الفرنسيين من فرنسا إلى الريف الجزائري، الإختلاف الحاصل بين طبيعة المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري وبالتالي صعوبة تأقلم هؤلاء العمال مع الواقع الإجتماعي الريفي وكذا عجز الحكومة الفرنسية على توفير وسائل المعيشة والتوطين لهذا العدد الكبير من العمال، ونتيجة

---

[1] عثمان فكار، **الإستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيوتاريخية** ، في مجلة جامعة دمشق، مج29، ع3+4، 2013،(ص م 587-610) ص ص590-591.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية..**، مرجع سابق، ص10.

[3] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص28.

[4] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 138.

[5] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية...**، مرجع سابق، ص13.

لهذه الأسباب تناقص عدد العمال المهاجرين الذين كان عددهم ثمانون ألف مهاجر إلا أنه لم يستقر منهم في الجزائر سوى خمسة عشر ألف مستوطن.[1]

وبعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث أوائل عام 1851م، وهذه الأخيرة بدورها أولت أهمية لسياسة الإستيطان خاصة في عهد الحاكم العام الجنرال راندون الذي بنى حوالي ستة وخمسون قرية استيطانية في الفترة مابين 1853م-1859م، وانتهج أسلوب مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش وتحصل على واحد وستون ألف وثلاث مئة وثلاثة وستون هكتارا ما بين عامي 1851م-1861م.[2]

وفي 26أفريل 1851م صدر قانون لتنظيم تملّك الأراضي للمستوطنين ولكن بشرط أن تشارك الحكومة في استصلاحها ولا تثبت ملكيتها إلا بعد ثلاث سنوات من استقرارهم فيها، تتراوح القطع التي منحت للمستوطنين في ظل هذا القانون من عشرون إلى مئة وخمسون هكتار،[3] وبقي هذا القانون معمولا به إلى غاية عام1861م حيث منحت الحكومة الحرية للشركات الرأسمالية للاستيطان في الجزائر، حيث حصلت واحد وخمسين شركة رأسمالية متوسطة على خمسين ألف هكتار خلال عشر سنوات وحصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي مئتين وخمسة وعشرون ألف هكتار وارتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى مئة وتسعة وثمانون ألف شخص[4]، حيث حصلت شركة جنيف السويسرية على حوالي

[1] عبد الملك خلف التميمي، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 20.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية...**،مرجع سابق،ص15.

[3] صلاح العقاد، مرجع سابق،ص 139.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية...**، مرجع سابق، ص 16.

عشرين هكتار بسطيف وحاولت خلق عشرة مناطق من ألفين هكتار لكل وحدة، وهجّرت إليها ألفي وتسع مئة وستة وخمسين أوروبي عام1858م[1].

وفي عام 1865م تمكنت شركة الهبرة والمقطع من الحصول على خمسة وعشرين هكتار، وخلال عامي 1862م -1863م تنازلت إدارة الاحتلال عن مئة وستون ألف هكتار من الأراضي الغابية لثلاثين مؤسسة، ومن خلال النظر لكل هذه القوانين والإمدادات نقول بأن فترة 1830م-1870م كانت غنية بالتجارب الاستيطانية إذ تميزت بتدفق الكثير من المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين للجزائر.[2] مثل ماهو موضح في الجدول التالي:الجدول (01)

تزايد عدد المستوطنين في الفترة ما بين 1833م-1870م

السنــة	عدد الكولون	من أصل فرنسي	بقيةالأوروبيين
1833	**8000**	ـــــ	ـــــ
1840	**28700**	**13.000**	**15.700**
1ينايـر1847	**109.380**	**47.274**	**62.106**
1851	**131.000**	**66.000**	**65.000**
1857	**181.000**	**107.000**	**74.000**
1870	**250.000**	**130.000**	**120.000**

عن: بشير بلاح، مرجع سابق، ص 156.

نلاحظ من الجدول أنه من الفترة 1833م-1840م ارتفع عدد المستوطنين وذلك لتشجيع الجنرال كلوزيل للهجرة أما الفترة من 1847م-1851م تراجع فيها عدد المستوطنين وخاصة الفرنسيين ويمكن إرجاع سبب هذا الإنخفاض إلى المشاكل والصعوبات التي كانت

[1] جيلالي صاري، مرجع سابق، ص 32.

[2] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول الملكية...**، مرجع سابق، ص119.

تواجه الجمهورية الثانية هذه التحديات حسب رأي أجرون تتمثل في مطالبة مستوطني الجزائر بإنهاء الحكم العسكري وتحقيق الدمج، بالإضافة إلى مطالبتهم بحق إدارة الجزائر بأنفسهم[1]، وعادت نسبة المستوطنين للإرتفاع مابين 1857م-1870م في ظل حكم الإمبراطورية الثانية التي استتب فيها الأمر مرة أخرى للعسكريين والتي أولت بدورها سياسة التعمير والهجرة أهمية كبيرة.

ولقد أدت هذه السياسة إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان، حيث أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم إلا بصفتهم عمالا أجراء لدى الكولون.

3- المقاومات الشعبية:

منذ أن وضعت الجيوش الفرنسية رحالها في أرض الجزائر هب شعبها الرافض للسيطرة الأجنبية للدفاع عن أرضه، وذلك بتبنيه مقاومات شعبية كان منطلقها من الأرياف، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذا الفصل مستعرضين نماذج من هذه المقاومات.

[1] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، دار عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص 46.

أ- المقاومة في سهل متيجة:

- ثورة الحاج محمد بن زعموم:

تولى ابن زعموم قيادة قبيلة فليسة في مواجهة الاحتلال الفرنسي وعمل على منع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة، فانضمت إليه قوات العرب في المنطقة حيث عرض عليهم مشروع الدفاع عن حريتهم ووجودهم ودينهم مع الاعتراف بالسلطة الفرنسية في الجزائر، وذلك في مقابل معاهدة رسمية بين الطرفين مقابل الحصار، لكن الفرنسيين اعتمدوا على قواتهم في فك الحصار ومحاولة التوسع خارج مدينة الجزائر بدلا من إبرام المعاهدة حيث قرر دي بورمون الخروج نحو البليدة في 23جويلية 1830م على رأس جيش من ألفي جندي مشاة ومئات من الخيالة والمدفعين[1].

وعلمت قيادات الريف بخروج دي بورمون نحو البليدة لهذا عقدت اجتماعا لها في البرج البحري في نفس اليوم الذي خرجت فيه القوات الفرنسية، وهذا الاجتماع حضره قادة ورؤساء الأوطان والقبائل في المنطقة والذي تقرر فيه إعلان الجهاد والحرب ضد العدو، كما نتج عنه ارتفاع الروح المعنوية وعودة الأمل بالتحرير وتنفيذا لقرارات الاجتماع المذكور هاجمت القوات الريفية جيش دي بورمون أثناء عودته الفاشلة من البليدة وألحقت به هزائم كبيرة[2].

وفي نوفمبر 1830م هاجم ابن زعموم مدينة البليدة واقتحمها وأباد الحامية الفرنسية المرابطة بها، وتدعمت قوات هذا الأخير بانضمام الحاج سيدي السعدي إليه حيث قام بقيادة قوات المجاهدين في صيف 1831م وشن هجومات ناجحة على المراكز الأمامية للفرنسيين

[1] بسام العسلي، **المقاومة الجزائرية الإستعمار الفرنسي 1830-1838**، ج3، ط3، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر،1986، ص ص99-100.

[2] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900**،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص 119-120.

بوادي الحروش حيث تمكن من إضرام النيران بالمزرعة النموذجية التي أنشأها كلوزيل[1]، وعندما ازدادت الأعمال القتالية وأصبحت تهدد العاصمة الجزائر عندئذ قرر الجنرال بيرتيزين الخروج إليهم بنفسه على رأس قوة مكونة من ثلاثة ألاف جندي فتراجعوا قليلا، ولكن في اليوم الموالي هاجمت قوات ابن زعموم المتجمعة في بوفاريك المزرعة النموذجية من جديد إلى أن خرج بيرتيزن لمحاربتها مرة أخرى.[2]

- **ثورة الأغا محي الدين ابن مبارك:**

ونظرا لاشتداد وطئت المقاومة في المتيجة والوضع السيئ الذي أل إليه الجيش الفرنسي اضطر الفرنسيون بقيادة بيرتيزين إلى الاستعانة بخدمات أحد أعيان مدينة القليعة وهو الحاج محي الدين الصغير بن مبارك، نظرا لما يتمتع به من مكانة دينية وسمعة طيبة في منطقة متيجة وذلك للتوسط بينهم وبين المقاومين، حيث قام بيرتيزين بتعيين الحاج محي الدين أغا العرب وأبرم اتفاق بين الطرفين يقضي بعدم قيام الفرنسيين بأية محاولة لمد نفوذهم خارج منطقة الساحل التي يحتلونها مقابل تزويدهم بمواد التموين والعلف والأشياء الأخرى التي هم في حاجة إليها[3].

وعلى إثر هذا الاتفاق هدأت الأوضاع في متيجة إلى غاية مجيء القائد الجديد لجيش الاحتلال الدوق دوروفيغو الذي نقض هذا الاتفاق بإبادته لقبيلة العوفية قرب الحروش شرق العاصمة في 7أفريل 1832م بجميع أفرادها والذين قدر عددهم ب إثنا عشر ألف شخص[4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص21.

[2] أبوقاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900**، مرجع سابق، ص 121.

[3] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 108.

[4] بشير كاشه الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص28.

نلاحظ من تصرف الدوق روفيغو أنه وضع الأغا محي الدين في موقف محرج بين القيادات الشعبية وسكان المنطقة حيث أنه كان يمثل الوسيلة التي توفر الأمان للسكان، أما ما حدث بقبيلة العوفية فهو مناقض لهذه المهمة التي أوكلت له.

وعلى إثر هذه المذبحة الرهيبة أعلن محي الدين الثورة والجهاد على الفرنسيين وتم في سبتمبر1832م عقد اجتماع توحدت فيه القوات الثلاث ابن زعموم وسيدي علي السعدي ومحي الدين وخرجوا لملاقاة القوات الفرنسية وكادوا يلحقون بها هزيمة كبيرة لولا الدعم الذي وصلها واستمر محي الدين في مقاومته إلى أن انضم للأمير عبد القادر.[1]

- ثورة الحاج علي السعدي:

هو حفيد سيدي السعدي دفين مدينة الجزائر عام1710م وكانت زاويتهم في جهة ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي اليوم، وكانت عائلته من أكبر العائلات الدينية ثراء، خرج من مدينة الجزائر إثر دخول الفرنسيين إليها ومنذ عودته عمل على الحث والتجنيد في سهل متيجة على الجهاد والمقاومة، وقد أيد ودعم ابن زعموم في مقاومته بالبليدة، وبفضل تأثيره الديني تمكن من دفع سكان متيجة لمهاجمة الفرنسيين في كل من البليدة والقليعة وبوفاريك كما خاض معركة كبيرة ضد القوات الفرنسية في الثاني من أكتوبر 1832م وانضم فيما بعد إلى مقاومة الأمير عبد القادر[2].

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م-1962**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2002،ص 153.

[2] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900**.، مرجع سابق، ص ص 125-127.

ب-المقاومة في إقليم التيطري:

- ثورة محمد بن عيسى البركاني[1]:

اجتمع سكان شرشال حول الزعامات القبلية والدينية لمقاومة الاحتلال الفرنسي واتفقوا بالإجماع على تعيين الشيخ محمد البركاني قائدا للمقاومة في هذه المنطقة، بقي في هذا المنصب مدة ثلاث سنوات إلى أن التحق بالأمير عبد القادر بواسطة صديقه محي الدين بن مبارك، وكانت له علاقات جد وطيدة مع زعماء المقاومة في المتيجة وواصل المقاومة مع الأمير عبد القادر وكان عضده الأيمن حين ولاه خلافة المدية منذ 1837م وقد أستشهد البركاني مجاهدا في معركة الزمالة1843م[2].

- ثورة أحمد بومرزاق:

بعد فشل كلوزيل في حملته ضد المدية عام 1830م وخلعه للباي مصطفى بومرزاق وتعيينه لمصطفى بن عمار لقمع اضطرابات الإقليم الثائر وإخضاعه لسلطة الفرنسيين، توهم الفرنسيون أن إلقائهم القبض على الباي مصطفى ونفيه إلى الإسكندرية هو نهاية المقاومة في المدية فإن ما حدث كان عكس ذلك حيث بقي ابنه سي أحمد الذي قاد الثائرين ضد الباي الجديد واحتل داره الريفية[3]، وعندما اشتد ضغط المقاومة على هذا الأخير فما كان عليه سوى الاستنجاد بالفرنسيين فجاءه القائد العام بيرتيزين على رأس حملة بهدف فك

---

[1] قاد مقاومة في منطقة التيطري حيث كان يحث الناس على الجهاد في التل والصحراء، عينه الأمير عبد القادر خليفة له على مدينة المدية عام 1835م، كلفه الأمير بمهاجمة الأمير الحاج أحمد باي في بسكرة عام 1838م.أنظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر و العشرين**، ثورات القرن التاسع عشر، ج1، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص ص 57- 73.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص22-23.

[3] بسام العسلي، مرجع سابق، ص110.

الحصار عليه وتشتيت المقاومة في المنطقة من جهة أخرى، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل فانسحب القائد العام من المدية مصطحبا معه الباي مصطفى بن عمار[1].

وأثناء انسحابهم طاردهم أحمد بومرزاق واشتبك معهم عند مضايق جبل موازية وانتصر عليهم وقتل عددا كبيرا منهم، واستولى على كميات كبيرة من الأسلحة والمواد التموينية، كما انضم بومرزاق للأمير عبد القادر في عام1834م [2].

ج- المقاومة في إقليم الغرب:

ابتدأ الأمير عبد القادر عمله الجهادي عام 1832م بتوحيد صف مختلف القبائل حول مسألة الجهاد وبسط نفوذه على أغلب قبائل الغرب الجزائري، حتى يواجه الفرنسيين بجبهة قوية موحدة واتخذ من معسكر عاصمة له، وأخذ يبذل المحاولات ليقطع على الفرنسيين خطوط التموين إلى مراكزهم بوهران وانتزع منهم الكثير من القبائل الموالية لهم، كما تمكن من افتكاك تلمسان وشدد الحصار على مستغانم[3]، وفي إطار الجهاد المعلن أعد الأمير جيش من متطوعي القبائل ومن أتباعه وجهزه بالعتاد الحربي وزيادة على القوة العسكرية فقد حقق الأمير العديد من الانتصارات في المنطقة الوهرانية عام1832م.[4]

كما قام الأمير بإصدار قرار منع فيه كل المبادلات التجارية مع الفرنسيين وفرض حصارا اقتصاديا عليهم وهذا القرار كان له تأثير مهلك على القوات الفرنسية التي كانت

---

[1] جمال قنان ، مرجع سابق، ص107.

[2] بسام العسلي ، مرجع سابق، ص110.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر** ...، مرجع سابق، ص36.

[4] العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار للمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص ص34-35.

تعتمد تقريبا على العرب في تأمين ضرورات الحياة فالبحر كان لا يأتيهم منه إلا الشيء القليل وفي مناسبات نادرة[1].

ونتيجة لنجاح سياسة الحصار الاقتصادي التي فرضها الأمير على الفرنسيين فضل ديميشال أن يفتح باب المفاوضات معه مستغلا في ذلك فرصة وقوع أربعة أسرى فرنسيين في قبضته وأخذ يوجه إليه الرسائل يطالبه فيها بإطلاق سراحهم وبعد إلحاح شديد من ديميشال أبدى الأمير استعداده للتفاوض فأرسل إليه مندوبين عنه لتفاوض بشأن الأسرى، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع الصلح المعروف بمعاهدة ديميشال يوم 24فبراير1834م[2]، ومن بين ما نصت عليه هذه المعاهدة: ترك الحروب وإنهاء الخصومات بين الفرنسيين والعرب ويجتهد كلا الطرفين في إحلال الأمن والسلام، احترام الدين الإسلامي وعوائدهم، ورد الأسرى من الفريقين[3]. **(الملحق 03)**

وما يلاحظ من هذه المعاهدة أنها مثلت اعترافا صريحا بدولة الأمير عبد القادر وبشرعية قيادته وأنه صاحب قوة ونفوذ في هذه البلاد الجزائرية التي عاثت فيها السلطات الاستعمارية فسادا.

عمل الأمير على استغلال هذه الهدنة حيث سعى إلى تثبيت وترسيخ قواعد الدولة الجديدة التي أسسها وبناء مؤسساتها وتطويرها، وكذا تأكيد نفوذه وإدارته المباشرة على مختلف أجزاء بايلك الغرب بغرض عزل ومحاصرة التواجد الفرنسي في الساحل وقطع كل السبل المؤدية للتوغل في الداخل، كما مدّ نفوذه إلى الناحية الشرقية وكذا إقليم التيطري الذي

---

[1] شارل هنري تشرشل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو قاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1971،ص73.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص 37.

[3] محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في مأثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**،ج1، المطبعة التجارية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،1903، ص 116.

بعث سكانه إليه يطالبونه بالقدوم إليهم وأخذ البيعة منهم[1]، وتوسع نفوذ الأمير أزعج الإدارة الاستعمارية حيث قام الجنرال **تريزيل**[2] بنقض هذه المعاهدة مستغلا في ذلك القبائل المتمردة على الأمير الدوائر والزمالة فطلب منه الأمير أن يرفع حمايته على هذه القبائل إلا أنه رفض مما أدى إلى استئناف الحرب من جديد[3]، وفي17جوان 1835م وقعت بينهما معركة في وادي المقطع تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر كبيرة قضت على قرابة خمس مئة جندي فرنسي وأكثر من ألف جريح، وانتقاما لهذه الهزيمة قام كلوزيل بحملة على معسكر وتلمسان وتمّكن من احتلالهما[4].

وفي عام 1836م وقعت معركة التافنة والتي حقق فيها الأمير انتصارا كبيرا ونظرا للأوضاع السيئة التي كانت عليها القوات الإستعمارية ولعدم قدرتها على احتلال مدينة قسنطينة اضطرت أن تعقد إتفاقية تافنة مع الأمير في 30ماي 1837م عن طريق الجنرال بيجو وبذلك توقفت الهجمات والعمليات الحربية بينهم[5]، **(الملحق 04)**

واستغل الأمير هذه الهدنة للإعادة تنظيم دولته وجيشه غير أن هذه الهدنة لم تستمر طويلا وكما هو معروف على فرنسا نقضها للعهود والمواثيق، حيث خرق الفرنسيون معاهدة التافنة وذلك بعبور قوات الجنرال بيجو إلى الأراضي التابعة للأمير ومطاردتهم للقبائل الموالية له هذا ما دفع الأمير لإعلان استئناف المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي[6]، حيث قام بهجوم على معسكر وعلى إقليم معسكر وعلى إقليم متيجة وكان في بادئ الأمر في موقع

---

[1] جمال قنان، **دراسات في المقاومة والإستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998،ص 62.

[2] 1780-1860 ولد بباريس إلتحق بالجيش الفرنسي برتبة ملازم وفي سنة 1835م،عين قائدا عسكريا لمقاطعة وهران وفي جوان 1835م ،عاد إلى باريس كوزير للحربية في سنة 1837-1848م.أنظر: عبد القادر سلاماني، مرجع سابق40.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص39.

[4] العربي منور، مرجع سابق، ص 155.

[5] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص157.

[6] العربي منور، مرجع سابق، ص ص159- 160.

المنتصر غير أن الإمدادات التي وصلت للجنرال بيجو غيرت الموازين، حيث عزم هذا الأخير أن تكون الحرب حرب إبادة فحاصر الأمير من جميع الجهات فهاجم عاصمة الأمير تاكدمت واحتل معسكر وسعيدة في ماي1841م، كما نجح في الإستيلاء على شرشال والمدية وملیانة في جانفي 1842م واستولى على تلمسان وتاكدمت هذا ما دفع بالأمير للانتقال إلى جبال الونشريس مشكلا عاصمته المتنقلة الزمالة والتي تم اكتشافها في معركة سميت باسمها عام1843م[1].

هذه الهزيمة دفعت بالأمير للالتجاء إلى المغرب الأقصى في أكتوبر 1843م إلا أن سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن تخلى عنه إثر قصف الأسطول الفرنسي لمدينتي طنجة والصويرة، الأمر الذي أرغم الأمير على الرجوع إلى الجزائر، وقاد مقاومة في الظهرة مع المجاهد بومعزة غير أن هذا الأخير تم اعتقاله مع أتباعه في مارس 1847م ومن ذلك وجد الأمير نفسه محاصرا من جميع الجهات ولم يبقى له إلا التفاوض مع الفرنسيين على وقف القتال والإستسلام، والسماح له بالذهاب وأتباعه إلى المشرق غير أن فرنسا نكثت عهدها وقامت بنفيه إلى فرنسا حتى عام 1852م ثم إلى دمشق التي توفي فيها[2]**(الملحق05)**.

- المقاومة في منطقة القبائل:

- مقاومة الشريف بوبغلة:

بدأ بوبغلة عمله الثوري عام 1851م من قبيلة بني مليكش بعد أن أتم استعداداته وحدد العناصر الرئيسية التي يجب ضربها في البداية كالشخصيات الموالية لفرنسا أو مراكز

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص 46-48.

[2] العربي منور، مرجع سابق، ص ص 161-162.

فرنسية أو قبائل أصبحت خاضعة لسلطة الاستعمارية، وبعد أن حدد المناطق الإستراتيجية التي يمكنه الالتجاء إليها إذا اقتضت الضرورة وكذا تعبئة القبائل للانضمام له[1].

بعد أن استكمل جميع الاستعدادات أعلن مقاومته وكان هدفه الأول هو غريب ابن علي شريف وهو صاحب زاوية شلاطة قرب أقبو وألحق به خسائر مادية وفي الأرواح وكرد فعل ذلك قررت السلطات الإستعمارية إقامة مركز عسكري في بني منصور بقيادة الكولونيل بوبريطر والذي ألحق به بوبغلة هزيمة كبيرة[2]، وزاد نفوذ وقوة هذا الأخير حيث وصل عدد قواته إلى ثلاثة ألاف شخص فانتقل بهم من بني مليكش إلى قرية تاقربوست يوم 3أفريل وهاجم قرى الشرفة وبني خليف وسلوم وقتل من الفرنسيين وأعوانهم عدد كبير[3].

وفي بداية شهر ماي تقدم بوبغلة نحو الشرق إلى غاية ذراع الأربعاء فقطع المواصلات ما بين سطيف وبجاية وفي 10ماي1851م شن هجوما كبيرا على بجاية هذا ما دفع بالعقيد دي ونجي للهروب منها خوفا من تأزم الأحداث في غير صالحه، وبالفعل كان الإنتصار حليف بوبغلة في المعركة التي جرت بينهما.[4]

لقد أحدث امتداد حركة بوبغلة إلى حوضي بجاية ومنطقة البابور أثرا سيئا لدى القوات الفرنسية ولمواجهته جندت الإدارة الإستعمارية قوة كبيرة، تمكنت من هزيمة بوبغلة وانسحابه إلى السفوح الشرقية لجبال جرجرة ووادي الصومام وهناك أخذ يدعو القبائل للجهاد وتمكن من دفع قبيلة معاتقة للثورة على الفرنسيين وحقق انتصارات في المعارك التي خاضها ضد القوات الفرنسية ما مكنه من العودة إلى المنطقة وتزعم المقاومة من جديد[5]، كما حقق بوبغلة

---

[1] محمد سي يوسف، **مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي ثورة بوبلغة**، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2000،ص 88.

[2] محمد سي يوسف،مرجع سابق، ص 89.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص 105.

[4] محمد سي يوسف، مرجع سابق، ص 93.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص 108-109.

انتصارا في المعارك التي وقعت بعين فاسي بين تيزي وزو والناصرية، وعلى إثر هذه الانتصارات قرر الحاكم العام بيليسي تنظيم حملة عسكرية للقضاء عليه فقام بمحاصرة المنطقة وتدمير وحرق القرى وإجبار القبائل فليسة وقشتولة وعاتقة على الاستسلام وكان ذلك في أواخر نوفمبر 1851م [1].

واستمرت مقاومة بوبغلة بين مد وجزر إلى غاية عام 1853م حيث وقعت بعض المعارك العنيفة التي طالت القوات الفرنسية وأعوانها وقد قرر الحاكم العام راندون غزو جبال جرجرة، وخلال عام 1854م انحصر نفوذ بوبغلة في جهة بني مليكش بعد أن ضعفت قواته واستسلم الكثير من أتباعه وعمل على تجنيد الكثير من القبائل للثورة من جديد حيث تمكن من تجنيد بني يجار وبني جناد وفليسة معه وقاد معركة عزازقة في 7أفريل والتي حقق فيها انتصارا كبيرا[2].

بصفة عامة يمكن القول أن سكان القبائل بقيادة بوبغلة أبدوا استماتة كبيرة في الدفاع عن أرضهم والتصدي لأساليب القمع المسلطة عليهم من قبل جنرالات فرنسا، ولقد ظهرت في هذه الفترة الزعيمة **لالة فاطمة نسومر**[3] بقرية ورجة والتي قدمت له الدعم وشاركت في مقاومة حملة **مكماهون**[4] على المنطقة ولمّا ضعفت مقاومته انتقل إلى بني مليكش واصل نشاطه من هناك إلى أن قتل يوم 26سبتمبر 1854م[5].

---

[1] محمد سي يوسف، مرجع سابق، ص ص 103-109.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 57.

[3] بنت سيدي محمد بن عيسى من أسرة تنتمي إلى هي الطريقة الرحمانية، نشأت وسط عائلة لها خمسة أبناء، قادت مقاومة عنيفة في منطقة القبائل وتوفي سنة 1863 م.أنظر:عبد المجيد بن نعمية وأخرون، **موسوعة أعلام الجزائر من 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007،ص 271.

[4] ولد باتريس موريس دو ماكماهون يوم 13 جويلة عام 1808م من عائلة ذات أصل ايرلندي خريج المدرسة العسكرية بسان سير شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م شارك في احتلال قسنطينة عام 1837م حاكم عام للجزائر عام 1864م. انظر: بن يوسف التلمساني، **التوسع الفرنسي**...مرجع سابق، ص 355.

[5] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص58.

وهذا الرفض القاطع للتواجد الأجنبي لم ينحصر في منطقة الوسط والغرب فقط بل شمل جميع التراب الوطني بما فيها منطقة الشرق، التي كان لها هي الأخرى ردود أفعال رافضة لظلم الإحتلال كمقاومة أحمد باي ومقاومة زعاطشة ومقاومة الصادق بن الحاج وغيرها وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الثالث.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية:

يعتبر ميدان الاقتصاد بجميع مجالاته سواء فلاحة، تجارة، صناعة العصب الرئيسي للحياة المجتمع الريفي الجزائري، ونظرا لأهمية هذا المجال فقد أولته الإدارة الاستعمارية اهتمامها وسخرت جهودها لاستغلاله.

1- الفلاحة في الريف:

لقد تأثرت الفلاحة الجزائرية بالاحتلال سلبا وإيجابا حيث أنه من الناحية السلبية قد تمت مصادرة أراضي الجزائريين والتي تعد هي المورد الرئيسي للرزق وتم منحها لطائفة لا تمت لهذه الأرض بصلة وبذلك أصبح صاحبها أجيرا في أرضه، وأما من الناحية الإيجابية فقد قام الإحتلال في هذا المجال بتجفيف البرك والمستنقعات وتوسيع المساحات الزراعية وإدخال تقنيات جديدة لتجويد الإنتاج وتوفيره[1].

وهذا ما عملت المكاتب العربية على تحقيقه وذلك من خلال توزيع الوسائل والمعدات اللازمة كالمحاريث الخفيفة وبعض المناجل بالإضافة إلى تدريب الأهالي على استعمالها بواسطة مدربين عسكريين وذلك لأن الفلاح كان يحرث الأرض ويردم البذور بمحراث بسيط وهذه الوسائل كانت لا تحقق نتائج جيدة[2]، ونتيجة استحداث السلطات الاستعمارية هذه

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 33.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919**،ج1، تر:حاج مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 673-674.

الأساليب الزراعية كان الإنتاج الفلاحي متنوعا ومن هذه المنتوجات القمح حيث كانت زراعته هي الزراعة الأساسية وعليها يعتمد السكان في حياتهم وكان يزرع في السهول الداخلية وبعض الجبال ومجموع الأرض المخصصة لزراعته تقدر بـ مليون ومئة وعشرون ألف هكتار وينتج منه نحو ثمانية ملايين وخمس مئة ألف قنطار، وهي كمية لا تغطي احتياجات السكان ونجد أيضا الشعير والذي يزرع على مساحة مليون وثلاث مئة ألف هكتار وينتج منه سبع ملايين وخمس مئة ألف ،سنويا وكان يعتبر هو قوت الجزائريين في جهات الوسط والجنوب غير أن المستوطنين شاركوهم في زراعته حيث كان إنتاجهم منه بنحو السبع كذلك زراعة الكروم في السهول الخصبة بالجزائر ووهران، تحضى هذه الزراعة بمساحة أربع مئة ألف هكتار من أجود الأراضي وتنتج سنويا نحو عشرين مليون هيكتولتر من الخمر وهذا الأخير الذي كان يعتبر وسيلة مقايضة[1]، والجدول التالي يوضح المساحات المزروعة بالكروم في الغرب الجزائري عام 1845م(الجدول 02)

الدائرة	المساحة المزروعة(مليون هكتار)
وهـــران	235
مستغانـــم	389,52
ارزيـــو	36,4
معســـكر	332
تـــــلمـــسان	27,47
المجموع	1,020,39

عن: بن داهة بن عدة، **الإستيطان والصراع حول الملكية..**، مرجع سابق، ص 193.

نلاحظ تباين في عدد المساحات المزروعة كروما من منطقة إلى أخرى حيث نسجل نسبة الإرتفاع في ولاية مستغانم ووهران ومعسكر، بينما تقل النسبة في أرزيو وتلمسان غير

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، (د، س، ن)،ص ص112-113.

أن المساحة الإجمالية المخصصة لهذه الزراعة كبيرة جدا والإهتمام بهذه الزراعة يمكن إرجاعه لمجموعة من الأسباب هي: تدعيم صناعة النبيذ للإقتصاد الفرنسي زيادة على جودة الكروم الجزائرية المكانة الراقية والمهمة التي يحضى بها مشروب النبيذ لدى الفرنسيين حيث يعتبرونه مشروبهم الروحي ضف إلى ذلك أنهم اتخذوه علاجا لمختلف الأوبئة[1].

كما عمل المستوطنون على إدخال زراعة جديدة على الأراضي الجزائرية وهي زراعة التبغ ابتداء من عام 1843م وكانت زراعته في ازدياد مطرد إذ كان يمارسها قرابة ثمانية ألاف من الأهالي وألفان من الأوروبيين وخصصوا له مساحات أرضية واسعة، كما كان الفلاحون الجزائريون يخصصون لذلك أجود أراضيهم أيضا ويعتنون بتسميدها باستمرار وذلك برعي معظم قطعانهم فيها لمدة ستة أشهر[2].

بالإضافة إلى زراعة القطن التي ازدهرت بشكل كبير نتيجة تشجيع واهتمام كل من الحاكم العام راندون والإمبراطور نابليون الثالث بإنتاجه هذا الأخير قام باستصدار عدة مراسيم إمبراطورية فيما بين 1853م- 1859م لتشجيع زراعته منها: مرسوم 16أكتوبر 1853م الذي نص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن كما منح أموالا لمهتمين بزراعته و خصص مكافأة لمن يصدر القطن إلى فرنسا ومن يستعمل الآلات وكذا من يزرع أكبر مساحة مما ساهم في تطوره، حيث احتلت عمالة وهران المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحة التي تغطي حوالي تسع مئة واثنان هكتار وعمالة الجزائر بخمسة وسبعون هكتار[3].

زيادة على هذه الزراعات نجد زراعة الزيتون التي احتلت غاباتها القطر الجزائري بنحو خمسة وسبعون ألف هكتار وفيها تسعة ملايين شجرة مثمرة وخمسة ملايين شجرة مهملة،

---

[1] Giulia meloni, johan swinnem , **the rise and fall of the worlds largest wine exporter and its institutional legacy**, journal of wine economi , N1, American Association of Wine Economists,2014 , pp 5-7.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون**...، مرجع سابق، ص 690.

[3] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 35.

وكان إنتاجها سنويا ثلاث مئة وخمسون هكتولتر من الزيت الذي تحتكره أيادي الأوروبيين، كما احتل النخيل في جهات الجنوب خمسة وستون ألف هكتار من الأرض والذي ينتج منه أنواع عدة من أجود الثمرات ويبلغ إنتاجه في السنة مليون وثمان مئة ألف قنطار، ويستعمل بعضها للاستهلاك المحلي وبعضها يحتكره الإستعمار كما يفعل في سائر المنتوجات[1].

كما كانت هنا منتوجات زراعية أخرى انتشرت في القطر الجزائري خاصة في السهول العليا وكان أغلبها في أيدي الإستعمار وهي الفواكه بمختلف أنواعها كالقسطل والجوز والكرز والأجاص والتفاح والرمان والبرتقال[2].

وبالإضافة على هذه الثروة الزراعية الكبيرة والتي عملت السلطات الاستعمارية على استغلالها ونهبها من خلال تجريد الفلاحين من أراضيهم وما تزخر به هناك ثروة أخرى لا تقل أهمية عنها وهي الثروة الحيوانية والمتمثلة في الغنم التي بلغ عددها في الأعوام الاعتيادية نحو سبعة ملايين رأس، والبقر خمسة وثمانون ألف رأس، الماعز ثلاث ملايين ومئتي ألف و الخيل مئتان وخمسون ألف رأس والبغال مئتان رأس والحمير ثلاث مئة وكذا الإبل مئتان وخمسون ألف رأس وهذه الأخيرة هي النوع الوحيد الذي لا يملكه سوى الجزائريين[3].

من هذا نستشف غنى الريف الجزائري من خلال تنوع محاصيله الزراعية وثروته الحيوانية هذا الثراء جعل السلطة الإستعمارية تجند كل طاقاتها وأساليبها للإستغلاله.

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص ص119-120.

[2] أندري برنيان وأخرون، مرجع سابق، ص 119.

[3] أحمد توفيق المدني ، مرجع سابق، ص 122.

2-المنظومة الضريبية:

من مظاهر السياسة الإستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الإقتصادي أنها لا تبدو متعاونة ولا متفهمة لوضعية الجزائر، بل كانت تتميز بالقسوة والاضطهاد وانعدام الحرية حيث أثقلت كواهل السكان بالضرائب المتنوعة[1]، حيث أنها كانت ترغم السكان على دفع مبالغ مالية تفوق تلك المسجلة في أوراق التوزيع، وهذا الجور في حق الجزائريين يؤكده الجنرال بورجولي قائلا" **إن هذه الضريبة الشنيعة والمرهقة تثقل كاهل الطبقات الفقيرة، كما كانت تدفع إلى إفلاس الفلاحين الذين كانت تسلب منهم الدواب المستعملة للنقل وكان لا يهمنا في ذلك إن كانوا في أمس الحاجة إلى تلك الدواب في أعمال الحقل.**"[2]

هذه السياسة الجائرة التي انتهجتها الإدارة الإستعمارية كان الغرض الأسمى منها هو إذلال الجزائريين وافقارهم وتجريدهم من كل ممتلكاتهم وذلك في إطار إخضاعهم لها.

ولقد اتخذت هذه الضرائب شكلين: الضرائب الأوروبية والضرائب الأهلية، هذه الأخيرة تتمثل في العشر وهي ضريبة على نتائج الفلاحة، والزكاة وهي ضريبة على المواشي، الحكر وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة وهذه الضريبة خاصة فقط بمقاطعة قسنطينة، واللزمة المختصة ببلاد القبائل وضريبة النخل على الواحات[3].

وهذه الضرائب تم تقنينها لأول مرة بموجب مرسوم ملكي في 27جانفي 1845م ونوردها كالتالي:

---

[1] صالح عسول، **اللاجئون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، (غير منشورة)، ص 11.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 395.

[3] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010، ص358.

- **العشور**: كانت ضريبة العشر في سلم الهيكل الضريبي تجبى بشكل أساسي من عشر المحاصيل الزراعية، وإذا كان العشور يتم احتسابه باقتطاع عشر الإنتاج فإن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها في العهد العثماني حيث حدث تغيير تم بموجبه الاستغناء عن هذا التقدير واستبدل بأسلوب أخر يعتمد على أساس الجابدة أو الزويجة وهي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض وتقدر ما بين اثنا عشر وأربعة عشر هكتار في السهول الخصبة وبين ثمانية وعشرة هكتار في النواحي الوعرة، ومن أمثلة هذه الضرائب ما فرض على عمالتي وهران والجزائر عام 1863م.[1]

- **الزكاة:** فرضت هذه الضريبة على الأنعام (الجمال، البقر، الغنم، الماعز) وتختلف مبالغها باختلاف نوع الحيوانات والمناطق وهذا إلى غاية عام 1863م حيث تم توحيد سعرها كالتالي: أربعة فرنكات عن الجمال وثلاثة فرنكات عن الأبقار[2]، و0،15فرنك لكل رأس غنم، و0،20 فرنك لكل رأس ماعز وكانت هذه الضريبة لا تشمل جميع أقطار الجزائر إلى غاية 1858م حتى تم تعميمها لتشمل بذلك مقاطعة قسنطينة[3].

- **السنتيمات المضافة:** صدرت وفق القرار الوزاري في 30جويلية 1855م والسنتيم المضاف مبلغ ضريبي مضاف يتناسب طردا مع المبلغ الأصلي واستحداث هذه الضريبة رفع مجموع الضريبة العربية إلى ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية عشر ألف ومئتان وستة وخمسون فرنكا في عام 1856م ولقد تم رفع السنتيمات المضافة إلى ثمانية عشر سنتيما يوم 26 فيفري 1858م، وفي 1865م تم تقدير المعدل السنوي المستخلص في مدة عشر

---

[1] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 38.

[2] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون** ...،مرجع سابق، ص 466.

[3] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 39.

سنوات بما يساوي خمسة ملايين وثلاث مئة وسبعة وعشرون ألف ومئة وخمسة وعشرون فرنكا[1].

- **اللزمة:** هي حق ولاء القبائل البعيدة وضريبة فردية وتعرف بالعديد من المسميات كضريبة الدم أو ضريبة الرأس أو الجزية وكانت لهذه الضريبة أربعة أنواع هي: لزمة القبائل الكبرى عبارة عن ضريبة الرأس تؤدى من كل البالغين بحسب ثروته، لزمة المنازل فكانت تؤدى تقريبا بشكل جماعي على منازل القرية، ولزمة النخيل التي كانت كرسم يضرب على الأشجار المثمرة، ومما تجدر الإشارة إليه أن الإدارة الاستعمارية قد حافظت على بعض الضرائب التي كانت تفرض في العهد العثماني كضريبة العسة أو اللوسة، حق البرنوس، السخرة ومكس الأسواق[2]، كما ساهمت مضاعفة الضغط الجبائي للضريبة العربية المسلطة على الجزائريين المسلمين بالانتقال من قرابة ثلاث مئة ألف فرنك في سنة 1840م إلى أكثر من أربعة ملايين في سنة 1845م،[3] والجدول التالي يبين لنا تطور الضرائب العربية في الفترة مابين 1840-1844م،(الجدول 03).

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
الضرائب العربية	288.597	1.294.887	1.354.474	2.592.931	3.250.227

عن: عثمان زقب، مرجع سابق، ص197.

يلاحظ من الجدول التزايد المطرد والفاحش في الضرائب العربية المفروضة ومنه نستنتج السعي الدائم للإدارة الاستعمارية لإفقار واستغلال الأهالي.

والجدير بالذكر أن سبب تمسك الإدارة الفرنسية بالضرائب العربية يعود إلى الأهمية البالغة التي حظيت بها، وهذا ما جاء في تصريح المندوب الفرنسي **جاروه** في تقرير له

---

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون** ...، مرجع سابق، ص 466.

[2] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 41.

[3] عثمان زقب، مرجع سابق، ص 197.

أورده أمام مندوبي المعمرين يوم13نوفمبر1844م قائلا "**إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادرنا الأساسية، وهي تقدم من سبعة عشر إلى ثمانية عشر مليون فرنك من أصل أربعة وخمسون مليون فرنك**".

وفي مواجهة هذه الوضعية المزرية وتزايد وطأة ظلم الإدارة الاستعمارية وجد الأهالي أنفسهم مجبرين على دفع الضرائب، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية عقد الستينات من القرن التاسع عشر وصل إلى 75,8فرنك في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفعه الممول في فرنسا إلى 1,5فرنك، وهذه السياسة الجبائية القاسية دعمت بأبشع الطرق والوسائل لجمعها حيث أنها كانت تصل أحيانا إلى نزع أسقف منازل الناس واحتجاز عائلاتهم ليتم تسديد ما فرض عليهم.[1]

بعد هذا الاستغلال المفرط والنهب للثروة الفلاحية وسلسلة الضرائب المجحفة التي أثقلت كواهل الأهالي هل اكتفت السلطة الاستعمارية بذلك فقط أم وجهت أنظارها لقطاع أخر لكي تستنزفه؟

3- التجارة الريفية:

لقد امتاز قطاع التجارة الداخلية في العهد العثماني بالنشاط والحيوية وذلك لكثرة الأسواق والطرق التجارية التي ربطت بين المدن والأرياف وساهمت في ازدهارها، كما وصفها يحي بوعزيز بأنها" **قطعة فسيفساء وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية والتي تجاوز عددها خمسة عشر طريقا، فكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والمختلفة**"[2] ، هذا ما يؤكده أيضا أبو قاسم سعد الله الذي يرى أن

[1] جمال قنان، **التوسع الإستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية**، أعمال الملتقى الدولي حول الإستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي، جويلية، منشورات المجاهدين، 2007،(ص م45-73)، ص 64.

[2] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 48.

التجارة الداخلية كانت نشيطة قبل الاحتلال ولها طرقها الخاصة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، ولعل من أبرز شروط نجاحها هو توفر الأمن، وهذا ما عملت الإدارة الإستعمارية على تحقيقه من خلال تأمين الأسواق الموجودة وفتح أخرى جديدة وكان التحكم فيها يتم بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة وتنظيم المكوس وعد الأحمال ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى والسهر على منع الأمور الممنوعة كالأسلحة، وإذا أرادت تشجيع ودعم الأسواق كانت ترفع عنها المكوس مدة من الزمن، أما بالنسبة للمنتوجات المتداولة فكانت ذات طبيعة استهلاكية كالحبوب والزيت والماشية.[1]

بصفة عامة عرفت هذه التجارة تراجعا وركودا وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر من خلال سيطرتهم واستحواذهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا، وتحقيقا لهذا الغرض ألا وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار جملة من القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا جمركيا في عامي 1851م-1867م والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.[2]

هذا الركود والتدهور في الحركة التجارية يؤكده الرحالة الألماني فيلهلم شيمبر قائلا" **...إن الحركة التجارية وصلت إلى حد كبير من التدهور لأن الفرنسيين لا يبدون أية رغبة في إقامة علاقات تجارية مع داخل البلاد يضاف إلى ذلك أن التجارة أصبحت بيد**

[1] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900**،ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 70-71.

[2] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال**، في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع3، جامعة بابل، (د، س، ن،)،(ص م 222-249)، ص226.

الأوروبيين وأن التاجر العربي الصغير مضطر إلى أخذ بضائعه منهم وهم على ما هم عليه من طمع وجشع..."[1]

ومن ذلك نجد أن الجزائريين لم يكن لهم وجود وفعالية في الحركة التجارية واقتصر أمرهم في كونهم يبيعون لشركات الاحتكار والتجار الفرنسيين ما يزيد عن حاجتهم المحلية كأصواف وتمر وزيت وحبوب...الخ، و يشترون من المستوردين الأجانب كل ما يلزمهم لحياتهم اليومية ولأعمالهم ومن هذا نخلص إلى أنهم يستهلكون أكثر مما ينتجون ولا يشاركون في الحركة التجارية إلا بصفة تكاد منعدمة وهذا يؤدي إلى إفقار الشعب وهلاكه.[2]

هذا التراجع الاقتصادي لم يقتصر في قطاع التجارة الداخلية فقط بل مس وبدرجة كبيرة الصناعة، حيث أن القوانين التي فرضتها على الجزائر ووحدتها معها جمركيا قد حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطع منافسة الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية أكثر مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية، مما أدى إلى توقف مختلف الصناعات الجزائرية اليدوية تماما عن العمل.[3]

بعد تسليطنا الضوء على الأحوال الاقتصادية التي كان الريف يعيشها تحت نير الاحتلال والتي كانت في مجملها لا تخدم مصالح الأهالي التساؤل المطروح كيف انعكست هذه الأوضاع الاقتصادية على الحياة الاجتماعية لسكان الريف؟

---

[1] أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان1830-1855**، (ش، ط، ن) والتوزيع، الجزائر،1975، ص16.

أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مرجع سابق، ص 128.[2]

عبد الحميد مسعود الجزائري، **حقيقة الجزائر**، مكتب الجزائر للدعاية والنشر،(د، س، ن)، ص30.[3]

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

كانت الوضعية الاجتماعية والثقافية التي عاشها الريف بصورة عامة هي نتيجة للسياسات الاستعمارية المطبقة وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

1-البنية الإجتماعية:

كانت البنية الاجتماعية الريفية في عهد الاحتلال تقوم على القبيلة حيث كانت هذه الأخيرة هي الوحدة الأساسية للسكان مثلها مثل العائلة ووحدة اجتماعية تتكون من الدواوير تنتمي إلى مشترك، كما أنها كانت تمثل وحدة اقتصادية ووحدة قانونية وذلك لتسويتها جميع النزاعات والخلافات القائمة بين السكان أمام المجلس أو القاضي المنبثق من الجماعة[1].

والقاعدة الاجتماعية لتنظيم القبائل كانت تتمثل في تجمع عدد من الدواوير أو الخيام ومجموعة هذه الدواوير تشكل فرقة يحكمها شيخ وهذه القبائل والفرق ليست غريبة عن بعضها البعض بحيث تنتسب إلى نسب واحد ولها عادات مشتركة ومصالح مشتركة فهي كانت تعيش كدولة واحدة،[2] وتعيش حياة السلم وتعلن الحرب كوحدة ذات مصلحة ولها ذكريات مكتوبة وأخرى شفوية وأساطير ولها أحساب وأنساب يحفظها الصغير عن الكبير والفرد عضو ثابت فيها وغير مستقل عنها ليس له أن يفعل أو يقول شيئا خارجا عن سلطة القبيلة وسلطة شيخها الذي هو في مقام الأب الأكبر للجميع[3].

---

[1] لويست فالنسي، مرجع سابق، ص ص43-44.

[2] كاميلية دغموش، مرجع سابق، ص51.

[3] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1860-1900...**، مرجع سابق، ص 112.

ولقد كانت هذه القبائل المتواجدة بالأرياف الجزائرية والتي تعتبر هي وحدات المجتمع عديدة منها: حسب العرق: قبائل أمازيغية، عربية وحسب علاقتها بالسلطة متحالفة، مخزنية، وحسب نمط معيشتها هناك مرابطة، رعوية، مزارعة، جبلية، تلية وصحراوية[1].

لقد كانت الجزائر كلها تضم عام 1830م حوالي خمسة مئة وستة عشر من المجموعات والتحالفات الأوسع من هذه القبائل فقد كانت هناك اتحادات من القبائل وإقطاعات كبيرة تشكل دوائر وتضم أكثر من قبيلة تحت أسماء مختلفة، فالقبيلة الواحدة لا تعيش منعزلة وحدها لأن قانون البقاء كان يفرض عليها التحالف والاحتماء بالآخرين في أحيان أخرى. وقد كانت هذه المجموعات مقسمة وموزعة على الأقاليم حيث ضم إقليم وهران مئة وسبعة وخمسون مجموعة واثنان وستون مجموعة في إقليم التيطري وثلاثة وسبعون مجموعة في دار السلطان أي منطقة العاصمة، أما العدد الأكبر منها كان في إقليم قسنطينة حيث بلغ مئتين وأربعة وعشرون مجموعة[2].

ومن القبائل المتواجدة بالأرياف الغربية الدوابر والزمالة، الغرابة، البرجية، الحشم، المكاحلية، بني شقران، شربريح، سجرارة ...إلخ والتي كانت تشكل قبائل مخزنية وكذلك قبائل الرعية مثل: بني عامر ومجاهر وبني وارغ، بني مسلم، أولاد عنتر، وأولاد هلال، رعية فليتة، رعية اليعقوبية وغيرها[3].

وهذه القبائل التي كانت تعتبر هي الخلية الأساسية المكونة للمجتمع الجزائري وركيزته لهذا عمدت السلطات الاستعمارية إلى القضاء عليها وتفتيتها باتخاذ مختلف الإجراءات،

---

[1] خديجة كريمي، **أثر الإستعمار الإستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر وأهل يسر ما بين عامي1830-1872**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2005-2006، (غير منشورة)، ص25.

[2] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية1860-1900**، مرجع سابق، ص112.

[3] كاميلية دغموش، مرجع سابق، ص ص99-109.

كسياسة التقسيم والحصر التي تقوم على تقسيم القبائل وحصرها في إطار جغرافي معين ومن القبائل التي تعرضت لهذه السياسة قبائل أولاد سيدي الشيخ بالقطاع الوهراني والتي قسمت بموجب معاهدة لالة مغنية عام 1845م المبرمة بين فرنسا والمغرب وقسمت إلى قسمين الشراقة وجنسيتهم جزائرية والغرابة وجنسيتهم مغربية[1].

نتيجة لهذا التقسيم تأثر تكوينها عرقيا واجتماعيا واقتصاديا باعتبار أن القبيلة وحدة بشرية تكون نظام اجتماعي موحد يرتبط أفرادها برابطة الدم والعادات والتقاليد ولها مصير مشترك، والهدف من سياسة التقسيم هو تشتيت القبائل وخلق العداوة والتناحر بين مكوناتها الاجتماعية إدراك منها أن القبائل هي المكون الأساسي والرئيسي للمجتمع الجزائري.

2-الطرق الصوفية والإستعمار:

كانت الزوايا هي إحدى أهم المراكز والنقاط التي انشغل بها الاستعمار الفرنسي وعمل على القضاء عليها نتيجة الدور الوطني الذي كانت تقوم به المؤسسات فعلاوة على كونها تلقن تعاليم الدين الإسلامي وعلى اعتبار أنها مؤسسة اجتماعية تربوية تعليمية.

فقد كانت أيضا رباطا للجهاد ومركزا تنطلق منه الثورات وهذا الدور الريادي انتبهت له السلطات الاستعمارية فقامت باتخاذ التدابير اللازمة للحد من نشاطها والقضاء عليها، وكانت البداية بزوايا المدن حيث تعرضت لعمليات مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها مع حق التصرف في الأملاك الدينية مساجد وزوايا وباقي المؤسسات الإسلامية فمدينة

[1] سليمة بودخانة، **الإستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي، الكوارث الطبيعية والمحارق الإستعمارية وأثرها على البنية التحتية لمجتمع الجزائر**، في مجلة الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة قسنطينة2، جوان 2013، (ص م 59-74)، ص ص 70-71.

الجزائر مثلا كان بها ما يبلغ مئة وسبعة وستون مؤسسة إسلامية منها مئة وتسعة مسجد واثنان وثلاثون ضريح وثلاثة عشر زاوية بعد عام 1846م لم يبقى من سوى واحدة[1].

كما تم هدم العديد منها وتعطيل غيرها بالبيع واستغلالها وتحويلها إما لثكنات عسكرية أو مخازن مثلما حدث لزاوية القشاش وزاوية الجامع الكبير وزاوية الشرفة، كما كانت زاويا الريف عائقا في توسع الاستعمار الفرنسي وذلك لتبنيها لواء المقاومة والجهاد في عدة نواحي من الوطن منذ البدايات الأولى من الاستعمار خاصة في الناحية الغربية بداء من مقاومة الأمير عبد القادر إلى غاية 1850م، كما اضطلعت زوايا الجنوب وزواوة بنفس الدور الجهادي خلال الخمسينات والسبعينات[2].

هذه الزوايا تقوم بمهمة التعليم والتثقيف ، وبذلك ارتفع عدد تلاميذ الزوايا في الأرياف حوالي ثمانية ألاف وثلاث مئة وسبعة وأربعون متعلما وعدد الزوايا خمس مئة وثلاثة وتسعون زاوية وكان برنامجها هو تعليم الفقه والنحو والتاريخ الإسلامي والأدب ...إلخ، كما ورد تقرير في عام 1840م عن الزوايا الريفية يبين أن في كل قبيلة أماكن مخصصة للتعليم وتكوين الطلبة وهذه الأماكن مبنية قرب زاوية أحد المرابطين الذي اشتهر بورعه وتقاه سواء كان حيا أو بإشراف أولاده وحفدته ومدة الدراسة في الزاوية غير محدودة كما كانت الأوقاف وتبرعات بعض القبائل هي الممون المالي لهذه الزوايا[3]، ونجاح الطرق الصوفية زواياها أدى بالفرنسيين للوصول إلى قناعة أن العداء والتعصب ضدهم مصدره الزاوية وعناصرها، كلهم

---

[1] فوزية لوصيف،**الزوايا في الجزائر بين الإرث التاريخ الإستعماري وضرورة الإصلاح والتجديد**، مقال في قسم العقيدة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (د، س، ن)،(ص م 1-20)، ص6. متاح على الرابط www.univ-emir.dz

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج3، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص.171

[3] مرجع نفسه، ص ص 172-174.

يعملون على تغذية روح الوطنية والمقاومة ونشر الوعي من أجل تخليص بلادهم من العدو الذي اغتصبها ماديا ومعنويا.

كما أدركت الإدارة الفرنسية مدى خطورة هذه المؤسسات ومدى أهميتها في حالة ما استغلتها لصالحها لهذا أخذت تقوم بجمع كل المعلومات عن المدارس القرآنية والزوايا وعن المشايخ الذين يتولون التدريس فيها ومعرفة أصولهم ومدى نفوذهم وانتشارهم الجغرافي، حيث قامت بتسليط أقسى أنواع التعذيب على مشايخ الزوايا ووصل الأمر إلى إعدامهم أحيانا بالإضافة إلى تشويهها وتزييفها للحقائق، وكان هدفها من وراء ذلك هو تشجيع ذوي الضمائر الميتة على إنشاء أوكار الفساد والتي أطلق عليها تسمية زوايا البندير والزرادي.[1]

ولم تكتفي الإدارة الإستعمارية بهذه الإجراءات بل قامت بخلق جبهة لضرب الزوايا والحد من نشاطها والمتمثلة في إيجاد مدارس فرنسية لكي تجذب أبناء الأرياف للدخول فيها حيث أنشأت هذه المدارس بجوار الزوايا، ومن ذلك نجد بأن هذه الأخيرة قد حاربتها السلطات الإستعمارية على عدة جبهات من خلال:[2]

- قرارات مصادرة أملاكها وضم مداخيلها إلى أملاك الدولة بالإضافة إلى تطبيق سياسة الهدم والتقتيل الجماعي.

- إنشاء المدارس الفرنسية لسحب التلاميذ من الزوايا ونشر التأثير الفرنسي تجاهها.

- تشجيع الدروشة وزوايا التدجيل بدل التعليم.

وعلى الرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذها الاحتلال الفرنسي في سبيل الحد من نشاط الطرق الصوفية والزوايا إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تواصل نشاطها الثقافي

[1] طيب جاب الله، مرجع سابق، ص142.

[2] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954ج2...** ، مرجع سابق، ص ص 172-173.

والديني وتقف في وجه الاحتلال، وذلك باعتراف من الفرنسيين أنفسهم أن الزوايا هي مركز المقاومة بشقيها العسكري والثقافي حيث رفضت كل ما هو أجنبي وحافظت على العادات والتقاليد الجزائرية.[1]

3- الكوارث الطبيعية:

عرفت الجزائر في فترة الحكم العسكري كوارث طبيعية مست جميع أقطار الوطن وكان لها الأثر البالغ على حياة الأهالي، فبداية من عام 1864م بدأت موجة الجفاف والقحط تهيمن على الأراضي مما أدى إلى تراجع المحاصيل الزراعية حيث أن هذا الجفاف كان على فترات متقطعة واشتد أكثر عام1866م-1867م، وفي عام 1865م-1866م كان جفافا نسبيا وفي 1864م-1865م و1868م-1869م عرفت هذه الأعوام تساقطات نسبية أما عام 1867م-1868م كانت سنة ممطرة،[2] بالإضافة إلى هذا الاضطراب في التساقط وانتشار الجفاف انتشرت موجة من البرد وازداد تساقط الجليد والثلوج والتي حصدت أرواح السكان والأنعام مما أدى إلى تفشي المجاعات في البلاد، ومن كثرت اشتداد وطأة المجاعة أخذ الأهالي في ارتكاب الجرائم حتى يلقى عليهم القبض وذلك لضمان لقمة العيش داخل السجون وقضت المجاعة على أكثر من ثلاثمائة ألف شخص منهم مائة ألف شخص في عمالة الجزائر وفي عمالة وهران تجاوز مائة ألف أيضا وكذلك في عمالة قسنطينة.[3]

كما يؤكد **لابي بيغزات** على اشتداد المجاعة عام1867م بأنه عام ألم وتعب جراء الانقطاع والاضطراب في الأمطار، وما أن حلّ عام 1868م حتى نشأت مجاعات وكوارث

---

[1] طيب جاب الله، مرجع سابق، ص144.

[2] الجيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية في الجزائر1867- 1868**، في مجلة الثقافة، ع76، وزارة الثقافة، الجزائر،1983، (ص م 110-120)، ص117.

[3] بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري، قادة الجزائر التاريخيون**، ج3، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص ص 351-352.

رهيبة أدت إلى انتشار الأوبئة التي أخذت تنهش في السكان مخلفة عددا لا يحصى من الضحايا ومتسببة في العديد من المشاكل للقبائل العربية.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن أهم أسباب المؤدية للمجاعة السياسة الاستعمارية القائمة على مصادرة ممتلكات الفلاحين من أراضي وحيوانات وإجبارهم على دفع الضرائب نقدا عوض الحبوب وأصبحت بذلك المستودعات التقليدية فارغة خلافا للماضي هذا ما أدى إلى عجزهم في محاربة الجفاف، كما كان لتبعات الثورات خاصة في القطاع الوهراني وجنوب القطاع الأوسط 1864-1866م هذه المعارك أجبرتهم على الابتعاد عن عائلاتهم مدة طويلة وحينما عادوا أصبحوا بدون إعانات مما عرضهم مباشرة إلى أخطار المجاعة.[2]

وزيادة على تقلبات الطقس والجفاف تعرضت البلاد إلى الهزات الأرضية والزلازل التي تسببت في هلاك وتدمير العديد من القرى في سهل متيجة والشفة ، العفرون وحمر العين وبورمي والتي أهلكت نهائيا في2جانفي 1867م ، كما اجتاح الجراد الجزائر وغطى الحقول وأفسد المحصول في الفترة من عام 1866م إلى 1869م.[3]

إضافة إلى ذلك تعرضت قطعان الماشية للأوبئة نظرا لشربها المياه الملوثة وقلة المرعى الذي حرقه الجفاف أو البرد فمثلا القطاع الغربي قدرت خسارته بنسبة خمسون بالمئة إلى سبعون بالمئة وكانت أكثر مناطقه تضررا تيارت وسيدي بلعباس التي كانت تشتهر بتربية الخيل في التل الجبلي وفي معسكر وما جاورها تتأرجح بنسبة ستة وستون إلى ثلاثة وثمانون بالمئة ولقد ترتب عن هذه الظواهر الطبيعية الجد خطيرة فقر مدقع أودى بحياة العديد من الأهالي هذا ما يؤكده أسقف الجزائر قائلا" **إن أغلبية هؤلاء المساكين يابسون،**

---

[1] L′abbè Burzet , **Dèsastres de L'algèrie1866-1867-1868**,Imprimerie centrale algèrienne-usine avpeur,Alger,1869,p71.

[2] الجيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية في الجزائر**..،مرجع سابق، ص 117.

[3] أني راي غولدزيغار، **المملكة العربية السياسة الجزائرية لنابليون الثالث 1861-1870**، تر: محمد المعراجي، دار موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004، ص ص 463-464.

ولم يبقى لهم سوى الجلد على العظام وليس لديهم غذاء سوى الحشائش وعروق النخل..."[1]

كما عرفت الجزائر منذ بدايات الاحتلال انتشار الأمراض والأوبئة والتي مست بدورها كل التراب الوطني ولعل من أبرزها داء الكوليرا والتيفوس والجدري، حيث أنه في عام 1831م عرفت الجزائر مرضا جديدا لم تعرفه من قبل وهو مرض الكوليرا ومنبعه القارة الأسيوية، وانتقلت العدوى إلى الجزائر عن طريق سفينة معدية آتية من جزر البليار الإسبانية وازدادت حدة المرض نتيجة تواجد سفينة تونسية بميناء الجزائر في سبتمبر 1831م، كما ظهر هذا المرض بوهران في ماي من نفس العام وتتجلى أعراض هذا الداء في الإسهال وبالتالي الجفاف السريع في الجسم الذي يؤدي إلى الهلاك في غضون أيام قليلة.[2]

وفي 1832م سجل بالجزائر وحدها مائتان واثنان وثلاثون حالة كوليرا، وفي 1834م اجتاحت الكوليرا وهران ومستغانم ومعسكر حيث أودت بحياة ألف وأربع مئة وسبعة وخمسون ضحية وذلك في غضون عشرون يوما، وامتدت العدوى إلى ناحية شرشال عام 1839م متسببة في هلاك ثلث السكان واستمر هذا الداء في الظهور على سنوات متفرقة حيث ضرب تلمسان وضواحيها عام 1851م وما زاده انتشارا هو كثرة المستنقعات والجراثيم المتراكمة في المياه الراكدة والأقذار.[3]

كما ظهر الكوليرا في عام 1865م في العديد من المناطق في قبيلة بني مناصر والجزائر وفي عام 1866م ظهر بتنس وجبل زكار كما اجتاح بلاد القبائل وفتك بالسكان،

---

[1] أني راي غولدزيغار، مرجع سابق، ص ص 463-464.

[2] فلة موساوي القشاعي، **الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي1518-1871**، وزارةالثقافة، الجزائر، (د، س، ن)، ص ص187-189.

[3] فلة موساوي القشاعي، **الواقع الصحي والسكاني...**، مرجع سابق ، ص 196.

وفي عام 1868م استفحل المرض وبقوة في قبيلة لغرابة بمقاطعة وهران حيث سجل ستون حالة وفاة[1]، زيادة على مرض الكوليرا ظهرت أمراض أخرى مصاحبة له لا تقل خطورة عنه أودت بحياة الآلاف من السكان منها وباء التيفوس والجدري، هذا الأخير ظهر في الفترة مابين 1831-1833م وفي عام 1837م وأخذ في الانتشار بسرعة من قبيلة إلى أخرى ومن دوار إلى أخر وكان يزهق العديد من الأرواح وهذا ما ذكرته التقارير الصحية في عام 1851م التي وصفت الوضع الصحي بالجزائر بالمتدهور جدا.[2]

في عامي1843م و1846م 1857م عاود المرض ظهوره بشلف وفي وعين تيموشنت عام 1862م وفي عام 1867م تسلط الجدري على معسكر وضواحيها ودلس وبني سليم وكان مرفقا بالتيفوس الذي صنع البؤس وسوء التغذية، ولعل ما زاد الوضع الصحي تدهورا هو نقص الأدوية ورداءة التغطية الصحية بالنسبة لمناطق عديدة من البلاد.[3]

[1] أني راي غولدزيغار، مرجع سابق، ص 488.
[2] فلة موساوي القشاعي، **الواقع الصحي والسكاني...**، مرجع سابق، ص 212.
[3] مرجع نفسه، ص 213.

خلاصة:

من خلال ما تم تناوله نستخلص مجموعة من النتائج هي كالتالي:

- أن الريف الجزائري كان خاضع لمنظومة إدارية عسكرية ممثلة في المكاتب العربية التي ظهرت بعد تأكد السلطات الفرنسية من فشل القوة العسكرية أي الجيش في إخضاع الأهالي والسيطرة عليهم، ونتيجة لذلك أدركت الإدارة الإستعمارية أن الجزائريين لا يمكن التواصل معهم والتحكم في شؤونهم إلا عن طريق الزعامات العربية.

- أن الاحتلال الفرنسي للجزائر ذو طبيعة استيطانية حيث اعتمد على التعمير والإسكان وهذا ما استوجب تطبيق سياسة مصادرة وحيازة ملكيات الأراضي التي صبغت بالصفة الشرعية من خلال تقنينها، كما أن هذا الاستيطان لا يتحقق إلا بتوفر العنصر الأساسي وهو العنصر البشري ومن هذا عملت السلطات الفرنسية على إحلال شعب أجنبي في هذه الأرض من خلال فتح باب الهجرة الأوروبية وتشجيعها.

- أن المقاومات الشعبية التي قامت ضد الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى التي دخل فيها للجزائر هي دليل على روح الوطنية الصادقة والرفض القاطع للتواجد الأجنبي في هذه الأرض، ومن خلالها أثبتوا مدى الترابط والوحدة بين الجزائريين.

- أن الاستعمار سخر كل طاقاته من أجل تحطيم القاعدة الفلاحية للمجتمع الجزائري ذو الغالبية الريفية وذلك من خلال استصداره للمراسيم والقوانين القاضية بانتزاع ملكية الأراضي، والعمل على القضاء على الأسلوب القديم المتبع من قبل الفلاحين الجزائريين المتمثل في الزراعة المعاشية الاستهلاكية وإحلال مكانها زراعة جديدة تخدم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى والمتمثلة في الزراعة التجارية.

- أن السياسة الضريبة المفروضة على الأهالي كانت قاسية وجائرة حيث زادت من فقرهم وبؤسهم في مقابل ذلك كانت هذه الضرائب من أهم الموارد الممولة للخزينة الإستعمارية إلى جانب مداخيل التجارة الداخلية التي كانت حكرا عليهم.

- أن الحالة الاجتماعية للريف الجزائري ماهي إلا انعكاس للحالة الاقتصادية المزرية وبصورة عامة امتازت بالتدهور والتراجع كما ساهمت الكوارث الطبيعة في تغيير البنية الديمغرافية للمجتمع الريفي.

- الركيزة الأساسية المكونة للريف الجزائري هي القبيلة التي كانت تمثل الوحدة الواحدة والعصبية المشتركة هذا ما جعلها محل اهتمام السلطات الإستعمارية والتي عمدت إلى القضاء عليها وتشتيتها بمختلف الأساليب والاستراتيجيات .

- أدت الطرق الصوفية وزواياها دورا كبيرا في التصدي للاستعمار حيث كانت معقلا للمقاومة العسكرية وكذا الثقافية وهذا ما دفع إدارة الاحتلال لمحاربتها باتخاذ كل التدابير التي تعرقل وتحد من نشاطها الديني والثقافي والتربوي كمتابعة شيوخها وتسليط كل العقوبات عليهم بالإضافة إلى إنشاء مراكز ومؤسسات تؤدي نفس مهامها.

الفصل الثالث: الريف القسنطيني في الفترة 1830م-1870م.

1-الأوضاع السياسية والعسكرية.

2-الأوضاع الإقتصادية.

3-الأوضاع الإجتماعية والثقافية.

تمهيد:

يعتبر الشرق الجزائري مركز ثقل بالنسبة للجزائر في جميع المجالات اقتصاديا، اجتماعيا، بشريا...الخ هذا ما أكسبه أهمية إستراتيجية بالغة خاصة المنطقة الريفية منه،لأنها تمثل المساحة الغالبة منه، هذا ما دفع بالسلطات الاستعمارية تكثيف جهودها وسياساتها وآلاتها الحربية لإحكام السيطرة عليه بغرض استنزاف كل موارده وثرواته، ولقد كان لهذه الأساليب والإستراتجيات المطبقة في الريف الشرقي انعكاساتها الوخيمة حيث كانت هي المتسبب الرئيسي في ما أصبح يعيشه السكان من تخلف وبؤس ومعاناة.

هذا ما سنحاول توضيحه من خلال دراسة الأحوال السياسية والعسكرية والاقتصادية وكذا الاجتماعية والثقافية السائدة فيه في فترة الحكم العسكري الفرنسي.

أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية:

خضع الريف القسنطيني لمنظومة إدارية إستعمارية محكمة كما عرف توافدا بشريا كبيرا في إطار سياسية التعمير والإسكان مما أدى إلى رد فعل قوي من قبل الأهالي عليها، كما شهد تناحرا بين الأسر الكبيرة.

1- التنظيم الإداري:

قبل التطرق للمنظومة الإدارية المطبقة في الريف القسنطيني وجب أولا التعرف على الحدود الجغرافية لبايلك الشرق الجزائري والذي يتمتع بموقع جغرافي هام فهو يعد أبرز وأهم بايلك في الجزائر فهو الأوسع من حيث المساحة، والأغنى من حيث الثروة وقد حدد الدكتور الانجليزيshaw حدوده الجغرافية من الشمال إلى الجنوب بمسافة بثمانية وخمسون فرسخ[1] ومن الشرق إلى الغرب بمسافة خمسة وتسعون فرسخ وأن نهر أبو براك الذي يصب في ميناء دلس هو الذي يفصل بايلك الشرق عن دار السلطان،[2] ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط إلى ما وراء بسكرة وواد سوف ومن الحدود التونسية شرقا إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة البويرة، وسفوح جبال جرجرة غربا، وجنوبا واحات الصحراء الشمالية الشرقية و على رأسها بسكرة وتقرت وورقلة، وواحات ميزاب بواد الشبكة[3].

ومن حيث المظهر التضاريسي يتميز الشرق القسنطيني بكونه تلتقي في وسطه سلسلتا جبال الأطلس: الشمالية التلية، والجنوبية الصحراوية عند كتلة جبال ويحتوي على حوض وادي الصومام والسهول العليا القسنطينية، والتي تمثل الجزء الشرقي من إقليم

---

[1] هي وحدة قياس أصلها فارسي من كلمة فرسك وهي تساوي ثلاثة أميال تقريبا، و الفرسخ يساوي خمسة ألاف وسبع مئة وثلاثة وستون مترا. أنظر: سهيل صابان، مرجع سابق، ص162

[2] جهيدة بوعزيز، مرجع سابق، ص20.

[3] محمد صالح بن العنتري، فريدة **منسية في حال دخول الترك إليها بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، تق وتع، يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1991، ص 17.

الهضاب العليا إلى جانب منبسطات تبسة وحوض وادي سوف ووادي ريغ سهول عنابة وسكيكدة.[1]

أما بالنسبة للمنظومة الإدارية في الريف الجزائري القسنطيني فقد حافظت على نفس التنظيم العثماني إلى غاية سقوط عاصمة الإقليم في يد الاحتلال الفرنسي عام1837م، وكانت السلطة بيد الحاج أحمد باي الذي عمد إلى تنظيم البايلك إلى قيادات على رأسها قياد ومشيخات يتصرفون في شؤونها، كما ضم الجهاز الإداري في عهد أحمد باي خمسة وثلاثون ممثلا لسلطة البايلك منهم إحدى عشر شيخا وأربعة وعشرون قائدا[2].

ومن هذه القيادة في الجنوب القسنطيني نذكر شيخ الحنانشة وتحته اثنا عشر قبيلة، وشيخ العرب بالزاب وتحته إحدى عشر قبيلة، وقائد الحراكته تحته اثنان وثلاثون قبيلة أما منطقة الشمال القسنطيني نورد منها: قائد سكيكدة يضم تسعة قبائل وشيخ الزواغة تحته أربع قبائل وكذا شيخ أولاد مقران بمجانة ويضم ثلاثة عشر قبيلة[3].

بعد احتلال الجزائر عمدت السلطات الاستعمارية إلى توسيع نفوذها ورقعتها على جميع التراب الوطني حيث فرضت سيطرتها على السواحل الشرقية وذلك باحتلالها كل من عنابة والقالة وقالمة وسكيكدة،[4]وفي عام 1833م تمكنوا من احتلال بجاية بحملة من طولون، وبعدها عاصمة الشرق قسنطينة في حملتهم الثانية ضدها عام1837م.[5]

---

[1] محمد الصالح بن العنتري، مصدر نفسه، ص17.

[2] فلة موساوي القشاعي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني**...، مرجع سابق، ص44.

[3] محمد الصالح العنتري، **تاريخ قسنطينة**، مصدر سابق، ص19.

[4] Charles Féraud, **histoire des villes de la province de Constantine,** la calle, tup, de l'association ouvrière v aillaud et Cie rue des trois couleurs ,alger, 1877,p7

[5] صالح عباد، **مدخل إلى تاريخ جيجل من ما قبل التاريخ إلى 1871**، دار الألمعية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص291.

على إثر احتلال قسنطينة شرعت السلطة الفرنسية في إقامة نظام إداري في قطاع الشرق الجزائري، حيث قسمت عمالة قسنطينة إلى خمس دوائر: هي قسنطينة، عنابة، فيليب فيل (سكيكدة)، قالمة، سطيف، كما تضم العمالة خمس محافظات و وأربع وعشرون بلدية، أما القطاع العسكري يحتوي على أربع قسمات: قسمة قسنطينة، قسمة باتنة، قسمة عنابة، قسمة سطيف أما بالنسبة لمساحة عمالة قسنطينة الإجمالية فهي تقدر بمئة وخمسة وسبعون ألف كلم^{2}منها ثلاثة وسبعون ألف كلم^2 في التل ومئة واثنان كلم^2 في الصحراء [1] ، واستندت إدارة الأهالي في الأرياف القسنطينية إلى المكاتب العربية التي قامت بتقسيم القبائل إداريا إلى مجموعة من القيادات حيث تضم كل قيادة مجموعة من القبائل والعشائر، وكان يرأس كل قيادة قائد أهلي وكل قبيلة أو عشيرة شيخ،[2] ومن هؤلاء الشيوخ نذكر ابن عيسى الذي عين خليفة على الساحل الممتد ما بين جيجل وإيدوغ، الشيخ الحملاوي على إقليم فرجيوة بين قسنطينة وسطيف، والشيخ المقراني على إقليم مجانة بين سطيف والبيبان، وبن قانة الذي اعتمد له لقب شيخ العرب على الصحراء بالإضافة إلى بعض القادة الذين عينوا على الحنانشة الحراكته وعرب الشراقة [3] .

كانت مهمته هؤلاء القياد والشيوخ تتمثل في تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين ومراقبة تحركات السكان وضبط سياستهم وكذا استخلاص الضرائب بوسائل التهديد والفقر[4].

---

[1]Achille fillias, **nouveau guide général du voyageur en Algérie**, germier frères, libraires – éditeurs, paris, 1865,p222 .

[2] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1866-1871**، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص85.

[3] احميدة عمراوي، جوانب **من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع شرق الجزائر (بداية الاحتلال)**، (د، د، ب) قسنطينة، 1984، ص56.

[4] محمد العيد مطمر، **التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي و أثره على الحالة الاجتماعية للسكان بمنطقة الاوراس**، في مجلة العلوم الإنسانية، ع 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003،(ص م 41-52)، ص43.

ومما يلاحظ أن رؤساء الأهالي وشيوخهم كانوا عبارة عن واسطة بين الإدارة الفرنسية في الريف ممثلة في المكاتب العربية وبين القبائل.

2- تطور حركة الإستيطان ومصادرة الاراضي:

فرضت حاجة الاستيطان الاستيلاء على المزيد من الأراضي وهذه السياسة الشرسة عبر عنها الجنرال بيجو في تصريحه عام1841م قائلا" **يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيث ما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستوطنين، وأن تصبح هذه الأرض من أملاكهم الشخصية**" ،[1] وتطبيقا لهذه السياسة فتح الباب على مصراعيه أمام المهاجرين وتزايد عددهم في الفترة من 1845م إلى 1851م مثل ماهو موضح في الجدول التالي:

الجدول(04)

الفترة الزمنية	عدد المستوطنين
1846	11507
1848	21148
1849	19551
1850	24672
1851	27382

بتصرف:

كما كشفت الإحصاءات عن تزايد عدد المستوطنين في الريف القسنطيني بين 1845م-1850م بنسبة 2,38%.[2]

[1] عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق، ص27.

[2] جمال الدين سعيدان، **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1919-1830)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة (غير منشورة)،(د، س، ن)، ص78.

وهذا المد البشري الكبير على الريف القسنطيني استوجب إقامة مراكز استيطانية تستوعبه، وهذا كله على حساب انتزاع أراضي الأهالي، وكانت البداية الأولى لهذه المصادرة مع الجنرال (negrier) الذي أرسل حملة عسكرية إلى الحروش وذلك بهدف التعرف على الشرق القسنطيني عن كثب وضمان طرق المواصلات مع البحر وبناءا على طلب الدوق دومال صدر مرسوم وزاري مؤرخ في 22 مارس1844م يعطي لمركز الحروش وجودا فعليا وذلك بتخصيص إقليم خصب منه تقدر مساحته بـ ألف وست مئة هكتار.[1]

كما تطور الاستيطان في الريف القسنطيني عام 1845م حيث تم إحصاء حوالي مئتان وتسعة وخمسون مستثمرة في نواحي قسنطينة كما تم إنشاء ثلاث ضيعات فلاحية في نفس العام واحدة في (vallee) التي أنشئت في أخصب الأراضي من الجهة اليمنى لوادي الصفصاف و (damrement)في الجهة اليسرى و(saint antoni)حوالي سبعة كلم إلى الجنوب من وادي الصفصاف في قمة وادي زرمان ومنحت هذه الضيعات لأصحاب الامتيازات والمعمرين مثل بارو الذي أعطي ست مئة الف هكتار من أخصب الأراضي[2].

وفي إطار تدعيم الاستيطان استمرت عملية مصادرة الأراضي حيث تم تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب مئتين وخمسين عائلة أوروبية و ذلك في 23جانفي1845م، وفي عام1846م وضع الجنرال بيدو قائد ناحية قسنطينة مخططا قضى بمنح مئة وستون ألف هكتار من أخصب الأراضي بضواحي قسنطينة، والتي سمح باستقرار أكبر عدد ممكن من المعمرين [3].

في 30جويلية 1846م صدر مرسوم من الحاكم العام ينص على دراسة ثلاث مناطق لإقامة مراكز استيطانية بضواحي قسنطينة وهي وادي بومزراق حيث صادرت اللجنة

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية...**، مرجع سابق، ص141.

[2] جمال الدين سعيدان،مرجع سابق، ص78.

[3] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية..**، مرجع سابق، ص143.

فيه خمسة عشر ألف هكتار، وادي سيقوس، وادي فاتز ووادي الحجر على بعد أربع أميال من قسنطينة، وفي 4 أوت عام 1846م أرسلت لجنة أخرى مهمتها تحضير مركز آخر لاستقبال المعمرين في أراضي ايدوغ وعنابة، وبمقتضى مرسوم 25سبتمبر عام 1846م أسست لجنة لدراسة المراكز الإستيطانية بين عنابة وقالمة وتبسة إلى غاية القالة والذرعان[1].

ومع ازدياد نمو حركة الاستيطان تعاظم دور الطبقة البرجوازية وأصحاب الامتيازات والنفوذ الذين اخذوا في استغلال مساحات شاسعة من أخصب الأراضي لصالحهم[2]، ولقد قدرت المساحات المصادرة والملحقة بأملاك الدولة (domaine) في الريف القسنطيني في عام 1846م مئة وسبعون ألفا ومئة وسبعة وعشرون هكتار من أخصب الأراضي وأكثرها سقيا، منها مئة وثلاثة عشرة ألف وستة مئة وثمانية وتسعون هكتار في المنطقة الوسطى لقسنطينة[3].

نلاحظ أن عملية المصادرة والإستيطان في الريف القسنطيني لم تكن أقل هوادة من باقي الأرياف الجزائرية حيث حضيت بقسط وافر من عناية واهتمام السلطات الإستعمارية وهذا ما يظهر جليا من خلال ارتفاع نسب الأراضي المصادرة وكذا نسب المهاجرين.

3- الانتفاضات والمقاومات في الشرق القسنطيني:

لقد عرف الشرق الجزائري كغيره من أقطار التراب الوطني ردود أفعال ضد المستعمر الفرنسي والمتمثلة في مقاومات وانتفاضات مست أغلبه، وهذا ما سنورده في هذا الصدد مستعرضين نماذجا من هذه المقاومات.

[1] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص79.

[2]Louis Badicour ,**la colonisation de l'Algérie ses éléments**, chalamel aine libraire éditeur paris, 1856, pp 465-466

[3] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص79.

- **مقاومة الحاج أحمد باي1830م-1848م:**

لقد عايش **أحمد باي**[1] الإحتلال الفرنسي لسيدي فرج عام 1830م وشارك في معركة سطاوالي وكان ممن شهدوا الهزيمة التي لحقت بالقوات الجزائرية، والتي كان سببها عدم أخذ الداي حسين باقتراحه والمتمثل في أن لا يواجه القوات الفرنسية بكامل الجيش ويتجنب المواجهة المباشرة، غير أن الداي لم يعمل بهذا الإقتراح وأخذ بنصيحة صهره التي تقضي بعكس ذلك و هذا ما ترتب عنه الهزيمة الكبيرة[2].

بعد هذه الهزيمة قرر العودة إلى عاصمة إقليمه قسنطينة وفي أثناء ذلك أرسل له قائد الجيش الفرنسي دي بورمون رسالة مفادها الخضوع إلى فرنسا والاعتراف بها، مع إبقاءه بايا على إقليمه وكان رده على ذلك بالرفض رغم الظروف التي كانت تحيط به حيث أن أحد الطامعين قد استولى على قسنطينة ونصّب نفسه بايا عليها في أثناء غيابه عنها[3].

ومن خلال هذه الرسالة نستشف إدراك فرنسا لمدى قوة الحاج أحمد باي ومكانته وذلك من خلال طلبها أن يبقى قائدا على قسنطينة مقابل أن يعترف بها.

غير أنه تمكن من القضاء على هذه المؤامرات المحاكة ضده فاستتب الأمن له وبدأ في إعلان المقاومة من عاصمته قسنطينة بعد أن تمكن من الإستقرار واسترجاع هيبته بين السكان، هذا ما أكد للسلطات الفرنسية قوته فلهذا حرصا على إقامة علاقات معه فأخذت في

---

[1] هو أحمد باي بن حاجة شريفة بن قانة و بن محمد الشريف خوجة جده احمد القلي الذي حكم قسنطينة مدة طويلة نشا عند أخواله في الصحراء شغل عدة مناصب منها عضو بديوان إبراهيم باي، أشرف على عملية المحافظة على الأمن عندما ضرب الزلزال مدينة البليدة عام 1825م تولى حكم بايلك قسنطينة عام 1826م، أنظر: علي خلاصي، **قسنطينة مدينة الجسور عبر العصور**، منشورات الحضارة، الجزائر،2015، ص 203.

[2] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، (د، د، ن)، الجزائر، 2000، ص65.

[3] مرجع نفسه، ص65.

تقديم العروض له ومراسلته في العديد من المرات حيث وصلته رسائل من الجنرال كلوزيل والدوق دوروفيغو وكلها قوبلت بالرفض[1].

ردود فعل الباي ورفضه تضايق منها الفرنسيون كثيرا وتأكدوا بأنه لا يكمن الاستقرار بالمدن الساحلية التي احتلوها إلا بمهاجمة عاصمة الشرق قسنطينة نفسها، وجاءت الفرصة المناسبة لذلك والتي تمثلت في الصلح الذي انعقد بين الفرنسيين والأمير عبد القادر والمتمثل في معاهدة التافنة[2].

- **معركة قسنطينة الأولى 1836م:**

بعد أن علم الحاج أحمد باي عن طريق جواسيسه أن فرنسا تستعد للقيام بحملة ضد قسنطينة خرج لمقابلتهم على مسافة نصف يوم وأقام معسكره في مكان يدعى وادى الكلاب وكانت قواته مشكلة من خمسة عشر ألف من الرماة وخمس مئة فارس، وكان اللقاء بين القوتين في مكان يسمى **عقبة العشاري**[3] ونصب الفرنسيون بقيادة كلوزيل مدافعهم على جبل المنصورة وسيدي مبروك الذي يشرف على المدينة وبدأو في قصفها، وحاولوا إرغامها على الإستسلام غير أنهم فشلوا في ذلك[4]، ومما ساهم في فشلهم هو صعوبة الأحوال الطبيعية حيث كانت الثلوج والأمطار تتساقط بنسب كبيرة مما أعاق تحركات القوات الفرنسية الغير معتادة على مثل هذه الظروف القاسية نتيجة ذلك انتشرت بين صفوفهم ظاهرة الانتحار التي كانت عاملا نفسيا قويا أثر سلبا على مجريات الحرب، وبعد فشلهم في احتلال المدينة والخسائر الفادحة التي تكبدوها فخسائر الأرواح قدرت ما بين سبع مئة وتسع مئة قتيل

---

[1] بوعزة بوضرساية، **الحاج احمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848**، ط2، دار الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص128-129.

[2] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 66-67.

[3] منطقة تسمى حاليا بونوارة على مقربة من قسنطينة، أنظر: بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص162.

[4] أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص133.

والخسائر المادية الكبيرة حيث غنم الجزائريون كميات كبيرة من العتاد الحربي منها حوالي خمسون ألف رصاصة وألف من الأدوات العسكرية الجديدة إلى جانب المواد الغذائية والأدوية[1].

في 28 نوفمبر 1836م وصلت القوات الفرنسية المنهزمة إلى قالمة مثقلة بعار الهزيمة ومنها واصلت طريقها إلى عنابة، هذه الهزيمة اعترف بها قائد الحملة قائلا "**إن رجالي كانوا محاصرين من كل جهة لقد خسرنا كنا متجهين إلى الهلاك الحقيقي مثل الأغبياء** " حيث ساهم هذا في عزل قائد الحملة كلوزيل واستدعائه إلى فرنسا.[2]

كما كان لهذا الإنتصار وقعه في نفوس سكان الشرق بصفة خاصة والتراب الجزائري بصفة عامة حيث ساهم في تعزيز روح الجهاد والوطنية أكثر.

معركة قسنطينة الثانية 1837م:

لقد كان للهزيمة الكبيرة التي تعرض لها الفرنسيون في المعركة الأولى وقعها البالغ في نفوسهم هذا ما جعلهم يصّرون على احتلالها مستغلين في ذلك الهدوء في المنطقة الغربية بعد توقيع معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، في إطار ذلك أعد الفرنسيون قوة عسكرية ضخمة قدرت بإحدى عشر ألف جندي ودعموها بضباط ساميين معروفين بقدراتهم القتالية وحنكتهم كالجنرال لامورسير وتريزيل والقيادة كانت من طرف دامريمون[3]، هذا الأخير الذي أمر بإقامة المعسكرات على طول الطريق المؤدي إلى قسنطينة انطلاقا من عنابة وكانت على النحو التالي:

- معسكر الذرعان

---

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص ص146-159.

[2] مرجع نفسه، ص 160.

[3] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 68.

- معسكر النشمية

- معسكر حمام باردة

معسكر مجاز عمار الواقع بين قسنطينة وقالمة وهو أخر معسكر للفرنسيين جعلوه نقطة انطلاق العمليات العسكرية، بالإضافة إلى بناء الثكنات العسكرية والمستشفيات في قالمة وذلك لضمان سلامة سير هجومها على قسنطينة كما استعانت بقوات قادمة من الجزائر ووهران، هذه الاستعدادات الكبيرة دفعت بالحاج أحمد باي إلى تجنيد أوسع وتسخير أعداد أكبر لمواجهة هذا الخطر الفرنسي[1].

بعد أن تمكن الباي من جمع صفوفه كان هو المبادر الأول بالهجوم حيث هاجم القوات الفرنسية مدة ثلاثة أيام في معسكرهم بمجاز عمار، لكنه فشل في صد زحفهم على المدينة فقد تمكنوا من فرض الحصار عليها وأخذوا في قصف أسوارها بالمدافع مركزين على أجزاء من الأسوار الجنوبية الغربية فأحدثوا بها ثغرات استطاعوا من خلالها دخول المدينة يوم 13أكتوبر1837م غير أنهم دخلوا في حرب شوارع مع السكان من بيت إلى بيت راح ضحيتها المئات من الجزائريين و في أثناء هذه الحملة قتل قائد الحملة دامريمون وخلفه الجنرال فالي[2]، **(الملحق06)**، ما يسجل أن الفرنسيون قاموا بأعمال نهب وسلب واسع و لممتلكات السكان ونتيجة لكثرة هذه الغنائم أقاموا لها سوقا خاصا كانوا يبيعون فيها الأسلاب ويتبادلون فيها الغنائم[3].

رغم سقوط عاصمة الشرق قسنطينة إلا أن أحمد باي لم يستسلم وأراد أن يواصل مقاومته حيث وضع خطة لمحاربة الفرنسيين تتمثل في قطع خط التموين عليهم الرابط بين

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص ص 167-168.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 117-118.

[3] فرانسوا ماسيبرو، **سانت أرنو أو الشرف الضائع**، تر: أحمد بكلي، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 119.

عنابة وقسنطينة غير أن صهره **بوعزيز بن قانة**[1] اعترض على ذلك و أشار عليه بالقدوم إلى الزيبان لمحاربة **فرحات بن سعيد**[2] أولا ثم الفرنسيين ثانيا[3]، فعلا توجه أحمد باي نحو الجنوب مع من بقي معه من رفاق الجهاد واتخذ من الأوراس وبعض مناطق الصحراء ميدانا للجهاد ضد الجيوش الفرنسية خاض ضدها معارك حقق في بعضها الإنتصار وانهزم في بعضها الأخر[4] **(الملحق07)**.

ففي عام 1838م شن الجيش الفرنسي حملة ضده بقيادة الجنرال نيقري الذي أرسل إليه يطلب من الإستسلام فأجابه بأنه يتنظر جواب السلطان لكي يقرر ماذا سيفعل وفي أثناء ذلك توجه إلى وادي ريغ تجنبا لأي مباغتة فرنسية، وفي عام 1839م خرجت قوات فرنسية لمواجهته مستعملة كل الوسائل في ذلك غير أنها فشلت في ذلك، وفي عام 1840م قام الجنرال قالبوا بمهاجمة الحراكتة وألحق بهم خسائر كبيرة فما كان منهم إلا أن استنجدوا بالحاج أحمد باي الذي تمكن من إعادة جزء من ممتلكاتهم.[5]

في عام1842م انتقل الباي من وادي ريغ إلى منطقة النمامشة ومنها إلى جبل الأوراس لجمع ممتلكاته غير أنه فشل في ذلك وفي عام1843م استنجد به أولاد دراج وطلبوا منه أن يرافقهم إلى الحضنة لمهاجمة خليفة الأمير عبد القادر محمد الصغير بن عبد

---

[1] ينتمي إلى قرية رجاس قرب مدينة المدية أقام دعائم أسرة بن قانة وثبت أركانه في كامل الصحراء اتصف بالدهاء و الحيلة وحب المال مع قلة الشجاعة كان نشاطه كبيرا على مستويين على عهد الحاج احمد باي حيث كان يده اليمنى و كانت تربطه به صلة قرابة وبعد سقوط قسنطينة تخلي عنه و انضم إلى الفرنسيين. انظر:عبد المجيد بن نعمية و آخرون، مرجع سابق، ص91.

[2] هو فرحات أحمد بن محمد السخري، نشأ عند عمه بسيدي خالد تولى مشيخة العرب عام1821م وهو آخر عام يتقلد فيه الذواودة الرياحين هذا المنصب، كان يملك تنظيما عسكريا حديديا و هو رجل شجاع كريم النفس متدين كان في صراع دائم مع بوعزيز بن قانة عقب توليه منصب شيخ العرب بدلا منه. انظر: مرجع نفسه، ص 280.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، مرجع سابق، ص 136.

[4] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 72.

[5] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص74.

الرحمن في بسكرة وتمكنوا من هزيمته ومنها توجه إلى أولاد سلطان وخاض معهم ثلاث معارك ضد الفرنسيين وكان الإنتصار حليفه فيها ومنها توجه إلى منعة، وفي عام 1845م شن الجنرال بيدو حملة عسكرية ضد سكان وادي عبدي فقاموا بالإستنجاد بالحاج أحمد باي الذي وجدهم في اختلاف في أمرهم ما أدى إلى تفرقهم مع بداية المعركة.[1]

بعد هذه الحوادث توجه الباي من منعة إلى جبل أحمر خدو والذي بقي به حوالي عامين وفي أثناء ذلك كتب إليه قائد القوات الفرنسية في بسكرة يطلب منه الإستسلام وتبادلوا الرسائل التي كان لها صداها في نفسه، ثم كتب إليه قائد باتنة الذي كان لديه نفس الأسلوب ووعده بأن تستقبله السلطات الفرنسية بالحسنى وتعيد إليه ممتلكاته وأمواله ونتيجة كبر سنه والمشاق التي تحملها طيلة فترة مقاومته جعلته لا يستطيع تحمل عناء المقاومة مرة أخرى.[2]

بعد هذه الإتصالات كان القرار الأخير هو الإستسلام دون مقاومة وتوجه اثر ذلك مع مبعوث سان جرمان إلى معسكر القوات الفرنسية التي استقبلته بحفاوة بالغة وفي 7 جوان 1848م وصلت القوات الفرنسية إلى بسكرة مصحوبة بالحاج أحمد باي وأتباعه وبعدها نقل الباي مع عائلته إلى باتنة وقضى بها يومان وفي اليوم الثالث انتقل مباشرة إلى عاصمته قسنطينة وقضى فيها ثلاث أيام لينتقل منها إلى سكيكدة التي كانت منطلقه إلى الجزائر العاصمة التي وصلها يوم الثلاثاء 27جوان عام 1848م.[3]

وفي الجزائر خصص له مرتب سنوي قدر بحوالي إثنى عشر ألف فرنك إلى جانب استلامه منزلا أنيقا يليق بمقامه، غير أن كبر السن والمرض أنهكه فقد كانت وفاته عشية

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص 75-76.

[2] مرجع نفسه، ص 77.

[3] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص ص 340-343.

يوم 30أوت عام 1850م دون أن يحقق مشاريعه التي وعدته بها فرنسا من قبل خاصة ذهابه إلى البلاد المقدسة، ودفن بقبرة سيدي عبد الرحمن بباب الواد.[1]

في مجمل القول يمكن القول بأن الحاج أحمد باي قد اعترضته العديد من الصعوبات لأنه كان يواجه أكثر من جبهة في وقت واحد ألا وهي جبهة فرنسا التي رفضها من الوهلة الأولى و كذا صراعه التقليدي مع الأمير عبد القادر الذي كان في سعي دائم لمد نفوذه نحو الشرق و فرحات بن السعيد الذي كان يكن له العداء، بالإضافة إلى العوامل الخارجية و المتمثلة في باي تونس الذي كان يغار منه ويكيد له لدى القبائل و السلطان العثماني هذا الأخير الذي تخلى عنه ورغم ذلك ظل الحاج أحمد باي يقاوم كل هذه العوامل إلى غاية استسلامه عام 1848م[2].

- مقاومة الزعاطشة1849م:

تقع واحة الزعاطشة في الزاب الغربي على بعد خمسة وثلاثون كلم^2 من عاصمة الزيبان بسكرة وهي واحة صغيرة محاطة ببساتين النخيل والأشجار المثمرة تمتد على مساحة اثنا عشر كلم^2 تلفها أسوار مشيدة من مادة الطوب تشق أراضيها سواقي ذات مياه غزيرة و عذبة في العادة[3].

بالنسبة للدوافع التي أدت إلى قيام هذه الثورة تتمثل في رفض سكان زعاطشة سيطرة الإحتلال وسياسته المستبدة وانشغال فرنسا بأوضاعها الداخلية وثورتها ضد الحكم الملكي و تدعيم النظام الجمهوري، كما كانت تعتبر هذه الفترة مناسبة لتجديد روح الجهاد خاصة مع انتشار أخبار اندلاع الثورة في العديد من المناطق الشمالية بالجزائر كثورة الزواغة وفرجيوة

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص ص 343- 345.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...**، مرجع سابق، ص 136.

[3] شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص 41.

بالقل وملیانة والمدية بالجزائر العاصمة التي امتدت بعد ذلك إلى منطقة التيطري وسور الغزلان وأولاد نايل خلال عام 1848م[1].

إضافة إلى عدم مراعاة السلطات الإستعمارية للأوضاع السكان الإقتصادية السيئة والمتمثلة في تدهور مردود التمور في الواحات عام 1848م وذلك من خلال استخلاصها لضرائب ومبالغ مالية كبيرة حيث تم رفع الضريبة على النخيل من خمسة وعشرون إلى أربعون سنتيما[2].

فعلا قد تكون هذه العوامل هي التي أدت إلى قيام الثورة غير أنه لا يكمن اعتبارها إلا أسباب مكملة للسبب الرئيسي الذي يحرك الشعب الجزائري قاطبة وليس فقط سكان زعاطشة وهو الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الأرض والعرض أو هي القطرة التي أفاضت الكأس.

نتيجة لهذه الأسباب التف السكان حول **الشيخ بوزيان**[3] وأخذت الثورة تشب في الناحية بالدعوة إلى الجهاد وجمع السلاح وتوفير المئونة وحفر الخنادق وإقامة التحصينات وكذا البحث عن حلفاء، وكانت الحملة الأولى للقوات الفرنسية على يد الجنرال كاربوشيا قائد مركز باتنة في 16جويلية1848م الذي تقدم نحو الزعاطشة بقوة عسكرية تقدر بألفي جندي غير أن أنه هزم وكانت خسارته واحد و ثلاثون قتيلا و مئة وسبعة عشر جريحا[4]، امتدت الثورة لتشمل كل منطقة الزيبان وأولاد نايل والحضنة وبوسعادة والأوراس(**الملحق08**)،

---

[1] عبد القادر نايلي، **المقاومات والانتفاضات الشعبية من خلال المجلة الإفريقية انتفاضة الزعاطشة نموذجا**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص95.

[2] مرجع نفسه، ص 96.

[3] هو عبد الرحمان بن زيان هو من عرش وادي عبدي بالأوراس عين نائبا للأمير بمنطقة الزاب الظهراوي حيث عينه البركاني شيخا للزعاطشة كان بوزيان مقدم للطريقة الدرقاوية وتأكد أغلب المصادر أنه كان مرابطا ورجل دين و تميز ببأسه وقوته. أنظر: عبد المجيد بن نعمية و آخرون، مرجع سابق، ص 86.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900...**، مرجع سابق، ص 334.

ودعمت بانضمام الشيخ **عبد الحفيظ الخنقي**[1] مقدم الطريقة الرحمانية، هذا الانتشار الواسع دفع بالقوات المتمركزة بمدينة باتنة للتحرك والتقى الطرفان يوم 16جويلية1849م انتهت المعركة بهزيمة للقوات الفرنسية وكانت هذه هي الهزيمة الثانية التي تتلقاها جيوش العدو، و أمام هذه الإنتصارات المتتالية للشيخ بوزيان وأتباعه سير لهم الجنرال هيربيون الحاكم العسكري لإقليم قسنطينة حملة يوم 25سبتمبر1849م[2]، هذه الحملة التي كانت نتائجها وخيمة عليه حيث تكبد خسائر قدرت بخمسة و ثلاثون قتيلا ومئة وسبعة وأربعون جريحا، لذلك طلب الدعم وفي أثناء انتظاره الإمدادات أخذ في تخريب و تدمير الواحة وقطع كل أشجارها و نخيلها وأخذ في الإغارة على القرى المجاورة و قوافل البدو وبعد وصول العون من قسنطينة وباتنة وبوسعادة وسكيكدة وعنابة فرضوا حصارا على الواحة امتد من 20أكتوبر إلى غاية 28نوفمبر واشتبك معهم اشتباكات عنيفة[3]، وبعد أن أسقطت القوات الفرنسية كل الدور وبقيت دار بوزيان قائمة ومنها كان يتصاعد القصف عندها قام العدو بتفجيرها و وسط الدخان المتعالي والنيران خرج الشيخ من داره فانهالوا عليه بالرصاص، لم يكتفوا بقتله بل قاموا بقطع رأسه ورأس ابنه الذي لم يتجاوز ستة عشر عاما خوفا من أن ينتقم لأبيه و كذلك رأس نائبه **الحاج موسى الدرقاوي**[4].

---

[1] عالم متصوف و مجاهد ولد ببلدة خنقة سيدي ناجي عام 1789م، شيخ الطريقة الرحمانية قاد مقاومة في الزاب الشرقي عام 1849م له عدة مآثر كتاب الجواهر المكنونة في العلوم المتصوفة، التعريف بالإنسان الكامل وغيرها توفي عام 1850م متأثرا بمرض الكوليرا.انظر: عباس كحول، **دور الزاوية الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2010-2011، (غير منشورة)، ص ص88-94.

[2] العربي منور، مرجع سابق، ص ص 199-200.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900...**، مرجع سابق، ص ص 335-336.

[4] هو سي موسى بن حسن المصري الملقب بو حمار ولد في مصر و تربى فيها قام بالعديد من الرحلات أهمها رحلته إلى سوريا و القسطنطينية و طرابلس حيث التقى في هذه الأخيرة بسي محمد بن حمزة مؤسس الطريقة الشاذلية الذي أقنعه بإتباعها و التي انشقت عنها الطريقة الدرقاوية. انظر: شلبي شهرزاد، مرجع سابق، ص 55.

حملت إلى بسكرة وعلقت على أبوابها لمدة ثلاثة أيام قبل أن تنقل إلى متحف الأنثروبولوجيا في باريس وهي لا تزال هناك إلى غاية اليوم، كما خلفت خسائر فادحة تمثلت في عمليات التقتيل والتنكيل حيث قاموا بإعدام سبع مئة وأربعة وتسعون مجاهد رميا بالرصاص وشنق خمسة عشر ألف وقطع رؤوسهم وحملت على الخناجر والسيوف كما قدرت الخسائر البشرية للواحة في اليوم الأخير بثمان مئة شهيد، كما تم قطع ما يقارب عشرة آلاف نخلة وحرقها إضافة إلى مصادرة أملاك الأهالي التي قدرت باثني عشر ألف وسبعمائة و ثمانية وثلاثون نخلة وتسعمائة وثلاثة شجرة مثمرة[1].

فضاعة ما تعرض له سكان زعاطشة يذكره المؤرخ الفرنسي بوديكور قائلا " **أن الجنود كانوا يعبثون بالضعفاء و بكل من وجدوا فيه بقية روح، فهذه امرأة طريحة عبثوا بقطع حلمة ثديها وهي لا تطلب سوى قتلها لتخليصها من العذاب وهذا طفل حملوه من رجليه وأخذوا يضربون رأسه على الحائط لتحطيمه[2].**"

لقد أثبتت واحة الزعاطشة موقفها الأكيد من التواجد الفرنسي في الجزائر وهو رفضها القاطع والنهائي له بجميع سياساته وأساليبه الاستبدادية الاستغلالية وأظهر سكانها روح البسالة والشجاعة والتضامن في الدفاع عن هذه الأرض إلى أخر نفس.

-انتفاضة الصادق بن الحاج 1858م-1859م:

ترتبط مقاومة **الصادق بن الحاج[3]** جغرافيا بالزاب الشرقي وأحمر خدو والأوراس عام 1858م-1859م وتعود إلى جملة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية منها:

---

[1] شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص56.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900...**، مرجع سابق، ص337.

[3] محمد الصادق الحاج المشهور بالصادق أو الحاج عند أهالي الأوراس و الصادق بالحاج عند أهالي بسكرة وما جاورها، هو من عرش أولاد أيوب نسبا وأحمر خدو منشأ و مولدا حيث ولد عام 1791م وهو شيخ الطريقة الرحمانية. أنظر: عباس كحول، مرجع سابق، ص116.

إصدار فرنسا لمنشور عام 1856م الذي يلزم سكان بسكرة بإرسال أولادهم إلى المدرسة وقد رفض الصادق بن الحاج هذا المنشور وبدأ يزور المناطق المجاورة ويحرضهم على رفضه فاستجابت له القبائل هذا ما دفع فرنسا للحد من حرية الإخوة الرحمانين فدعوا إلى الإنتفاضة، كذلك سياسة جيروم نابليون الذي سمح للمستوطنين بفرض سيطرتهم على شمال البلاد كما أطلق العنان للعسكريين في الجنوب، بالإضافة إلى تمكن القوات الفرنسية من إحكام سيطرتها على جبال جرجرة في عام 1857م فوجهت أنظارها نحو الجنوب كما كان لثورة الزعاطشة تأثيرها على الصادق بن الحاج الذي قرر الإنتقام من فرنسا[1].

بعدما علمت السلطات الفرنسية بنوايا الشيخ الصادق بن الحاج واستعداداته للثورة قام الجنرال ديسفو في 31ديسمبر عام 1858م بمراسلة أعراش أحمر خدو وعشيرة أولاد داود يطلب منهم الإنضمام إليه، ووقع أول اشتباك بين القوتين في 16نوفمبر، أما الثاني فوقع بمساعدة أولاد شنوف في 30من نفس الشهر كان هدف العدو من هذا الهجوم هو ربح الوقت واستنزاف قوة المقاومين وضرب القواعد الخلفية للقبائل المساندة لدعوة الصادق بن الحاج، وفي 10جانفي انطلقت القوات الفرنسية من شتمة بتعداد ألف وتسع مئة وإثنان وستون من رماة البنادق وأربع مئة وواحد محارب وفرقة مدفعية وكتيبة إسعاف، أما المقاومون فبلغ عددهم حوالي ألف وخمس مئة مجاهد، وفي ليلة 13جانفي1859م تمركز العدو بقوته في شعبة هنقلين الواقعة في الجنوب الشرقي بجبل أحمر خدو وعند الصباح بدأت المعركة التي استعمل فيها العدو كل أنواع الأسلحة و استمرت المعركة يوما كاملا قاوم فيها الشيخ وأتباعه مقاومة عنيفة، لكن رغم ذلك تمكنت القوات الفرنسية من إحكام سيطرتها عليهم وإخماد الثورة[2].

[1] شهرزاد شلبي ، مرجع سابق، ص ص71-72.

[2] عباس كحول، مرجع سابق، ص ص137- 139.

لقد خلفت هذه الثورة نتائج كثيرة نذكر منها:[1]

– إلقاء القبض على الشيخ الصادق بن الحاج وأفراد عائلته و ثمانية و ثمانون من أتباعه و تم اقتيادهم إلى قسنطينة لمحاكمتهم.

– تخريب قرية أولاد أيوب وتدمير مقر زاوية تيرماسين في 14جانفي 1859م ومصادر أملاك الأهالي والإستيلاء على حيواناتهم.

– إقامة ديسفو لنصب تذكاري كبير نقش عليه اسمه وأسماء الوحدات التي قادها فبقى شاهدا يذكر الأهالي بأوضاعهم و هزيمتهم.

– تدمير جميع القرى والقلاع في الجهتين الشرقية والغربية لجبل أحمر خدو، بالإضافة إلى مهاجمة الأعراش التي ساندت هذه الثورة.

كذلك احتلال مدينة بوسعادة لإقامتها إنتفاضة بقيادة محمد علي شبيرة وهو زعيم ديني دعا إلى الجهاد أثناء هذه الثورة كما دعم الشيخ بوزيان، وحرق واحة نارة التي تقع على وادي عبدي بالأوراس فقد لقيت مصيراً كمصير الزعاطشة، إضافة إلى انتفاضات زواوة والتي كان مسرحها المنطقة الواقعة مابين تيزي وزو وسور الغزلان.[2]

في الأخير يمكن القول أنه رغم المقاومة والصمود التي أبداها الأهالي في الدفاع عن هذه الأرض إلى أخر لحظة، إلا أن القوات الفرنسية استطاعت أن تخمد كل هذه المقاومات بفضل ما كانت تملكه من عدة وعتاد بالإضافة إلى مساندة العملاء والخونة الذين باعوا القضية الوطنية من أجل المناصب والثروات.

[1] شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص ص 77–78.

[2] إبراهيم مياسي، **المقاومة الشعبية**، دار مدني للنشر والتوزيع، (د، ب، ن)، 2008، ص61.

4- الصراع بين العائلات المتنفذة:

قامت في الريف الشرقي العديد من الصراعات بين العائلات الكبيرة ومن أمثلة هذه الصراعات الصراع القائم في منطقة الزيبان بين **عائلة بوعكاز**[1] **وعائلة بن قانة**[2]، تعود جذور الصراع إلى فترة حكم الأتراك حيث قام الحاج أحمد باي عام 1826م بنقل مشيخة العرب من عائلة بوعكاز إلى أخواله بن قانة وذلك بتولية بوعزيز بن قانة في هذا المنصب، هذا ما اعتبرته عائلة بوعكاز التي كان يتزعمها فرحات بن سعيد إهانة لكرامتها وانتزاعا لحقها الشرعي في ممارسة تلك الوظيفة[3].

هذا التغيير الإداري جعل من فرحات بن سعيد يضع الحاج أحمد باي وعائلة بن قانة في منزلة العدو اللدود الذي يجب التخلص منه حيث أصبح ينتظر ساعة الإنتقام لنفسه وذلك استرجاعا لهيبته وسلطانه[4].

تطور الصراع بين العائلتين إلى حروب طاحنة كحرب البشيرة عام 1830م والتي تلقى فيها فرحات بن سعيد هزيمة كبيرة ومعركة الحزيمة عام1831م وانقلبت فيها الموازين لصالح

[1] من اعرق العائلات بصحراء الجنوب القسنطيني يعتقد أنها من أصول هلالية إذ تنحدر من فرع أهل بني علي استمدت اسمها بوعكاز من علي بن سخري المكنى بوعكاز لأنه كان دائما يتوكأ على عكازه و هو كثير الثراء متقلب المزاج، عمل العثمانيون منذ بداية حكمهم للجزائر على كسب ولاء هذه القبيلة. انظر: مختار هواري، **سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870**، مذكرة ماجستير في تاريخ الاوراس الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009، (غير منشورة)، ص ص 11-12.

[2] أغلب الظن أن هذه العائلة تنحدر من أصول بربرية وهي من القبائل الكبرى واستقرت ناحية قسنطينة منذ ما يقارب 150عام قبل الغزو الفرنسي للجزائر وهناك اختلاف حول نسب هذه العائلة وترسخت شهرتها بصحراء الجنوب القسنطيني بفضل المصاهرة بين بيت ابن قانة وبيت بوعكاز نالت مشيخة العرب بصفة نهائية مع تولي أحمد باي منصب باي بايلك قسنطينة عام 1826م اعتبار أن محمد بن قانة كان ابن خال للحاج أحمد باي. أنظر: مختار هواري، مرجع سابق، ص ص13-16.

[3] صالح فركوس، **موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال 1830-1962**، دار القافلة للنشر و التوزيع، الجزائر(د، س، ن)، ص 2006.

[4] محمد الصالح بجاوي، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي1830-1918**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص123.

بن سعيد وقام بأسر زوجتي بن قانة وأخذهما لشيخ زواية بن أعمر في طولقة إلى أن حررهما الحاج أحمد باي من الأسر وكذا معركة مراح جازية قرب بسكرة وقعت في برانيس التي أصيب فيها كلا القائدين بجروح بالغة[1]، وأمام تزايد حقد فرحات بن سعيد على بن قانة وأحمد باي فقد عمل على التعاون مع الفرنسيين للقضاء عليهم وكان سببا في مجزرة العوفية التي قام بها الدوق دوروفيقو بعد تعرض سكان هذه القبيلة للوفد فرحات المبعوث للجنرال الفرنسي بالسطو والنهب[2].

بعد سقوط قسنطينة كان أحمد باي يستعد للإنسحاب نحو الصحراء حسب خطة خاله بوعزيز بن قانة وأخذ طريقه إلى بسكرة وعند وصوله إلى بلدة لوطاية علم بأن فرحات بن سعيد يلاحقه بعد أن أخذ الدعم من أولاد عبد النور والبلزمة وأولاد دراج وأولاد سلطان ، كانت المواجهة على أشدها حيث قام بن سعيد بهجوم كاسح على بسكرة حقق على إثره انتصارا كبيرا على قوات أحمد باي واحتجز بعض الرهائن كدليل على انتصاره[3].

اغتباطاً بهذا الإنتصار قام بمراسلة الماريشال فالي حاكم قسنطينة ليخبره بهذا النصر كما أبلغ قائد قسنطينة حمودة ولد شيخ البلاد بأنه سيرسل إليه الرهائن المحتجزين عنده في بسكرة وكمكافأة له على هذا الإنتصار، تم تعيينه قائدا على إقليم الصحراء في 2فيفري عام 1838م بعد ذلك توالت الأحداث والصراعات الدموية بين الطرفين ممثلة في معركة الصحيرة والتي كانت أعتى المعارك بينهما، حيث قتل من قوات فرحات بن سعيد أكثر من ست مائة رجل وقتل لأولاد بن قانة أكثر من مائة جندي وعلى إثرها صمم أولاد بن قانة

[1] Joseph –Adrien seroka, **Le Sud Constantinois de 1833-1855**, Revue Africaine, N 56Editeur Jourden Librairie , Alger, 1912,p p 382-385.

[2] Charle- feraud, **Les Ben-Djellab Sultan du Tougourt** , Revue Africaine, N 28 Editeur Jourden Librairie , Alger, 1884 ,p p 114-116.

[3] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص28-29.

وأحمد باي على مهاجمة كل واحات الزاب القبلي والزاب الظهري انتقاما منهم لمؤازرتهم لفرحات بن سعيد[1].

بعد هذه المعركة طلب فرحات الدعم من الفرنسيين بإرسال كتيبتين له لكنهم تماطلوا في ذلك ولم يلبوا طلبه كما قاموا بتعيين **بن عيسى**[2] كقائد وخليفة لهم على المنطقة الساحلية بعد هذا الخذلان من الجانب الفرنسي توجه للأمير عبد القادر وكله أمل في أن يوكله منصبا ما وفي هذه الأثناء قام الحسن بن عزوز بإرسال رسوله للأمير الذي مدحه عنده وطالبا منه تعيينه خليفة على الزيبان لأن أحمد باي وأنصاره قد عاثوا في الأرض فسادا، وبعد مدة اتجه الحسن بن عزوز مع أخ فرحات الحاج باي لنفس الغرض وهو تعيين فرحات بن سعيد خليفة لكن الأمير وقع اختياره على الحسن بن عزوز نتيجة المدح والثناء الذي سمعه عنه قبلا لهذا يقول فرحات بن سعيد في هذا الصدد " **هكذا ذهبت رسولا وعدت خليفة** "[3].

لكن فرحات بن سعيد لم يرضى بهذا الوضع الجديد وقام بمراسلة الماريشال فالي مرة أخرى غير أن رسالته لم تصل حيث قتل رسوله ووقعت رسالته في يد الحسن بن عزوز الذي سلمها للأمير فقام هذا الأخير بتوجيه أوامره للبركاني لإعتقاله والذي قام بإستدراجه من مدينة المدية إلى عاصمة الأمير تاقدمت والتي سجن فيها[4].

ما يمكن تسجيله من كل ما ورد أن هذه الصراعات قد كانت عاملا مساعدا ومدعما لإحتلال الفرنسي الذي عمل على استغلال هذه الفجوات والصراعات لصالحه.

---

[1] إبراهيم مياسي، **خلفاء الأمير عبد القادر بالزيبان** ، في المجلة الخلدونية ببسكرة،ع3، ديسمبر2004، ص ص 64-65.

[2] ولد عام 1782بقبيلة بني فرقان ويسمى على قربه الحاج احمد باي و اسند له مهام تجارية بتونس ثم رقاه إلى منصب باشا الحامية أي قائد للجيش و قد شارك احمد باي في مواجهة الفرنسيين في حملتي 1836-1837على قسنطينة. انظر: مختار هواري، مرجع سابق، ص 30.

[3] إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء**.....، مرجع سابق، ص 32.

[4] مرجع نفسه، ص33.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

نظرا لغنى الريف القسنطيني بالثروات والموارد ولاعتباره سوقا تجاريا مهما، عملت الإدارة الإستعمارية لاستنزافه واستغلاله بشتى الأساليب والطرق وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي مستعرضين وضعية الفلاحة والسياسة الجبائية المفروضة ووضعية التجارة.

1-الفلاحة في الريف القسنطيني :

كما سبق الحديث أنفا أن الإحتلال الفرنسي كان له أثاره السلبية والإيجابية على الزراعة الجزائرية فالتأثر سلبا كان من خلال سياسة المصادرة للأراضي أما إيجابا من خلال الإصلاحات التي أدخلها على المنظومة الزراعية التي عادت بالفائدة لصالح فرنسا [1]، والتي كانت تتم بواسطة المكاتب العربية التي عملت على إقناع الأهالي بالمزروعات الصناعية كزراعة الدخان والقطن التي حرصت الإدارة الإستعمارية على نشرها على نطاق واسع بين الفلاحين الجزائرين[2].

الإهتمام بهذه الزراعة عبر عنه رئيس المكتب العربي بدائرة القالة فرديناند هيقونيت قائلا "**... لقد عملنا على زراعة القطن و اهتمامنا الشديد كان من أجل الحصول على نتيجة باهرة حيث تم تخصيص كل الإمكانيات من أجل تحقيق ذلك ولإنتاج نبات جيد من القطن، وقد تم استخدام اليد العاملة بالثكنة بدائرة القالة كما تم اختيار الحقل المخصص لكل الحاجيات...**[3]"

[1] عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 33.

[2] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية...**، مرجع سابق، ص ص 178-179.

[3] Ferdinarnd Hugonnet , op.cit, p 142.

في إطار تطوير أساليب الزراعة قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء المزارع التعليمية العربية في عين ورات بقسنطينة عام 1865م[1]، كما قامت بحفر الآبار واستخراج المياه مثلما طبق في الجنوب عام 1856م حيث تمكن المهندس الفرنسي جوس من استخراج الماء من على عمق ستون متر وبقوة تدفق أربعة ألاف لتر في الدقيقة، من هنا كان اهتمامها بثروة النخيل التي قدرت في نفس العام بحوالي مليون وثمانية ألاف وتسعة مئة وواحد وثمانون نخلة في المنطقة الممتدة من بسكرة إلى ورقلة وكانت قدرتها الإنتاجية ثلاثون مليون وأربع مئة وسبعون ألف ومائتين وأربعة وأربعون كلغ من التمور، هذا الإنتاج كان يدر مبالغ مالية ضخمة تعود للميزانية الفرنسية حيث قدر سعر الكيلوغرام الواحد من التمور خمسة و ثلاثون فرنك أي مدخوله الإجمالي إحدى عشر مليون وتسع مئة وتسعة وسبعون ألف و واحد وستون فرنك[2].

كما تميز الريف القسنطيني بغناه بالأشجار المثمرة والتي ارتبطت بالمناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة وعنابة وميلة والمسيلة وبجاية وجيجل وسطيف وغيرها[3]، من أنواع هذه الأشجار التين، الكروم، الرمان، الخوخ، التفاح، الأجاص، البرقوق، المشمش، الزعرور، الكرز، البرتقال، الليمون، وكذلك الأشجار المثمرة التي تنمو طبيعيا كالبلوط ذو الثمار الناعمة وشجرة الزيتون البري الذي كان له مزارع جميلة في نواحي عنابة وبجاية[4].

---

[1] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا....** ، مرجع سابق، ص 673.

[2] حميدة عميراوي وآخرون، **أثار السياسة الاستيطانية ...**، مرجع سابق، ص 43.

[3] فلة القشاعي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني...**، مرجع سابق، ص 11.

[4] عز الدين بومزو، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسيه نموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، (غير منشورة)، ص ص67-68.

هذا الأخير عملت المكاتب العربية على استغلاله حيث احتوت مقاطعة قسنطينة لوحدها عام 1853م على أربعة وعشرون مطحنة زيت ليتطور بعد عام من ذلك إلى اثنان وثلاثون مطحنة[1].

كما عملت الإدارة الإستعمارية على استغلال ثروة أخرى لا تقل أهمية عن الثروة الزراعية ألا وهي الثروة الحيوانية والتي قامت بمصادرتها واستغلالها، هذا ما يؤكده الضابط هيقونيت قائلا " **...كانت القبائل تبيع ما تملك لشراء الثيران للحرث ثم تؤمر مرة أخرى ببيع ما اشترت..**[2]"

وحسب إحصاء أجراه ضباط المكاتب العربية على هذه الثروة الحيوانية في الفترة من 1852م-1855م كانت نتيجته كالتالي:(الجدول 05)

تطور إنتاج الثروة الحيوانية مابين 1852م-1855م(الوحدة الرأس)

النوع	1852	1853	1854	1855
أحصنة	57,551	76,178	76,077	84,399
بغال	58,203	73,150	76,880	74,703
ابل	50,696	63,222	73,160	81,434
بقر	309,969	367,657	416,714	426,715
غنم	1,817,848	2,378,960	2,166,446	2,534,469
ماعز	709,046	869,501	1,377,141	1,064,138

عن: صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية...**، مرجع سابق، ص187.

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية**، مرجع سابق، ص ص184-185.

[2]Ferdinarnd Hugonnet , op.cit, p p 148-150.

نلاحظ من خلال الجدول تباين بين نسب هذه الحيوانات و ولكن في مجملها عرفت تزيدا وارتفاعا مثلما هو حال الغنم والماعز التي عرفت ارتفاعا كبيرا في عام 1855م، وإجمالا يمكن إرجاع سبب ارتفاع عدد هذه الحيوانات إلى اهتمام السلطات الاستعمارية بهذه الثروة وتسخير كل الإمكانيات لاستغلالها.

هذه العناية والاهتمام تجسدت في تأسيس المكاتب العربية في بعض الدوائر أكواخا لإيواء الحيوانات فمثلا دائرة باتنة تم فيها تخصيص أربع مئة كوخ لإيواء الحيوانات، بالإضافة إلى توفيرها للعلف اللازم حيث أنه في نفس الدائرة قام أحد ضباط المكاتب العربية بالاتصال بالقبائل لجمع حوالي ستة ألاف قنطار من العلف[1].

إجمالا يمكن القول بأن الفلاحة في الشرق الجزائري قد حضيت باهتمام الإدارة الفرنسية التي عملت على استغلال ما تزخر به الأرض من ثروات طبيعية وكذا استغلالها للثروة الحيوانية وهذا كله في إطار تدعيم الإقتصاد الفرنسي.

2- السياسة الجبائية:

لقد كان من أهم الأساليب التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في استغلال ونهب خيرات الجزائر وإخضاع الأهالي وذلهم هو أسلوب جباية الضرائب هذه الأخيرة التي لم يكن الريف القسنطيني بمعزل عنها فقد عانى سكانه منها.

في منطقة الأوراس أجبر الأهالي عام 1844م على دفع كميات من الحبوب وإفراغ مطاميرهم كما أجبرت أربعة عشر من عشائر السهول على تقديم أربع مئة وأربعة وأربعين صاعا من الشعير، وهذه الضريبة كانت تمثل ضريبة العشور وقدرت قيمتها المالية بـ 4,440فرنك والتي ارتفعت في 21جوان من نفس العام إلى ثلاثة وثلاثون ألف وخمسمائة و

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية**...، مرجع سابق، ص188.

أربع وعشرون فرنك، وفي 9جوان عام 1844م فرضت على قبائل بلزمة وأولاد الشيخ لخضر ويحي بن زكري ضريبة قدرت في مجملها بمائة ألف فرنك[1].

وتحقيقا لربح أكثر عمدت الإدارة الفرنسية إلى تغيير أسلوب استخلاص الضرائب فبداية من عام 1845م أصبح الفلاح يدفع الضرائب نقدا لا عينا أي قامت بإلغاء نظام المقايضة هذا ما زاد من ظلم الأهالي وبؤسهم[2]، كما أسست قيمة جديدة للدفع الجبائي للجابدة الواحدة على أساس متوسط خمسة و خمسون فرنك في أرض العرش وارتفع الحكور إلى ثلاثون فرنك والعشور إلى خمسة وعشرون فرنك، هذا ما أدى إلى إرهاق كارثي واختلال اقتصادي كبير في فترات ضعف المحصول وتراجع المساحات المزروعة منذ 1845م مما أفرز مجاعة وفقدان الغذاء وارتفاع الأسعار حيث أن هذه الضرائب مست فئات فقيرة مثل الخماسة الذين لم يعفوا من الضريبة وكانوا محل دفع جبائي رغم الظروف والأزمات والحرب[3].

أخذت معدلات الجباية في الارتفاع بالنسبة للقبائل الأوراسية من 1845م-1849م على الرغم من أنها فترة جفاف وقحط حيث ارتفعت ضريبة الحكور ب11%في باتنة و14%عند أولاد بوعون و17%عند أولاد سلطان وضريبة العشور بنسبة 6 إلى9 إلى 12%أكثر مما دفعته عام 1845م، بالإضافة إلى غرامة حرب عام 1845م بمائة وسبعة وعشرون ألف وثماني مئة وستون فرنك وضريبة العسة واللزمة بمائتين وثلاثة وعشرون ألف

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية 1837-1939**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص ص 217-219.

[2] أندري برينيان وآخرون، مرجع سابق، ص 335.

[3] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص ص 80-81.

وأربعمائة واثنين وثمانون وغرامة حرب أخرى عام 1849م قدرت في مجملها بثلاثة وخمسون ألف وخمسمائة وخمسة وسبعون فرنك[1].

وفي عام1856م قدم إحصاء للضرائب المفروضة على المواشي في منطقة الحضنة الغربية وكان كالتالي : الخراف 0,15 فرنك والجمال2,50 فرنك و الإبل مائتان وخمسون فرنك والنعاج0,15 فرنك كما فرضت ضرائب أخرى على الحبوب مثل الشعير والقمح والتمور غير أن اهتمامها بالمواشي كان بحكم غناها بهذه الثروة[2].

إجمالا استمرت هذه السياسة الضريبة بلا هوادة حيث تطورت المبالغ المحصلة منها بسرعة وذلك وفقا للقرار الصادر من وزارة الحرب في 30جويلية1855م القاضي بفرض ضرائب جديدة فمثلا ارتفعت نسبة ضرائب العشور في باتنة عام 1860م إلى مائتي وتسعة وخمسون ألف وأربعمائة وخمسون فرنك وضريبة الحكور إلى مئتي وسبعة ألف وخمسمائة و ستون فرنك واللزمة تسعة وعشرون ألف وثمانمائة وخمسة وثلاثون فرنك والزكاة إلى مائة وخمسون ألف وسبع مئة وثلاثون فرنك[3].

ما يمكن أن نستشفه من هذه السياسة الجبائية الجائرة أنها أدت وبشكل كبير إلى إفقار و بؤس الأهالي وتجويعهم حيث أنها أفقدتهم جميع موارد رزقهم.

3- التجارة الريفية:

امتازت الحركة التجارية في الشرق القسنطيني في عمومها بالحركية والنشاط حيث اعتبرت أسواقه ممولا مهما للإقتصاد الفرنسي فمثلا اكتست عاصمة الشرق قسنطينة أهمية

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار**..... مرجع سابق، ص ص220-221.

[2] كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الحضنة الغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011، (غير منشورة)، ص366.

[3] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار**..... مرجع سابق، ص ص222-223.

تجارية بالغة لكونها مركز لقاء التجار الذين يتوافدون من مدينة تقرت لبيع الصوف بأسواقها التي تميزت بتجارة المواشي التي تجلبها القبائل كقبيلة لحراكتة، كما عرف سوق سكيكدة نشاطا وحيوية ومن المنتوجات المتداولة فيه المواشي، الأصواف، الزيوت، الدخان...الخ، بالإضافة إلى مدينة بسكرة التي اعتبرت مركز عبور بالنسبة للقوافل الصحراوية حيث ظل يتوافد عليها التجار من مختلف المناطق من التل حاملين معهم الحبوب ومن الصحراء التمور ومن بلاد القبائل الزيوت[1].

هذه الحركية التجارية يؤكدها أجرون بأن مبادلات السوق المحلية ومختلف النشاطات التجارية المتنقلة قد عرفت ازدهارا، حيث بقيت هذه المنتجات عناصر أساسية في الحياة الإقتصادية لكنها ظلت حكرا على الأوروبيين واليهود[2].

أما بالنسبة للوضعية التجارية لمنطقة الحضنة الغربية كما أشارت التقارير كانت متواضعة من حيث حجم المبادلات ويعود ذلك إلى طبيعة الإقتصاد المعاشي الحيواني والنباتي والذي لم يسمح بتطور الحركة التجارية إلا في إطار الأسواق الأسبوعية، ومن أسواقها سوق المسيلة، سوق أولاد نجاع، سوق ملوزة وربطت هذه الأسواق علاقات مع تجار الزيبان والقبائل، وكانت عمليات البيع تتم وفق عامل الثقة التي تكونت على مر السنين والتي جعلت من أسواق الحضنة محل إقبال لدى تجار الجهات الأخرى[3].

كما نجد بأن السلطة الفرنسية لم تغفل عينها عن الجانب التجاري حيث سخرت له عيونها ومراقبيها ممثلين في ضباط المكاتب العربية الذين عملوا على تطبيق السياسة الاستعمارية في هذا الميدان، حيث تولت المكاتب العربية مهمة مراقبة الأسواق عن قرب وما يتم فيها من مبادلات تجارية مع تكثيف جهودها لاستتباب الأمن خدمة للمصالح الاستعمارية

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية** ...، مرجع سابق، ص ص 199-201.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص ص 684-685.

[3] كمال بيرم، مرجع سابق، ص366.

وكان القياد تحت وصاية هذه المكاتب مكلفين بمهمة حراسة الأسواق في قياداتهم مثلما هو الحال في سوق سطيف الذي كانت حراسته تتم بواسطة **الصبايحية**[1] التابعة للمكتب العربي[2].

أما فيما يخص قطاع الصناعة فلم يكن على قدر كبير من التطور بحكم سيطرة الإدارة الإستعمارية على كل الثروات والموارد هذا ما جعلها مقتصرة على بعض الصناعات التقليدية اليومية ممثلة في المنسوجات الصوفية والشعرية والوبرية واشتهرت بها العديد من القبائل كقبائل بني عباس في مجانة حيث ذاعت عندها صناعة البرانس، وقبائل كرقور التي اشتهرت بإنتاج الزرابي والأغطية وكذا قبائل الأوراس والنمامشة وحضنة التي أتقنت صناعة الحصر بالإضافة إلى صناعة الجلود لدى القبائل الرعوية وذلك لتوفر المواشي عندها[3].

نلاحظ أن التجارة في الريف القسنطيني امتازت بالنشاط على عكس باقي الأرياف الأخرى هذا ما يدفعنا للتساؤل ما هو سبب هذه الحركية التجارية ؟ هل يا ترى لكونها ممولا مهما للاقتصاد الإستعماري فقط أم هناك أسباب أخرى أدت لنشاطها مع العلم أن السياسة الاستعمارية الاستغلالية كانت نفسها في جميع الأرياف الجزائرية ومع ذلك امتازت تجارة الأرياف الأخرى بالتراجع؟

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

عاش سكان الريف الشرقي أوضاعا جد سيئة ومتدهورة في المجالين الاجتماعي والثقافي كانت نتاجا لما طبق عليها من سياسات استعمارية وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

[1] هي فرق من الخيالة والفرسان، أنظر: سهيل صابان ، مرجع سابق، ص132.

[2] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية** ...، مرجع سابق، ص190

[3] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص32.

1-التركيبة السكانية:

امتاز سكان الشرق القسنطيني بارتكاز غالبيتهم في الأرياف فقد وصلت نسبتهم حسب بعض التقديرات إلى95% كما قدم بعض الرحالة والضباط الفرنسيون في تقاريرهم بعض الإحتمالات حول إحصاء عدد سكان بحوالي مليون ومائة و عشرون ألف نسمة في بدايات الإحتلال[1]، أما عدد سكان مقاطعة قسنطينة في عهد الحاج أحمد باي حسب ما يذكره شلوصر ثلاثين ألف كانوا خليط من القبائل والعرب والترك واليهود[2]، أما تعداد السكان بعد الإحتلال فقد قوّم إحصاء 19جانفي لعام 1842م عدد السكان استنادا إلى عدد الخيام سبع مائة وثمانون ألف وستة مئة وأربعون نسمة في الريف، أما عدد الخيام فكان مائة وثمانية آلاف وسبع مئة وثلاثون خيمة أي أكثر من سبعة أشخاص في المسكن الواحد، كما قدر إحصاء في 13جوان 1844م عدد السكان بثمانية وستة وستون وأربع وخمسة وتسعون نسمة واعتمد على حساب الخيم والأكواخ وعلى خمس أشخاص في المسكن الواحد، وفي عهد الجنرال بيجو قدر عدد السكان بمليون وستة عشر آلاف وسبع مئة وستة عشر نسمة، وفي إحصاء عام 1850م قدر سكان المقاطعة بمليون وتسع مئة وثلاثة عشر نسمة[3].

ويصنف سكان إقليم قسنطينة حسب أصولهم وأعراقهم إلى أربعة مجموعات عرقية وهي كالتالي[4]:

- **القبائل:** هم السكان الأصليون للبلاد وقد حافظوا على استقلالهم ضد الفاتحين من عرب وأتراك بالإلتجاء إلى المناطق الجبلية وتحصنوا بها وقد تمكنوا من استرجاع جزء من

[1] فلة موساوي القشاعي، **النظام الضريبي في الريف...**، مرجع سابق، ص24.

[2] فندلين شلوصر، مصدر سابق، ص79.

[3] عزالدين بومزو ، مرجع سابق،ص 50.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني و بداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الارشيف**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص152-153.

ممتلكاتهم القديمة، حيث أنه كلما ازداد عددهم دفعوا أمامهم السكان العرب في حوز قالمة وعنابة وأقاموا القرى والمداشر في وادي الصومام وكان نشاطهم يرتكز على الفلاحة والصناعة النسيجية بشكل كبير.

- **العرب:** هم بدو يسكنون الخيام وتتألف ثروتهم من قطعان المواشي لا يمارسون إلا الفلاحة إلا إذا اضطروا لذلك، وينقسمون إلى عرب وشاوية وهذه الفئة الأخيرة تتميز عنهم بلغتها الخاصة منهم الحراكتة، عبد النور، التلاغمة، أولاد عزيز، سكان منطقة الأوراس.

- **الأتراك:**هم العنصر الحاكم للبلاد قبل الإحتلال الفرنسي وعددهم قليل بإقليم قسنطينة.

- **اليهود:** كانوا أثناء حكم البايات يخضعون لقائد يعرف بالمقدم يكلف بجمع الضرائب والرسوم المطالبين بها وفي عهد الإحتلال الفرنسي لم يعودوا مطالبين بدفع هذه الالتزامات المالية.

كما يمكن تصنيف سكان الريف القسنطيني على حسب نمط المعيشة إلى ثلاث فئات مثلما هو الحال في منطقة الأوراس[1]:

-**السكان المستقرون:** كانوا يسكنون المنازل والأكواخ وتتمثل ثروتهم الوحيدة في منتجات بساتينهم مثل: أولاد عيسى وقبائل ششار.

-**السكان المختلطون:** الذين يملكون القرى التي كانت بمثابة المأوى ومخزن الغلال وكانوا يملكون عددا معتبرا من قطعان الماشية مثل: بني أوجانة وأولاد سلطان.

- **السكان الرحل:** الذين يسكنون الخيام في معظم أيام العام وكانوا ينصبونها في السهول كانوا يرتحلون إلى سفوح الجبال في فصل الصيف وتميزت هذه القبائل بثرائها بالحبوب والمواشي كقبائل النمامشة.

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاحتلال..**، مرجع سابق، ص ص86-87.

لقد مارس الإستعمار الفرنسي كل الأساليب الوحشية ضد القبائل وهذا ما أكده تقرير الدوق دومال إلى الحاكم العام في 9جوان1844م قائلا " **ضربناهم وسطونا على أرزاقهم وشتتناهم وطردناهم من أراضيهم**"[1].

كما طبقت على هذه القبائل سياسة الحصر بغرض الاستيلاء على أراضيهم للإسيطان حيث أدت هذه السياسة إلى بؤسهم وهجرتهم وتخليهم عن موارد رزقهم مثل ما وقع في دائرة سكيكدة حيث جردت مئتان وخمسون عائلة من أراضيهم مما اضطرهم للهجرة إلى تونس[2].

2-الطرق الصوفية والاستعمار:

لقد اضطلعت زوايا الشرق الجزائري بنفس الدور الذي لعبته زوايا المناطق الأخرى لكونها مؤسسة تعليمية وقطبا دينيا وكذا منطلقا للحركات الجهادية وبفضلها تمت المحافظة على الشخصية الجزائرية من الاندثار وسط مغريات الاستعمار الفرنسي.

وفي إطار القضاء على الزوايا والحد من نشاطها تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة التعليم المزدوج عربي – فرنسي وذلك قصد إدماج الشعب الجزائري في الثقافة وسلخه من شخصيته العربية الإسلامية حيث فتحت مدرسة لتعليم الجزائريين اللغة الفرنسية سميت بالمدرسة العربية الفرنسية أنشئت واحدة بالعاصمة عام 1836م وأخرى في عنابة عام 1837م وفي العام الموالي تم إنشاء خمس مدارس من هذا النوع في عنابة نفسها، وكانت مهمة هذه المدارس هي منافسة التعليم العربي الإسلامي بالزوايا وإبعاد الجزائريين عن التعليم الديني وبث الدعاية الاستعمارية القائلة بأن فرنسا حاملة الحضارة[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاحتلال..**، مرجع سابق ، ص 87.

[2] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص87.

[3] آسيا بلحسين رحوي، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، في مجلة الممارسات النفسية والتربوية، ع 7، تيزي وزو، ديسمبر 2011،(ص م58-84)، ص ص 62-63.

كما عملت على تعطيل وظائف الزوايا بواسطة إجراءات تعسفية كالتصفية النهائية لبعض الزاويا بالتدمير النهائي لها كزاوية الزعاطشة وزاوية الصادق في منطقة الأوراس، وهدفها الأسمى من ذلك هو استئصال الثقافة العربية الإسلامية ومحاصرة المراكز التعليمية وغلقها وكذا إعطاء صورة للأجيال القادمة بأن اللغة العربية هي لغة ميتة ماتت مع اللغات الغابرة وهذا كله في إطار تبرير سياستها التعليمية، ولتجسيد هذه السياسات اعتمدت على المكاتب العربية[1]، هذه الأخيرة التي كانت نظرتها لخريجي الزوايا على أنهم عناصر متعصبة معادية للسلطة الفرنسية واعتبروهم أعدائهم الحقيقيون وذلك لما تلعبه هذه الفئة من أدوار مهمة في جميع الأصعدة سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا ونتيجة أفكار هؤلاء تغذى روح العداء لفرنسا وتستمر مبادئ العقيدة الإسلامية واللغة العربية في البلاد[2].

جهود هؤلاء الطلبة والأساتذة وأعمالهم عبر عنها أحد ضباط المكاتب العربية يذكر أنه في عام1849م لم يتأثر التعليم الإبتدائي في القبائل التابعة لدائرة قسنطينة وذلك لما كان يقوم به هؤلاء الطلبة وكان الغني يدفع عن الفقير، فبلغ عدد هؤلاء المدرسين حوالي مئة وخمسون مدرس وعدد التلاميذ حوالي ألف تلميذ وفي نفس الدائرة كانت هناك زوايا يقدم فيها التعليم الإبتدائي والثانوي بشكل مستمر ومجانا، نتيجة لهذه الأدوار البالغة الخطورة وجب مراقبتهم أو استمالتهم[3].

كذلك في إطار القضاء على الزوايا ونشاطها أصدرت فرنسا مرسوم 30سبتمبر عام 1850م القاضي بإنشاء ثلاث مدارس في كل من قسنطينة والجزائر ووهران مهمتها تخريج الموظفين الدينين الذين يخدمون مصالحها، بعد ذلك يتم توزيع هؤلاء الموظفين للتدريس

---

[1] اسماعيل خنفوق، **دور الطرق الصوفية في منطقة الاوراس 1844-1931**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، (غير منشورة)، ص ص 104-105.

[2] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية**..، مرجع سابق، ص 240.

[3] مرجع نفسه، ص241.

والإمامة والقضاء على كامل التراب الوطني وتطبيقا لذلك تم في دائرة باتنة مثلا بناء تسعة عشر مدرسة من الدرجة الأولى وخمسة من الدرجة الثانية أما في دائرة بسكرة كان عدد المدارس من الدرجة الأولى سبعة وخمسون ومن الدرجة الثانية ثمانية مدارس[1].

تواصلت سياسة ضرب التعليم الإسلامي دون هوادة حيث أنه في عام 1851م تم إنشاء ثلاث مدارس لتعليم اللغتين في عمالة قسنطينة الأولى في الجامع الأعظم وهي خاصة بالكبار، الثانية بجامع سيدي محمد للذكور والثالثة في سيدي رماح للبنات، ولعل من أهم المدارس التي فتحتها السلطات الاستعمارية بالجزائر هي المدرسة السلطانية أو الكوليج الإمبراطوري والتي أمر نابليون بنفسه بتأسيسها بمقتضى المرسوم الصادر يوم 14مارس 1857م ، ونظرا لأهميتها ارتأت الإدراة الفرنسية توسيع نطاقها حيث تم تأسيس مدرستين على شاكلتها في كل من قسنطينة ووهران، وفتحت مدرسة قسنطينة يوم 1جانفي 1867م والتحق بها مئة وإثنى عشر تلميذ من بينهم مئة وثمانية من الأهالي[2].

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن الإدارة الإستعمارية قد كثفت جهودها لتحطيم مقومات الأمة الجزائرية مركزة على الدعامة الأساسية لمتمثلة في الدين واللغة من خلال القضاء على الطرق الصوفية والزاويا، وفعلا نجد أن هناك نسبة من الأهالي قد تعلموا في المدارس الفرنسية ولكن غالبية خريجيها هم يعملون موظفين لديها أي أن كل هذه السياسات من أجل خدمة مصالحها.

[1] إسماعيل خنفوق، مرجع سابق، ص ص104-105.

[2] إبراهيم لونيسي، **بحوث في التاريخ الاجتماعي و الثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**، دار هومة للنشر و التوزيع، 2013، ص ص82-84.

3- الكوارث الطبيعية:

عاش الريف القسنطيني في فترة الحكم العسكري الفرنسي كوارثا طبيعية خلفت أثارا بالغة على سكانه وبداية من عام 1838م-1847م كانت موجة الجفاف والقحط وتراجع المساحات الزراعية بسبب الإضطراب المناخي وانخفاض نسب التساقط ، زيادة على ذلك اكتساح موجات البرد القارس مابين عامي 1847م-1848م والأمطار الطوفانية التي امتدت من ديسمبر إلى فيفري مما أدى إلى انجراف البذور المزروعة وانعدامها وأحدثت هذه الظروف خسائر فادحة حيث هلكت القطعان في السهول العليا والمناطق الجنوبية من المقاطعة وحتى المناطق الساحلية[1]، وتركزت أكبر الخسائر في داخل الإقليم حيث قُطعت الاتصالات بين مناطق التبادل بين سكيكدة وقسنطينة كما أدت إلى فقدان الغذاء وارتفاع أسعار الحبوب وباقي المنتجات الأخرى[2].

هذا الإضطراب المناخي صاحبته موجة عارمة من الجراد حيث شهد عام1846م اجتياحا كبيرا منه في منطقة السهول فقد خرب حصاد كل من أولاد محبوب، مجانة، قبائل التل الجنوبي الحضنة، القبائل الجنوبية، ونوغة، الحراكتة، أولاد محوش واستمر إلى غاية عام 1847م واختلفت حصيلة خسائره بين القبائل من 2/1 إلى 3/1 إلى 5/1 من حصادها[3].

استطردت موجة الكوارث الطبيعية في الريف القسنطيني من الفترة 1866م-1869م ففي عامي 1867م -1868م شهدت السهول العليا القسنطينية والتل أمطارا طوفانية وتساقط كبير في الثلوج بالإضافة إلى العواصف الرعدية والبرد القارس، وكذا الهزات الأرضية والزلازل ففي عام 1869م ضربت ثلاث زلازل ناحية بسكرة دمرت على إثرها مدينة

[1] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص76.

[2] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، مصدر سابق، ص ص 51-53.

[3] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص77.

سيدي عقبة كليا، زيادة على ذلك انتشار الأوبئة الحيوانية التي فاقمت من خسائر المواشي أكثر مثلما وقع في تبسة عام 1868م حيث تناقصت الثروة الحيوانية بما يعادل 80إلى90% وهذه الكوارث ضاعفت من هلاك هذه الثروة في كل قطاع الشرقي خاصة مع اشتداد وطأة الجفاف[1].

في عام 1869م عاود الجراد في الظهور وكان انتشاره أكثر في الناحية الواقعة غرب الطريق الرابط بين سكيكدة وبسكرة ونورد بعض الأمثلة عن هذه الخسائر في جهة قسنطينة فقدت قبائل أولاد عبد النور 21/2من محاصيلها والتلاغمة 1/2، وفي جهة باتنة كانت خسائر أولاد الأخضر حلفاوي ثلاثون وأولاد سلام ستة وعشرون وأولاد سلطان خمسة عشر وفي جهة سطيف على ريغة الظهرة عشرون وريغة القبلة ثلاثة وعشرون وإجمالا قدرت الخسائر في هذا العام بـ1881/2[2].

لقد فاقمت الكوارث من وطأة المجاعة والفقر والارتفاع الفاحش للأسعار ففي عام 1867م بلغ سعر القمح مئة فرنك للصاع والشعير خمسة وعشرون فرنك وهذا الغلاء والفقر فتح باب النزوح نحو المدن على مصرعيه وذلك هروبا من هذا الواقع، حيث سجلت الهضاب العليا أول الهجرات منذ عام 1867م نحو الجلفة بحثا عن المراعي والغذاء بعد أن فقدوا جميع قطعانهم ودفعت هجرة المجاعة القبائل للالتجاء بالمراكز الإدارية كالسجون حيث استقبل السجن المدني بقسنطينة أكثر من ثماني مئة سجين[3]، في عام 1868م ازدادت أفواج المهاجرين الذين أنهكتهم المجاعة نحو المدن بصور فضيعة كما وصفها الدكتور بيريي قائلا " **إنهم منكهون من الجوع ومصابون بالنحالة والجنون العميق فالجوع ينزع من الجسم كل**

[1] اني راي غولدزيغار، مرجع سابق، ص ص462-465.

[2] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق...**، مرجع سابق، ص ص 114-115.

[3] أني راي غولدزيغار، مرجع سابق، ص ص468-479.

قوّات رد الفعل، والعراء يهدي الجسم تقلبات الطقس وانعدام النظافة يحافظ على مراكز العدوى[1]."

هذه الأوضاع المأساوية التي كان يعيش في خضمها السكان كانت بيئة جد مناسبة لانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة والتي نورد البعض منها، ففي الفترة من 1838م-1840م

انتشر وباء الكوليرا بنواحي قسنطينة، عنابة، ميلة، زواغة، فرجيوة، أدت إلى هلاك العديد من الدواوير والتجمعات القبلية وفي الفترة من 1849م-1851م كان اجتياح الكوليرا شديدا فقد مست جميع أنحاء المقاطعة ولاشتدادها صعُب إحصاء عدد الوفيات غير أن خطورتها عبر عنها تقرير الحكومة العامة الذي ورد فيه " **بأن قبائل بأكملها قد اختفت بسبب الكوليرا وشوهد الرعاة ملقون ميتين إلى جانب قطعانهم في وسط الحقول**"[2]، كما عاودت الكوليرا في الظهور في عامي 1867م-1868م حيث قدر عدد الوفيات بـ34271حالة كانت في عنابة بنسبة4,5%، جهة قسنطينة 2,5%، جهة سطيف 2% جهة باتنة4%[3].

تراجعت الكوليرا لتفتح المجال لوباء أخر لا يقل خطورة عنها وهو وباء التيفوس الذي كانت أعنف موجة منه في الفترة مابين 1862م-1869م ففي الفترة 1867م-1869م تفشى وباء التيفوس بشكل كارثي ورافق المجاعة التي أصابت المقاطعة حيث أدى إلى وفيات كثيرة، بالإضافة إلى ذلك نجد وباء الجدري الذي كان ظهوره متواترا منذ بدايات الاحتلال حيث ظهر في عام 1846م وتفشى في الريف القسنطيني وزادت موجته في أوت 1847م ممتدا إلى أجزاء كثيرة من المقاطعة وكانت نسبة الأطفال هي الأكثر عرضة له حيث قدرت ب50% استمر في الظهور ففي 1863م انتشر بشكل عنيف في القرى القبائلية في دائرة

[1] أني راي غولدزيغار، مرجع سابق، ص ص481-483.

[2] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص 111.

[3] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق..، ص118.

سطيف مابين عامي 1865م-1866م كما فتك بقبائل كبيرة في منطقة الأوراس مثل أولاد بوعون، بني أوجانة واستمر في الظهور إلى غاية عام 1870م [1].

كما ظهرت أمراض أخرى لا تقل خطورة عن تلك الأوبئة كحمى المستنقعات، مرض الزهري، داء المفاصل، الأمراض، الأمراض الموسمية، والإسهال، السل، السعال الديكي...إلخ[2].

لقد زادت هذه الكوارث في عامتها من معاناة الجزائريين وإملاقهم ومأساتهم وكأنه لا يكفيهم ما تسلطه عليهم السلطة الإستعمارية الغاشمة من عقوبات وقهر وتعب حتى أتت هذه الجوائح وتكمل ما تبقى من تلك الأرواح البالية.

[1] جمال الدين سعيدان، مرجع سابق، ص ص 116-119.

[2] عبد الحميد زوزو، **الاوراس إبان فترة الاستعمار**....، مرجع سابق ص 223.

خلاصة:

من خلال ماسبق ذكره نصل إلى القول :

– أن التنظيم الإداري المطبق في الريف القسنطيني تولاه الضباط الفرنسيون بواسطة المكاتب العربية والتي بدورها أسندت القيادة لشيوخ وقياد من أبناء المنطقة وذلك ليسهل التعامل مع الأهالي أكثر والنتيجة أن كل هذه الهيكلة كانت في خدمة المصلحة الإستعمارية.

– لم يكن الريف القسنطيني بمنأى ومعزل عن سياسة مصادرة وانتزاع الأراضي التي طبقتها الإدارة الإستعمارية في سائر التراب الوطني بغرض تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية معتمدة في ذلك على سياسة الإستيطان والتعمير، وهذه الأخيرة التي لا تتحقق إلا بالإتيان بعناصر بشرية جديدة.

– روح الوطنية والجهاد ورفض التواجد الأجنبي التي كانت سائدة لدى سكان الأرياف الجزائرية نجدها نفسها في الريف القسنطيني لا تقل عنها في شيء.

– شساعة الريف القسنطيني وخصوبة أراضيه وتنوع محاصيله دفعت السلطة الإستعمارية لاستغلال ثرواته الفلاحية بكل الأساليب التي تخدم اقتصادها.

– أن السياسة الجبائية المفروضة على الأهالي في الشرق كان لها انعكاس جد خطير عليهم حيث أدت إلى تجويعهم وإفقارهم وزادت من حرمانهم، بذلك تعسرت سبل العيش أكثر في حين كانت بالنسبة للجانب الاستعماري من أبرز المصادر المدعمة لإقتصاده.

– أن التجارة في الشرق تمتاز بالحركية والنشاط بالإضافة إلى أنها من أهم موارد دعم الخزينة الفرنسية لهذا فُرضت عليها الرقابة الصارمة من طرف الإدارة الإستعمارية.

– تنوع الفئات السكانية في الشرق وارتفاع نسبها وتعدد مناطق انتشارها هذه الخصائص جعلتها محط اهتمام السلطات الفرنسية وتجسد هذا الاهتمام في السياسات المطبقة ضدها.

– خوف فرنسا من المقاومة الفكرية الثقافية القائمة على دعامة الدين الإسلامي التي تبنتها الطرق الصوفية وزواياها أكثر من خوفها من قوة السلاح، لذلك عمدت إلى ضرب هذه القوة الثقافية من خلال سياسة الفرنسة التي عملت على تجسيدها بواسطة سياسيات وإجراءات محددة.

– الكوارث الطبيعية التي أصابت الريف القسنطيني قد زادت من بؤس وشقاء وهلاك الأهالي إلى جانب ما كان مفروضا عليهم من تطبيقات وسياسات متسلطة،كما أحدثت هذه النوائب تغييرات كبيرة على بنيته الديمغرافية.

خاتمة

بعد دراسة الريف الجزائري في فترة الإحتلال الفرنسي في الفترة مابين 1830-1870 مع التركيز على الريف القسنطيني كنموذج توصلنا إلى ما يلي:

- عملت السلطة العثمانية بكل ما في وسعها من أجل إبعاد وتهميش العنصر المحلي من حكم البلاد وانحصار المناصب العليا في يد الأتراك.

- المنظومة الإدارية التي وضعها الأتراك في الأرياف الجزائرية والقائمة على القبائل المخزنية وقبائل الرعية وكذا القبائل المتحالفة قد مكنتهم من تثبيت دعائم وجودهم في الجزائر وتحقيق السيطرة أكثر.

- الحكم العثماني في الجزائر كان يحمل بذور فنائه في طياته وهذا ما أظهرته سلبية الحكام العثمانيين في أواخر عهدهم واحتداد ظلمهم وجورهم على الرعية ما أدى إلى نشوب ثورات ضدهم هذه الأخيرة التي كانت سببا في إضعافهم ومن ثم زوال نظامهم.

- أن الإنتاج الفلاحي والصناعي في أواخر العهد العثماني كان موجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث كانت منتجاتهما معاشية استهلاكية بالدرجة الأولى.

- التجارة الداخلية في أواخر العهد العثماني ثبتت ووطدت العلاقات بين سكان الأرياف وسكان المدن لكونها كانت تقام في أسواق أسبوعية كبيرة تضم مختلف الفئات الإجتماعية.

- أكثر المتضررين من الكوارث الطبيعية هم ذوي الإيرادات الضعيفة لكون هذه الجوائح تؤدي إلى غلاء الأسعار وبالتالي تدهور الحالة المعيشية.

- رضوخ الريف الجزائري لمنظومة إدارية إستعمارية عسكرية مجسدة في المكاتب العربية التي ظهرت بعد تيقن السلطة الفرنسية أن العمل العسكري لن يمكنها من السيطرة على

القبائل الجزائرية، ومن هنا توجه اهتمام الإدارة الإستعمارية إلى الزعامات العربية من شيوخ زوايا وأعيان لما لهم من تأثير على الأهالي ومكانة مرموقة بينهم.

– الإحتلال الفرنسي كان مصبوغا بصبغة استيطانية حيث كانت قاعدته الأساسية هي التعمير والإسكان وهذا لا يتحقق إلا بتوفر عنصرين أساسيين الأرض والإنسان وفي هذا السياق عمدت إلى تطبيق سياسة مصادرة وحيازة ملكية الأراضي، وتشريعا لهذه السياسة قامت بسن مجموعة قوانين ومراسيم، كما فتحت باب الهجرة على مصرعيه وذلك بإستقدام مختلف العناصر الأوروبية وقامت بمنحهم كل الإمتيازات والتسهيلات تشجيعا لهم للإستقرار في الريف الجزائري وهذا كله في إطار تحقيق مشروع الجزائر أرض فرنسية.

– عملت الإدارة الإستعمارية على استغلال الإقتصاد الجزائري وذلك بتغيير المنظومة الزراعية المعاشية السائدة في الأرياف إلى زراعات تجارية تخدم الإقتصاد الفرنسي الرأسمالي وعلى رأسها زراعة الكروم وتتحقيقا لهذه الغاية كان تركيزها على أخصب وأجود الأراضي.

– ربط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي وذلك ما جسده احتكارها لقطاع التجارة حيث حولت الجزائر إلى سوق لمنتجاتها.

– أنهكت الإدارة الإستعمارية كواهل الأهالي بجملة من الضرائب المجحفة التي فاقمت شقاءهم وحرمانهم، وما زاد من بؤسهم أكثر هو سياسة التمييز العنصري في فرض هذه الجباية حيث فرضت على الأهالي ضريبة خاصة بهم تسمى الضريبة العربية وفي مقابل ذلك كانت هذه السياسة الجبائية من أهم الموارد المدعمة للخزينة الفرنسية.

– رفض التواجد الأجنبي على هذه الأرض وروح الوطنية والجهاد جسدته مختلف المقاومات والإنتفاضات التي قامت في مختلف ربوع الوطن شرقا، غربا، وفي الوسط.

– الدور البارز للطرق الصوفية وزواياها في العهد الإستعماري حيث جمعت بين الجانب التوعوي العلمي والديني وبين الجانب السياسي الثوري حيث لولاها لإندثرت الأمة الجزائرية بعد كل ما تعرضت له من أساليب وسياسات هدفها الأسمى هو تحطيم مقومات هذه الأمة الإسلامية العربية، ونتيجة هذه المكانة سخرت الإدارة الإستعمارية كل طاقاتها وإمكانياتها للقضاء عليها.

– الكوارث الطبيعية التي اجتاحت الريف في هذه الفترة المدروسة كانت وبالدرجة الأولى نتاج السياسية الإستعمارية المجحفة التي طبقت ضد الأهالي، حيث أنها جردتهم من كل سبل مجابهة هذه النوائب بالإضافة إلى سياستها المطبقة في خضم هذه الأزمات من رفع للأسعار وغلاء المعيشة ومن هذا كانت النتيجة كارثية على الأهالي.

– أن عملية الإسكان والتعمير في الريف القسنطيني كان لها حظ وافر من اهتمام السلطات الإستعمارية حيث شنت عليه هذه الأخيرة هجمة كبيرة في مجال المصادرات وفتحت باب الهجرة على مصرعيه.

– تميز الريف القسنطيني بغنى مجالات الإقتصاد حيث امتازت التجارة في الشرق بالحركية والنشاط هذا ما جعلها من أهم المداخيل المدعمة للخزينة الفرنسية، وكذا شساعة أراضيه وخصوبتها سمحت لمحاصيله بالتنوع ما خولها أن تصبح من أبرز موارد دعم الإقتصاد الفرنسي.

– تنوع التركيبة السكانية في الشرق واختلاف مناطق تواجدها جعلها محط عناية السلطات الإستعمارية التي عملت على تحطيمها بشتى الوسائل والأساليب.

– الدور الريادي الذي لعبته الطرق الصوفية وزواياها في الجانبين السياسي والثقافي كانت له نتائجه الوخيمة على السلطات الإستعمارية من هذا أدركت هذه الأخيرة ضرورة تحطيم وضرب هذه القاعدة الثقافية الفكرية وذلك بانتهاج سياسات واستراتيجيات محددة.

– أن المنظومة الإدارية المطبقة في الأرياف الجزائرية بصفة عامة والريف القسنطيني بصفة خاصة نفسها لا تختلف عنها فجميعها أوكلت لضباط المكاتب العربية وأعوانهم.

– أن كلا الريفين قد خضعا لسياسة مصادرة ملكيات الأراضي وتوافدت عليهما وفود المهاجرين تحقيقا لعملية الإسكان والتعمير، كما يشتركان في كونهما خضعا لسياسة إستنزافية للثروات والموارد حيث طبقت عليهما سياسة جبائية مجحفة أدت إلى نتائج كارثية بالنسبة لهما والمتمثلة في تجويع وتفقير وبؤس كبير للأهالي، هذا ما خلق بيئة مناسبة للأمراض والأوبئة للإنتشار أكثر.

– أن التجارة في الريف القسنطيني امتازت بالحركية والنشاط على غرار التجارة في باقي الأرياف الجزائرية التي عرفت تراجعا وركودا.

الملاحق

الملحق(01)

خريطة توضح التقسيم الإداري للجزائر في العهد العثماني

عن :عادل أنور خضر ، **أطلس تاريخ الجزائر**، مر: ناجي يحي، دار العزة والكرامة للكتاب، وهران،2013،ص106.

PROJET DE SENATUS - CONSULT RELATIF

A LA CONSTITUATION DE LA PROPRIET EN ALGERIE.

PROPOSE PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE

ARTICLE PREMIER

Les tribus ou fractions de tribus sont declareesproprietaires des territoires qu'elles occupent a demeure fixe et dont elles ont lajouissancetraditionnelle,a quelque titre que ce soit.

ART.2.

II sera procede administrativement a la delimitation de ces territoires et a leur repartition entre les differents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront determinees par un reglement d'administration publique.

Le memereglementdeterminera les formes et les conditions de I' alienation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART.3.

Le Gouvememententdesignera les territoires sur les quels la propriete individuelle pourra etre successivement constituee.

Un reglement d'administration publique etablira les formes du partage de la propriete collective, ainsi que les conditions de la propriete individuelle. Le partage pourra etre provo que d'office par IeGouvemement.

ART4

Les rentes , redevances et prestations dues a I' etat par les detenteurs desdits territoires continueront d' etreperc;ues comme par Ie passe.

ART.5.

Sont reserves les droits de l' etat et les droits des tiers a la propriete des biens Beylick et des biens Melk .

Sont egalementreserves les droits qui appartiennent au domaine public, d'apres I'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de I'etat sur les bois et forets, d'apresI'articule 4, § 4, de la me me loi.

ART.6.

II n'est aucunement deroge au droit d'expropriation pour cause d'utilite publique, tel qu'il est regIe et constitue, au profit de l'etat, par la loi du 16 juin 1851.II sera procedeaI' exercice de ce droit et au reglement de l' indemnite, vis-avis, des tribus , des fractions de tribus, ou des douars, conformement aux dispositions de l'ordonnance du 1 er octobre 1844.

ART.7.

Tous actes ou partage anterieurs, intervenus entre l'etat et les indigenes, relativement a la propriete du sol, sont et demeurent confirmes.

الملحق (02)

مضمون القرار المشيخي السيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863

عن: عبدالحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 218-219.

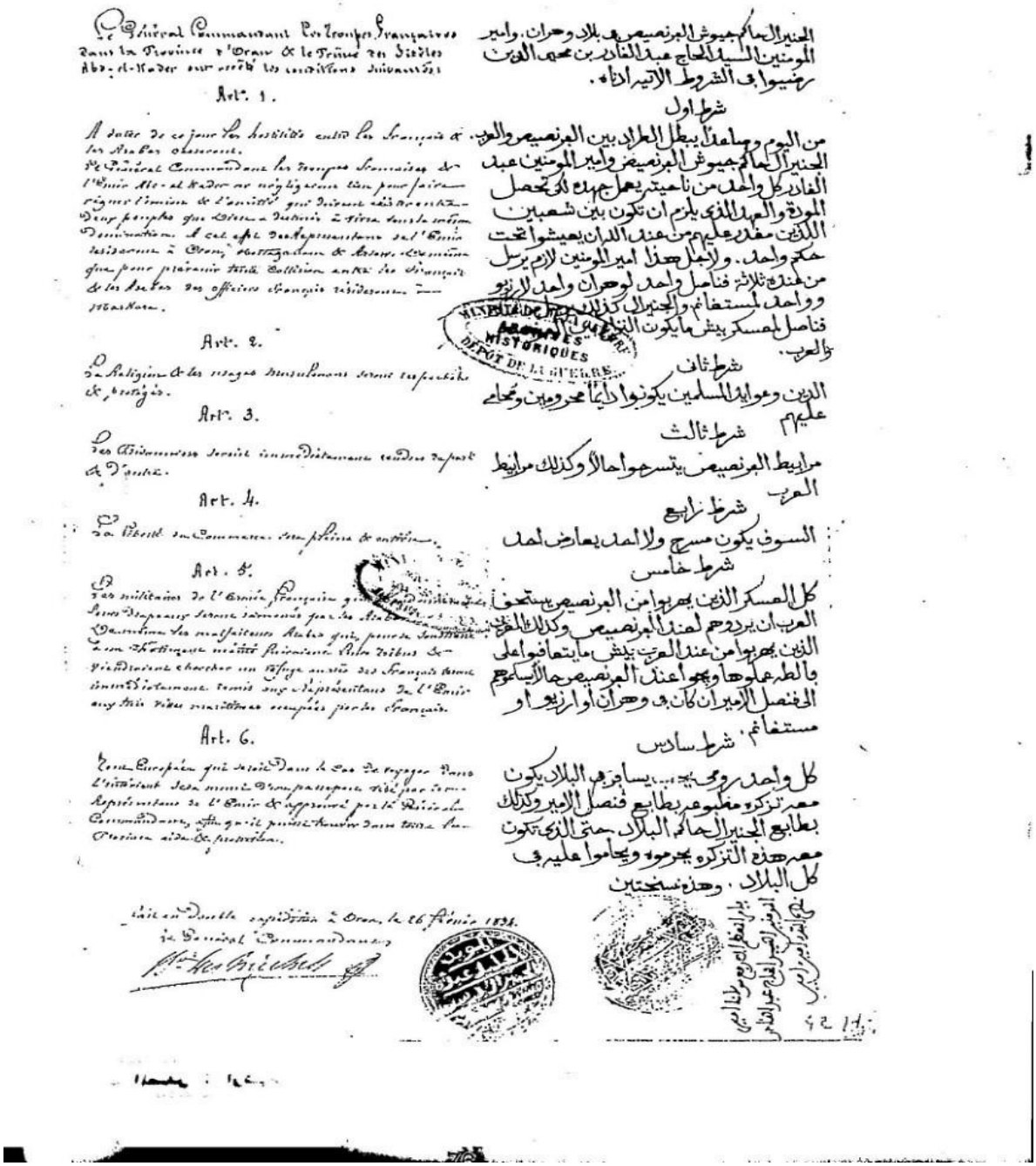

الملحق (03)

معاهدة ديميشال1834

عن: عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق....**، مرجع سابق، ص76.

البيتنان جنيرال بجيو حاكم جيوش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والامير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الاتية بعده

شرط اول

الامير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرانسا في افريقية

شرط ثاني

فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وساير اراضيها و وهران وارزيو وايضا الحدود الذى ذكرها بعده شرقا المقطع من عند المرجه من اين يخرج الواد وقبلة من المرجه المذكورة اعمل خط مساوى قبلة البسجة على نيشان سيدى سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذ المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص

وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والولى متاع متجهه من جيهة الشرق لحد واد خضره الى مدام وقبلة لحد راس اول جبل حتى واد شعبه و داخل في ذلك البليده وساير نواحيها وغربا من شعبه لحد عكس واد مزغران ومن هناك خط مساوى لحد البحر و متضمن في هذا لحد الغليعه وكامل نواحيها بنوع ان جميع هذ الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص

شرط ثالث

الامير يحكم في وطن بلاد وهران والمديه وبنصيب من عمالة الجزاير الذى ما دخلت في حدودنا وغربا الحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة اعلاه

شرط رابع

الامير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين ان يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الامير كما ان السكان في بلاد الامير يقدروا من غير مانع يمنعهم ان يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الاسلام

شرط سادس

الامير يعطى لجيش الفرنصيص ثلاثين الف ربعى وهراني قح وثلاثين الف ربعى وهراني شعير وخمسة الاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والقراد يكون لوهران كل ثلث واحده فاول ثلث يكون بعد ثلاثة اشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الاخرين شهرين بعد شهرين اعنى في كل شهرين ثلث

شرط سابع

الامير يشترى من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذى يستحق

شرط ثامن

الفرنجلان الذين يحبون يقعدوا فى تلمسان او فى موضع اخر يتصرفوا بكل حرية باملاكهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والدين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم ان يبيعوا او يكروا املاكهم

شرط تاسع

فرانسا تسلم الى الامير رشغون وتلمسان والمشور والمدابح السابقين فى المشور والامير يلزم نفسه ان يرجد ويوصل لوهران كامل الفش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذى بتلمسان

شرط عاشر

السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود الى حدود فى البلاد ويتسببوا ويتاجروا

شرط حادى عشر

الفرنصيص يكونوا محرمين موفرين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص بالاملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم فى بلاد حدود الامير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والامير يلزم نفسه ان يخلص بزيادة كلما يعسد العرب فى هذا الاملاك

شرط ثانى عشر

المذنبين اعنى القتلة وقاطع الطرق والذين يحرقون الاملاك او غيره يردون من الجهتين

شرط ثلث عشر

الامير يلزم نفسه ان لا يسلم شى من مراسى البلاد لجنس من الجنوس الا باذن فرانسا

شرط رابع عشر

السبب والتجرة فى اقاليم الجزاير ووهران ما يكون غير فى المراسى الذين بيد الفرنصيص

شرط خامس عشر

فرانسا تقدر تصنع عند الامير وكيلا وكذلك فى البلاد الذى فى حكمه لان يكونوا واسطه بين رعية الفرنصيص لاجل النزاع متاع التجارة او غير ذلك الذى يمكن ان يكون مع العرب والامير يقدر يصنع كذلك فى البلاد ومراسى الفرنصيص

كتب برشقون فى ٢٤ صفر عام ١٢٥٣

الملحق(04)

معاهدة التافنة1837

عن: عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق**...، مرجع سابق، ص ص88-89

الملحق(05)

صورة توضح إستسلام الأمير عبد القادر للجنرال لاموريسيير1847.

عن: شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871**، مج1، تر: المعهد العالي للترجمة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص345.

الملحق(06)

صورة توضح الإشتباكات بين الجزائريين والفرنسيين بقسنطينة 1837.

عن: شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص265.

الملحق(07)

المجال الجغرافي لمقاومة الحاج أحمد باي1830-1848.

عن: خضر عادل أنور، مرجع سابق، ص115.

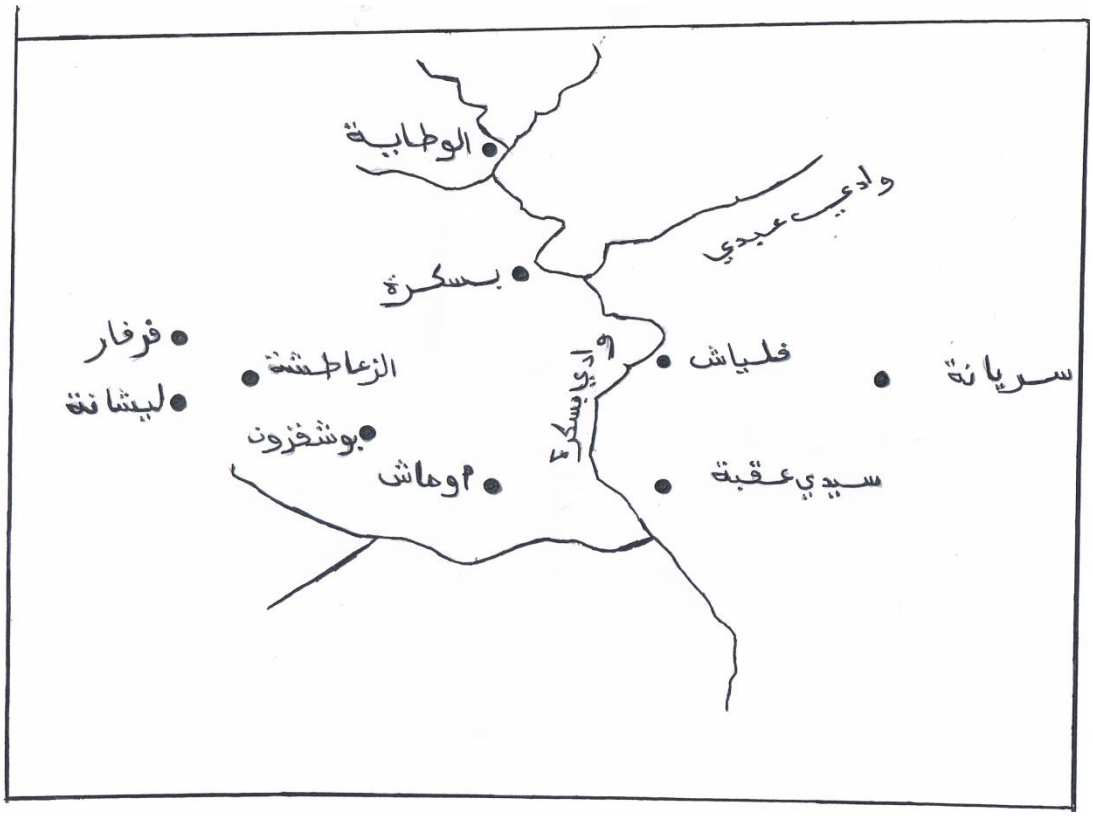

الملحق(08)

المجال الجغرافي لثورة الزعاطشة.

عن: محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي**، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص52، بتصرف.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ المصادر:

1- مصادر اللغة العربية:

1- إبن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

2- تشرشل شارل هنري، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبوقاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1971.

3- الجزائري محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، (ش، و، ن، ت)، الجزائر،1981.

4- خوجة عثمان بن حمدان، **المرأة**، تق وتح: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، 2005.

5- الراشدي أحمد بن سحنون، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

6- الزبيدي محمد مركض الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج23، تع: عبد الفتاح الحلو، مطبعة الكويت، 1406هـ/1986م.

7- الزهار أحمد الشريف، **نقيب أشراف الجزائر1754-1830**، تق وتح: أحمد توفيق المدني، (ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1974.

8- شالر وليام، **قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تر: إسماعيل العربي، (ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1982.

9- شلوصر فندلين، **قسنطينة أيام أحمد باي1832-1837**، تر:أبو العيد دودو، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

10- عبد القادر محمد، **تحفة الزائر في مأثر عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1، المطبعة التجارية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1903.

11- العنتري محمد الصالح، فريدة **منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم أو تاريخ قسنطينة**، تق: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

12- (ـــــــ)، **مجاعات قسنطينة**، تح: رابح بونار،(ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1974.

13- المزاري الأغا بن عودة، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج1، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، (د، س، ن).

2- مصادر اللغة الأجنبية:

1- Achille Fillias, **Nouveau guide général du Voyageur En algérie**,genier fréres libraires- Editeur, paris,1865.

2- Charl- Feraud, **Les ben-Djellab sultan du tougort**, La Revue Africaine, N28 Editeur Jourden, libraire,Alger,1884.

3-Joseph-Adrien Séroka**, le sud constantioins de 1833-1855**,La Revue Africaine, N56 Editeur Jourden, libraire,Alger,1912.

4-Ferdinard Hugonnet, **Souvenir d'un chef bureau**, Michel lévey –fréres libraires, paris,1859.

ثانيا/ المراجع:

1-كتب اللغة العربية:

1- أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1830-1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

2- (ـــــــ)، **الحركة الوطنية الجزائرية1860-1900**، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3- (ـــــــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**،ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

4-(ـــــــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954**، ج3، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

5- (ـــــــ)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

6- أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1991**، ج1، تر: حاج مسعود بكلي، دار الرائد للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

7- (ـــــــ)، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، دار عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

8- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9- بجاوي محمد الصالح، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10- برنيان أندري وأخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

11- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، س، ن).

12- بليل محمد، **تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

13- بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**، دار دزاير انفو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14- بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962**، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،(د، س، ن).

15- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، (د، ب، ن)،1997.

16- بوضرساية بوعزة، **الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848**، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

17- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن التاسع**، ج1، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

18-(ـــــــ)، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

19- (ـــــــ)، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

20- التميمي عبد الملك خلف، **الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

21 -الجزائري عبد الحميد مسعود، **حقيقة الجزائر**، مكتب الجزائر للدعاية والنشر،(د، س، ن).

22- جوليان شارل أندري، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871**، مج1، تر: المعهد العربي العالي للترجمة، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

23- خلاصي علي، **قسنطينة مدينة الجسور عبر العصور**، منشورات الحضارة، الجزائر، 2015.

24-خنوف علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، الميزان للنشر والطباعة، الجزائر،(د، س، ن).

25-دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان1830-1855**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

26-الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (ش، و، ن، ت)، الجزائر، 1972.

27- (ـــــــ) ، **مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي**، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

28- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية 1837-1939**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

29 - (ـــــــ)، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

30-سعيدوني ناصر الدين، **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف**، تر: سعيدوني ناصر الدين، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

31-سي يوسف محمد، **مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي ثورة بوبغلة**، دار الأمل للنشر والتوزيع، تيزي وزو،2000.

32- صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

33-عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي**، دار الألمعية للنشر والتوزيع،(د، ب، ن)، 2013.

34- (ـــــــ)، **مدخل تاريخ جيجل من ما قبل التاريخ إلى 1871**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

35-العسلي بسام، **المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي 1830**-1838، ج3، ط3، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

36-(ـــــــ)، **جهاد الشعب الجزائري، قادة الجزائر التاريخيون**، ج3، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

37-العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلومصرية، (د، ب،ن)، 1993.

38-العقبي صلاح الدين مؤيد، **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها**، دار البراق للنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

39-العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط3، (د، د، ن)، الجزائر، 2000.

40-عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، س، ن).

41-عميراوي حميدة وأخرون، **أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

42-عميراوي حميدة ، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع شرق الجزائر بداية الإحتلال**، (د، د، ن)، قسنطينة، 1984.

43-غولدزيغار أني راي، **المملكة العربية السياسة الجزائرية لنابليون الثالث 1861-1870**، تر: محمد المعراجي، دار الموفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

44-فالنسي لويست، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830**، تر: إلياس مرقص، دار الحقيقة للنشر والطباعة، بيروت، 1980.

45-الفرحي بشير كاشة، **مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، طبعة خاصة بوازرة المجاهدين، 2007.

46-فركوس صالح، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، دار القافلة للنشر والتوزيع، (د، س، ن).

47- (ـــــــ)، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م-1962**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

48-(ـــــــ)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925**، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

49-(ـــــــ)، **موسوعة تاريخ الأمة الجزائرية من بداية الإحتلال إلى غاية الإستقلال 1830-1962**، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د، س، ن).

50-قداش محفوظ، صاري جيلالي، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

51-القشاعي فلة المولودة الموساوي، **الواقع الصحي والسكاني للجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي1518-1871**، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر،(د، س، ن).

52-قنان جمال، **دراسات في المقاومة والإستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998.

53-(ـــــــ)، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

54-لونيسي إبراهيم، **بحوث في التاريخ الإجتماعي والثقافي إبان الإحتلال الفرنسي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

55-لونيسي رابح وأخرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1989**،ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، (د،ب،ن)،(د،س،ن).

56-ماسيبرو فرانسوا، **سانت أرنو أو الشرف الضائع**، تر: أحمد بكلي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

57-المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

58-(ـــــــ)، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، للنشر والتوزيع، القاهرة، (د، س، ن).

59-مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

60-منور العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

61-مياسي إبراهيم، **الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

62 -(ـــــــ)، **المقاومة الشعبية**، دار مدني للنشر والتوزيع،(د، ب، ن)، 2008.

63-الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، تق: محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د، س، ن).

64-نايلي عبد القادر، **المقاومات والانتفاضات الشعبية من خلال المجلة الإفريقية انتفاضة الزعاطشة نموذجا**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

65-هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.

2- كتب اللغة الأجنبية:

1- Charl- Feraud**, Histoir des villes la province de constantine, la calle**, tup de l'association ouvriére vaillaud Et cie Rue des trois couleurs, Alger,1877.

2- Ernest Mercier, **La question indigèneen Algérie au commencement du XX^{e} siècle**, August challamel éditeur, paris, 1901.

3- Giulia meloni, johan swinnem , **the rise and fall of the worlds largest wine exporter and its institutional legacy**, journal of wine economi , N1,2014.

4-L'abbé Burzet, **Désastres de l'Algérie 1866-1867**,Imprimerie centrale algérienne-usine, Alger,1869.

5-Louis Badiecour, **La colonisation de l'Algérie ses élements**, chalamel, Ainé libraire- Editeur, paris, 1856.

3- المقالات العلمية:

1- بن داهة عدة، **النزعة الجهادية لطلبة العلم وحملة القرأن الكريم في منطقة معسكر خلال العهد العثماني**، في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي لمعسكر، 2008، (ص م 85-92).

2- بودخانة سليمة، **الإستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي، الكوارث الطبيعية والمحارق الإستعمارية وأثرها على البنية التحتية لمجتمع الجزائر**، في مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة قسنطينة2، جوان 2013، (ص م 59-74).

3- بونقاب مختار، **انتفاضة درقاوى في بايلك الغرب الجزائري1802**-1816، في مجلة البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي لمعسكر، 2008، (ص م135 -142).

4- تيتة ليلى، **تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19**، في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 17، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، (ص م137-146).

5- جاب الله طيب، **دور الطرق الصوفية والزاويا في المجتمع الجزائري**، في مجلة المعارف مجلة علمية محكمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة البويرة، 2013، (ص م137 -150).

6- الجوعاني سلوان رشيد رمضان، المشهداني مؤيد حمد، **الإستيطان الأوروبي في الجزائر1830-1871**، في مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج20، ع4، 2013، (ص م 285-327).

7- (_____)، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518، 1830**، في مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع 16، جامعة تكريت، 2013، (ص م 411-455).

8- رحوي أسيا بلحسن، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، في مجلة تطوير الممارسات النفسية والتربوية، ع7، جامعة تيزي وزو، ديسمبر 2011،(ص م 58-84).

9- الزين محمد، **نظرة عن الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 17، جامعة غرداية، 2012، (ص م 129-135).

10- سهيل جمال الدين، **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع13، المركز الجامعي غرداية، 2011،(ص م 137-158).

11- شارف رقية، **الواقع الإقتصادي للجزائر من خلال نماذج لمؤرخين جزائريين نهاية القرن12هـ- 18م وبداية القرن 13هـ-19م**، في مجلة العلوم الإنسانية، ع41، جامعة الجزائر، 2014، (ص م53 -62).

12- شاطو محمد، **السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقاتها بالطرق الصوفية 1792-1830**، في مجلة المواقف والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي لمعسكر، 2008، (ص م165 -169).

13- صاري الجيلالي، **الكارثة الديمغرافية في الجزائر1867-1868**، في مجلة الثقافة، ع76، وزارة الثقافة، الجزائر،1983، (ص م 110-120).

14- عجيلة محمد وأخرون، **تأثير الطرق الصوفية على المجتمع الصحراوي في الجزائر**، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع15، المركز الجامعي غرداية، 2011،(ص م 364-374).

15- العماري الطيب، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية**، في مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 15، جامعة بسكرة، 2014، (ص م 123-140).

16- غطاس عائشة، **الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني**، في مجلة الثقافة، ع76، وزارة الثقافة الجزائر، 1983، (ص م 122-130).

17-فكار عثمان، **الإستيطان العمراني في الريف الجزائري مقاربة سيوسيوتاريخية**، في مجلة جامعة دمشق، مج29، ع3+4، 2013، (ص م 587-610).

18-لوصيف فوزية، **الزوايا في الجزائر بين إرث التاريخ الإستعماري وضرورة الإصلاح والتجديد**، مقالة في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، (د، س، ن)،(ص م1-20)، متاح على الرابطwww.univ-emir.dz .

19- مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال**، في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع3، جامعة بابل، (د، س، ن)،(ص م 222-249).

20- مطمر محمد العيد، التنظيم **الإداري في عهد الإحتلال الفرنسي وأثره على الحالة الإجتماعية للسكان بمنطقة الأوراس**، في مجلة العلوم الإنسانية، ع4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003،(ص م 41-52).

21-مياسي إبراهيم ، **خلفاء الأمير عبد القادر بالزيبان** ، في المجلة الخلدونية ببسكرة، ع3، ديسمبر2004 .

3- الرسائل الجامعية:

1- بن لباد الغالي، **الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية والعلوية والقادرية دراسة أنثروبولوجية**، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوووجيا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009، (غير منشورة).

2- بوحجرة عثمان، **الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830 مقاربة اجتماعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران1أحمد بن بلة، 2014-2015، (غير منشورة).

3- بوعزيز جهيدة، **الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري أواخر العهد العثماني 1771-1837**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة2، 2011، (غير منشورة).

4- بوغدادة الأمير، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)**، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2007-2008، (غير منشورة).

5- بوغديري كمال، **الطرق الصوفية في الجزائر الطريقة التيجانية أنموذجا**، أطروحة دكتواره العلوم في علم الإجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2014-2015، (غير منشورة).

6- بومزو عز الدين، **الضباط الفرنسيين الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، (غير منشورة).

7- بيرم كمال، **الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسة في الحضنة الغربية في فترة الإحتلال الفرنسي 1840-1954**، رسالة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، (غير منشورة).

8- التلمساني بن يوسف، **التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005، (غير منشورة).

9- (ـــــــــ)، **الطريقة التجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر (الحكم العثماني-الأمير عبد القادر- الإدارة الإستعمارية) 1782-1900**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997-1998، (غير منشورة).

10-حباش فاطمة، **المكاتب العربية ودورها في المد الإستعماري بالغرب الجزائري(1844-1870)، تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض أنموذجا**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014، (غير منشورة).

11- حصام صورية، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012-2013، (غير منشورة).

12- خنفوق إسماعيل، **دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، (غير منشورة).

13- دغموش كاميلية، **قبائل الغرب الجزائري بين الإحتلال الإسباني والسلطة العثمانية 1509-1792**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014، (غير منشورة).

14- رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، (غير منشورة).

15- زقب عثمان، السياسة **الفرنسية في الجزائر 1830-1914(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، (غير منشورة).

16- سعيدان جمال الدين، **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين 1830-1919**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، (غير منشورة).

17-سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2008-2009، (غير منشورة).

18- شدري معمر رشيدة، **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،2005-2006، (غير منشورة).

19- شلبي شهرزاد، **ثورة واحة العامري وعلاقاتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، (غير منشورة).

20- شوتيام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005، (غير منشورة).

21- الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، (غير منشورة).

22- عسول صالح، **اللاجئون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، (غير منشورة).

23- عقاد سعاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519-1830 دار السلطان أنموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014، (غير منشورة).

24- القشاعي موساوي فلة، **النظام الضريبي أواخر العهد العثماني 1771-1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، (غير منشورة).

25- كحول عباس، **دور الزاوية الرحمانية في مقاومة الإحتلال الفرنسي بالزاب الشرقي**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر2، 2010-2011، (غير منشورة).

26- كريمي خديجة، **أثر الإستعمار الإستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر وأهل يسر ما بين عامي 1830-1872**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، (غير منشورة).

27- كشرود حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659-1830**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، (غير منشورة).

28- هواري مختار، **سياسة الإدارية الإستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870**، مذكرة ماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، (غير منشورة).

4- الملتقيات:

1- بنادي محمد الطاهر، **العلاقة بين السلطة والرعية من خلال قبائل المخزن**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان، التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد مابين 18-19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، (ص م 299-312).

2- بوغدادة الأمير، دور **الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة 1520-1830، الجيش أنموذجا**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد مابين 18-19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، (ص م 107-134).

3- حاج عمر إبراهيم، **التركيبة السكانية للجزائر خلال العهد العثماني**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان، التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد

مابين 18-19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، (ص م 219-239).

4- شرفة فريدة، **العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات بين الإدارة العثمانية وسكان الأرياف في الجزائر أواخر الحكم العثماني**، العلاقات الجزائرية التركية في ميزان، التاريخ، السياسة، الثقافة، الإقتصاد، ملتقى دولي عقد مابين 18-19فبراير2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، (ص م 71-85).

5- قنان جمال، **التوسع الإستعماري ظاهرة عدوانية تسلطية واستغلالية**، أعمال الملتقى الدولي حول الإستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي، جويلية، منشورات المجاهدين، 2007، (ص م 45-73).

6- المحارب فيصل، **العصبية عند إبن خلدون**، ملتقى إبن خلدون لعلم الإجتماع، 2008، متاح على الرابطhttp://www.socialar.com

5- المعاجم:

1- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الفهد الوطنية، الرياض، 2000.

6- الموسوعات:

1- عبد المجيد نعمية وأخرون، **موسوعة أعلام الجزائر من 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.

7-الأطالس:

1- خضر عادل أنور، **أطلس تاريخ الجزائر**، مر: ناجي يحي، دار العزة والكرامة للكتاب، وهران، 2013.

8- المواقع الإلكترونية:

1- www.marefa.org , 2017/03/17,08:36.

فهرس

الخرائط والوثائق

والجداول

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح التقسيم الإداري للجزائر في العهد العثماني	133
02	المجال الجغرافي لمقاومة الحاج أحمد باي	140
03	المجال الجغرافي لثورة الزعاطشة	141

فهرس الوثائق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مضمون القرار المشيخي السيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863	134
02	صورة لوثيقة معاهدة ديميشال 1834	135
03	صورة لوثيقة معاهدة التافنة 1837	136-137
04	صورة توضح إستسلام الأمير عبد القادر للجنرال لامورسيير 1847	138
05	صورة توضح الإشتباكات في الطريق الرسمية بقسنطينة 1837	139

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تزايد عدد المستوطنين في الفترة مابين 1833-1870	52
02	المساحات المزروعة كروما في الغرب الجزائري عام 1854	65
03	تطور الضرائب العربية في الفترة مابين 1840-1844	70
04	تزايد عدد المستوطنين في الفترة مابين 1845-1851	90
05	إحصاء للثروة الحيوانية في الريف القسنطيني في الفترة مابين 1852-1855	110

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
إهداء	ـــــ
شكر وعرفان	ـــــ
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: الريف الجزائري أواخر العهد العثماني	**35-02**
أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية	**17-03**
1-نظام الحكم	**07-03**
2-التنظيم الإداري	**09-07**
3- أهم الإنتفاضات المحلية ضد سلطة الأتراك	**17-09**
ثانيا: الأوضاع الإقتصادية	**25-18**
1-طبيعة ملكية الأراضي	**20-18**
2-الفلاحة في الريف	**22-20**
3-الصناعة في الريف	**24-22**
4-التجارة في الريف	**25-24**
ثالثا: الأوضاع الإجتماعية والثقافية	**33-25**
1-التركيبة السكانية	**27-26**
2-الطرق الصوفية والزوايا	**29-27**
3-المجاعات والأوبئة في الريف	**33-30**
الفصل الثاني: الريف الجزائري في فترة الحكم العسكري 1830-1870	**84-37**
أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية	**64-38**
1-النظام الإداري	**44-38**
2-سياسة مصادرة الأراضي وتشجيع حركة الإستيطان	**53-44**
3-المقاومات الشعبية	**64-53**
ثانيا: الأوضاع الإقتصادية	**73-64**

1-الفلاحة في الريف	**67-64**
2-المنظومة الضريبية	**71-68**
3-التجارة الريفية	**73-71**
ثالثا: الأوضاع الإجتماعية والثقافية	**82-74**
1-البنية الإجتماعية	**76-74**
2-الطرق الصوفية والإستعمار	**79-76**
3- الكوارث الطبيعية	**82-79**
الفصل الثالث: الريف القسنطيني في الفترة 1830-1870	**126-86**
أولا: الأوضاع السياسية والعسكرية	**107-87**
1- التنظيم الإداري	**90-87**
2- تطور حركة الإستيطان ومصادرة الأراضي	**92-90**
3- الإنتفاضات والمقاومات في الريف القسنطيني	**104-92**
4- الصراع بين العائلات المتنفذة	**107-105**
ثانيا: الأوضاع الإقتصادية	**115-108**
1- الفلاحة في الريف القسنطيني	**111-108**
2- السياسة الجبائية	**113-111**
3- التجارة الريفية	**115-113**
ثالثا: الأوضاع الإجتماعية والثقافية	**124-115**
1- التركيبة السكانية	**118-116**
2- الطرق الصوفية والإستعمار	**121-118**
3- الكوارث الطبيعية	**124-121**
خاتمة	**131-128**
الملاحق	**141-133**
قائمة المصادر والمراجع	**160-143**
فهرس الخرائط والوثائق والجداول	**163**
فهرس الموضوعات	**166-165**

ملخص

تناولنا في هذه الدراسة الموسومة بالريف الجزائري في فترة الإحتلال الفرنسي 1830-1870الريف القسنطيني أنموذجا، الأوضاع التي كان يعيشها الريف الجزائري بصفة عامة والريف القسنطيني بصفة خاصة في مجالاتها السياسية والعسكرية والإقتصادية وكذا الإجتماعية والثقافية.

وهذه الأوضاع سلطنا عليها الضوء أكثر في الريف القسنطيني والتي كانت في مجملها نتاجا عن السياسة الإستعمارية الجائرة المطبقة على الأهالي حيث امتازت بالتدهور والتراجع، فقد عملت السلطات الإستعمارية من خلال هذه السياسات على استغلال ما تزخر به هذه البلاد من موارد وذلك تدعيما للإقتصادها، كما سخرت كل طاقاتها لتحطيم مقومات الأمة الجزائرية في جميع المجالات.

Résumé

On prend dans cette étude qui a une relation avec la campagne algérienne à la période coloniale française1830-1870 la campagne (constantinoise)comme modèle, la compagne algérienne en général et la compagne de Constantine particulièrement vivait à l'époque des situations plus graves dans les domaines politiques, militaires, économiques, en plus social et culturels.

On net le point sur ces situations plus précisément sur la campagne constantinoise dont elles étaient en gos comme conséquence de la politique coloniale injuste appliqué sur les indigènes qui était caractérisée par la dégradation et la régression.

Les autorités coloniales ont fait à partir de ces politiques d'exploiter les ressources de notre pays dans le but de renforces leur économe et elles imposaient coutes ses énergies pour la destruction des composantes de la nation algérienne dans tous les domaines.